NRLS

دراسات استراتيجية

مركز روج آفا للدراسات الإستراتيجية

مجلة فصلية تصدر من مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية - العدد 4 - ربيع 2021

- مقاومة العصر في عفرين — الجزء الثاني
- الأمن الوطني في شمال وشرق سوريا — الجزء الثاني
- الخلافات الكردية - الكردية (ملف)
- الخلافات (الشيوعية - الشيوعية) السورية

رئيس التحرير : طـه خليل

المحررون:

د.أحمد سينو - نذير صالح - منذر محمد

التصميم: آزاد محمد - احمد ملا

تتم كافة المراسلات باسم رئاسة التحرير على البريد الالكتروني التالي:

nrls@nrlsrojava.com

لزيارة الموقع الالكتروني:

www.nrls.net

منشورات مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية NRLS

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العدد 4 ربيع 2021

المحتوى

الخلافات الكردية - الكردية 6

إعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية 6

مداخلات ملتقى الخلافات الكردية - الكردية 21

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية 21

مقاومة العصر في إقليم عفرين: 45

إعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية 45

مقوّمات الأمن الوطني في شمال وشرق سوريا 85

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية 85

الخلافات الشيوعية الشيوعية السورية 107

بسام سفر 107

كلمة العدد

ان الاحداث والتطورات التي تعصف بالعالم وبالشرق الأوسط تحديدا، انما تشي بأننا مقبلون على تغيرات هامة وعلى كافة الصعد، سياسيا واجتماعيا وجغرافيا، مما يتطلب منا ان نعي ما يدور حولنا، فالقوى الاستعمارية القديمة والتي ظلت على مدى قرن تتحكم بمصائر شعوب الشرق، سواء باحتلال مباشر او عن بعد، هاهي اليوم تتدخل من جديد، لخلق مساحات وأرضيات تتمكن من خلالها مواصلة ما كانت تقوم به وتجنيه من خيرات شعوبنا، وان تبدلت الخطط والأساليب الا ان الغاية هي ذاتها، لذلك نجد ان " الثورات " التي قامت بها الشعوب في كل من آسيا ,افريقيا قد تحولت فيما بعد الى حروب داخلية وأهلية وتم تأجيج الصراعات الدينية والعرقية والطائفية فيها حتى تم تغيير وجهة تلك الثورات الى مجرد نزاعات وصراعات عبثية يرتفع فيها صوت التدمير والقتل، ويخفت صوت الحريات والديمقراطيات والحوار، وانطلاقا من كل هذا نجد ان المسؤولية التاريخية ثقيلة على كاهل الجميع، ويجب إعادة قراءة الماضي وبشفافية، دونما خجل او الإختباء وراء الأصبع كما يقال، ودفن الرؤوس في رمال التاريخ، لهذا كان على مركز روج افا ان يضطلع بدوره التاريخي، ويقيم المرحلة ويذكر بمراحل مضت، كي لا تتكرر النتائج الوخيمة للتقسيم الذي كاد ان يبيد شعبنا.

ان موضوعا مثل :الخلافات الكردية الكردية، او الأمن الوطني او فهم حقيقة ما جرى ويجري في عفرين انما هو مجرد جرس إنذار للجميع، وعلى الجميع استشراف المستقبل، وأخذ العبر من الماضي، واستغلال الفرصة التاريخية التي أوجدتها حتى الآن أرواح الآلاف من الشهداء والضحايا، ما يمر به شعبنا وكذلك شعوب بلاد ما بين النهرين تحديدا، انما هي مخاضات لمئات السنين من القهر والإلغاء وطمس الهويات، ولهذا نجد اليوم كيف تتكالب العديد من الأطراف على بقاء شعبنا وشعوبنا في تلك الحلقة الضيقة التي كان المتنفذون يصهرون تلك الشعوب ويعملون على طمس هويالتهم وخلق هويات او هوية جديدة وطارئة في المنطقة، (مفهوم الهوية التركية واحتلال العديد من الشعوب وبناء دولة باسم تركيا مثلا.) .

وكما في كل عدد نتجه الى الكل وندعوهم للمشاركة واغناء مجلتنا، بمواد أو وثائق أو دراسات تهم مستقبل ومصائر شعوبنا قاطبة بعيداعن أي تعصب قومي او ديني او طائفي.

رئيس التحرير

.

الخلافات الكردية - الكردية

إعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

بداية لا بد من الإشارة الى أنه سيتم طرح جزء من الحقائق في سياق الدراسة؛ ومن خلال التركيز على الوقائع والتي تبدو أنها تخللت أخطاء استراتيجية ارتكبتها النخب السياسية الكردية في الماضي والحاضر؛ وذلك بغرض استخلاص الدروس منها لتداركها ومنع تكرارها. كما أن ذكر بعض الأشخاص أو الحركات لا يعني إنكار الجهود والتضحيات الجسيمة التي قدموها خدمة للقضية الكردية، كونها تمت استناداً لوجهات نظر خاصة؛ ويقع على عاتق المعنيين تقييمها بشكل موضوعي وبنّاء في إطار البيت الكردي وبعيداً عن النزاعات الحزبية والجدالات العقيمة حول أحقية من في قيادة الأمة الكردية؛ وبالطبع القيادة ستؤول لمن يقوم بتوحيد هذه الأمة.

اذا أراد الله فناء النمل، أنبت له أجنحة " هذا ما يقوله الكرد في أمثالهم الشعبية، واذا أردت فناء أمة فأكثر لها من الأجنحة السياسية، ودعها تتخبط أمام سياسات الدول الاستعمارية، وفتنهم التي كانت من أنجع الوسائل التي فتكت بالشعب الكردي وقضيته، وأدخلت الكرد في دوامة الخلافات العشائرية تارة والسياسية تارة والأيديولوجية تارة ثالثة، ومنذ ظهور القضية الكردية، اعتمد المحتلون لكردستان على هذه السياسة، سياسة التفرقة، وكسب طرف على حساب طرف آخر، وتغذية الحساسيات بين الأطراف الكردية، وكانت الدولة التركية ومنذ تأسيسها السباقة في حبك الدسائس والحيل ونصب الفخاخ للكرد الذين ما برحوا يسقطون في فخاخها للمرة الألف.

ولم تكن الخلافات الكردية الكردية وليدة القرن العشرين، فقد كانت الخلافات تظهر على سطح الحياة الكردية على الدوام، اذ تعود جذور المشكلة الكردية إلى ما قبل الميلاد بفترة طويلة وإن لم تعرف بهذا الوصف، فقد تسببت سقوط الإمبراطورية الميدية التي أسسها الكرد على يد الفرس الأخمينيين وفي عهد ما سمي بالخلافة العثمانية، وابان تشكيل إمارات كردية في الولايات كانت هناك على الدوام مناكفات وصراعات بين الامراء الكرد والعشائر الكردية لتقاسم مناطق النفوذ، وذلك بتغذية خفية من الباب العالي، لتشتيت شمل الكرد، وقد تجلى ذلك وعلى وجه الخصوص بعد معركة جالديران..

"كانت كردستان قبل سنة (1514م) تسود فيها إمارات مستقلة مشغولة بتنظيم شؤونها الداخلية، لكن سوء معاملة الشاه إسماعيل الصفوي إضافةً إلى الاختلاف المذهبي أدى إلى انضمام أكثرية الإمارات إلى جانب الدولة العثمانية فضلاً عن جهود العلامة ملا إدريس البدليسي الذي لعب دوراً كبيراً في استمالة الكرد إلى جانب الدولة العثمانية، وجاءت المعركة المذكورة لتضع أغلبية أراضي كردستان تحت سيطرة العثمانيين."

ورد في كتاب مشاهير الكرد وكردستان لمحمد امين زكي بك عن العلامة ادريس البدليسي ما يلي: "وسبقت له خدمات ثمينة في فتح البلاد الكردية من قبل الدولة العثمانية بطريقة سلمية، (اذ لم تقم مواجهات كبيرة تذكر وقتها ضد العثمانيين) وعاضده أمراء الأكراد معاضدة قيمة في احتلال ديار بكر وماردين كما ان أورفة والموصل وغيرها من الواقعة شمالي الجزيرة، دخلت تحت سيطرة الدولة العثمانية بمعونته الأدبية والمادية." ص109

وفي عام (1555م) عقدت الدولتان الصفوية والعثمانية اتفاقية ثنائية عرفت بـ"أماسيا" وهي أول معاهدة رسمية بين الدولتين. وتم بموجبها تكريس تقسيم كردستان رسمياً وفق وثيقة رسمية نصت على تعيين الحدود بين الدولتين، وخاصة في مناطق شهرزور، وقارص، وبايزيد(وهي مناطق كردية صرفة).

وتبعت تلك المعاهدة، معاهدات واتفاقيات لاحقة منها: معاهدة "سربيل زهاو" أو تنظيم الحدود عام (1639م) بين الشاه عباس والسلطان مراد الرابع، وتم التأكيد على معاهدة أماسيا بالنسبة لتعيين الحدود، وهذا زاد من تعميق المشكلة الكردية.

وكرست جميع هذه المعاهدات تقسيم كردستان وشعبها بشكل مجحف، وبسبب ذلك تعقدت المشكلة الكردية يوماً بعد آخر.

هكذا تعقدت المسألة الكردية ولم تنفع بعض المحاولات من أشخاص كرد وطنيين على الحصول على اعتراف رسمي دولي، كمحاولات شريف باشا الذي ارسل مذكرتين بالإضافة لخريطة كردستان الى جورج كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 أشار في مذكرتيه الى حقوق الكرد وحقهم في الانفصال عن الدولة التركية، كما ونجح شريف باشا في إدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية الى معاهدة سيفر التي أبرمها الحلفاء بباريس في أغسطس/آب 1920، وقد كرس ذلك عملية تدويل القضية الكردية بصورة رسمية، رغم أن الدولة العثمانية حاولت مراراً أن تصف القضية الكردية بأنها قضية داخلية تستطيع الدولة حلها، الا ان ظهور مصطفى كمال اتاتورك على الساحة، وتقربه من الغرب وتأسيس المجلس الوطني او البرلمان، قد استطاع ان يلعب دورا مهما لمستقبل تركة العثمانيين، لاسيما بعد انتصاراته على اليونانيين، ولهذا استطاع ان ينسف كل البنود التي جاءت لصالح الكرد في مؤتمر لوزان، وبالطبع بعد ان دعمته بعض الشخصيات الكردية التي ضمها أتاتورك لمجلسه الوطني، لهذه الغاية.

ومن يومها ازداد الشرخ وكبرت المعاناة، وبدأت التغريبة الكردية، التي ومنذ قرن لا تزال تفعل فعلها وتزيد التمزق الكردي، وتعصف بهم وتدخلهم الى حروب وثورات وانتفاضات لم تستطع حتى هذا اليوم من تحقيق ما يحلم به الشعب الكردي.

العشائرية الكردية وألاعيب المحتلين:

بعد الواقع الذي آلت اليه الحالة الكردية وبعد ان استوت الأمور لكمال اتاتورك، انقلب على الشخصيات الكردية التي ساندته ودعمت موقفه في إهمال القضية الكردية، وقام اتاتورك بإعدام بعضهم، كعضو البرلمان التركي ذي الأصل الكردي حسن خيري، وغيره ممن غدر بشعبه، وبعد

ان شعر أتاتورك بان الموقف الدولي الى جانبه، لاسيما بعد توسيع علاقاته بالاتحاد السوفييتي ودعمهم له، شن الحملات الشرسة وارتكب المجازر بحق الشعب الكردي في شمال كردستان، مما دفع العديد من الشخصيات الكردية بالقيام بانتفاضات او ما يشبه الثورات ضد الممارسات التركية، وكان من اشهر الانتفاضات هي انتفاضة الشيخ سعيد والذي أعلن الانتفاضة ضد الدولة التركية في شهر شباط من عام 1925

في ثورة الشيخ سعيد ظهرت أولى نتائج الخلاف الكردي الكردي، فقد كان الشيخ سعيد يركز في خطابه مع الناس على موضوع علمانية اتاتورك وجمهوريته، والدعوة لإحياء الخلافة العثمانية السنية، يقول كمال مظهر أحمد في كتابه المعنون ب " انتفاضة 1925 في كردستان تركيا " ما يلي: "وبالفعل حاول زعماء الانتفاضة إثارة العاطفة الدينية على نطاق واسع، ذلك لتحشيد أكبر الطاقات الممكنة في صفوف الانتفاضة، آخذين بنظر الاعتبار الجو الذي خلقته بعض إجراءات الكماليين لدى أوساط واسعة، ففي نشرات الثوار توجد إشارات صريحة الى " الحكومة التركية الملحدة" وخروجها على الشريعة الإسلامية، وقد جاء في إحداها: " ان أربعة خلفاء ينتظرونكم" وان " من المستحيل وجود اسلام بلا خلافة، طالبوا بالشريعة، ان الحكومة الحالية تقاوم الدينيين، ان الالحاد يتسرب الى المدارس."

وعلى الرغم ان بعض الآراء تشير الى ان هذا الخطاب الديني لم يكن الا عبارة عن تكتيك مرحلي حاول الشيخ سعيد والثوار من خلاله استمالة الشعور الديني لأهداف قومية، الا ان الكثير من العشائر الكردية حاربت هذه الانتفاضة و وقفت ضدها كذلك من منطلق ديني أو مذهبي، ومن المعروف ان السلطان عبدالحميد وقبل خلعه من قبل الكماليين كان قد اعتمد على بعض رؤساء و وجهاء العشائر الكردية، بتشكيل مجموعات من المرتزقة (تشبه مرتزقة تركيا الحاليين) واسموهم " الفرسان الحميدية" وكان لوجود هؤلاء الأثر الكبير في الخلافات والانشقاقات في المجتمع الكردي، بسبب ممارسات تلك الفرسان او الميليشيات، وتأليب مجموعات أخرى كثيرة ضد الكرد.

لم يكن الكرد العلويون وحدهم قد وقفوا ضد انتفاضة الشيخ سعيد، بل كان هناك العديد من العشائر الكردية الأخرى التي استمالها الكماليون، ليقفوا الى جانب جيشهم ومحاربة اخوتهم، فقد ورد في مذكرات حسن هوشيار سردي (وهو احد المشاركين في انتفاضة الشيخ سعيد) عن بعض الذين (خانوا) شعبهم مايلي: " جميل جتو زعيم عشيرة بنجناره الذي تآخى مع مصطفى كمال عام 1919عندما قامت الثورة الكردية بقيادة الشيخ سعيد اصبح هو وامين بريخاني (امين احمد) ورسول محمد وكمال اويني خونة مع عشائرهم وانضموا الى صفوف الأعداء وقاتلوا الى جانبهم وبعد دخول ثلاثة فيالق للجيش التركي ميدان القتال وأسر قائد الثورة اصبح أولئك الخونه مثل كلاب صيد بلا صيد لم يعد لهم لزوم لدى الترك في أي شيء فأعدم جميل جتو في محكمة أخيه كمال في ديار بكر ونفيت عائلته الى استانبول، واما مصير امين بريخاني ورسول محمد فقد التجئوا الى سوريا وسلموا انفسهم للسلطات الفرنسية هناك باسم الثورة الكردية والثورة منهم براء اما الاخر كمال بك اويني فقد اصبح هو و/15/الفا من جحوشه خدما لدى الفيلق التاسع للجيش التركي يمدونهم بالارزاق والتموين بالإضافة الى قيام هؤلاء الجحوش بالأعمال القتالية عند اللزوم وبعد انتهاء الاعمال القتالية تم نفيه مع عائلته الى استنبول. اما فوزي بك برنج زادة الذي تواطأ مع

عصمت اينونو وعدد اخر من باشوات سويرك وديار بكر للتنازل عن حقوق الكرد التي ورد ت في اتفاقية سيفر لصالح الدولة الكمالية في معاهدة مودانيا مع دول الحلفاء. (132 ثورة الشخ سعيد مذكرات شاهد عيان حسن هوشيار سردي)

وهنا لابد من الإشارة الى نقطة هامة بصدد ثورة الشيخ سعيد او انتفاضته، ففي الوقت الذي كان يتهم الشيخ وانتفاضته بمحاولة إعاة الخلافة، كانت الصحافة التركية، تشير الى ان الشيخ سعيد يتخذ من الدين ستارا لهدف قومي كردي، وبناء دولة كردية، وقد صرح رئيس وزراء كمال اتاتورك وقتها امام عدد من الصحفيين قائلا:" انه (يقصد الشيخ سعيد) يختفي وراء شعار الحركة حول إعادة السلطان والخلافة والشريعة، هدف واحد وهو الروح القومية الكردية ويستطيع كل شخص ادراك هذه الحقيقة" ان هذا التصريح من رئيس وزراء اتاتورك انما يذكر بتصريحات المسؤولين الاتراك بعد مائة سنة، أي اليوم، وما اشبه اليوم بالبارحة.

وبالطبع استمرت الخلافات الكردية الكردية، في شمال كردستان، وكانت على الدوام عائقا امام تطور الانتفاضات والثورات التي قامت في هذا الجزء، فمرة باسم المذهب السني ومرة العلوي، وتارة باسم العشيرة هذه وتلك كانت تلك الثورات تتراجع وتنكمش على نفسها ثم تنهار، وقد حصل ذلك مع كل التحركات التي سبقت او تلت انتفاضة الشيخ سعيد، من تحركات البدرخانيين الى سيد رزا واحسان نوري باشا وصولا الى انقسام المجتمع الكردي في شمال كردستان الى محمودكي وعتمانكي، وكل ذلك بتخطيط مدروس ومتقن من قبل سلطات الاحتلال التركية، يقال ان الذي أوقع بالشيخ سعيد كان كرديا، ويدعى قاسم بك جَبْران فقد تآمر مع الأتراك للقبض على الشيخ سعيد وكبار قادة ثورة 1925، ليتم اعدامهم بعد ذلك.

اما المدعو ريبر ابن أخ سيد رزا، فقد تآمر مع الترك ضد عمّه الشيخ سيّد رضا قائد ثورة ديرسم (1936 - 1938)، ليعدموه، وكانت خيانته من أهم أسباب سقوط الثورة، وإعدام قائدها ورفاقه.

استمرت الخلافات وحيكت المؤامرت بين المختلفين، حتى وصلت الى ثورة حركة حرية كردستان التي قادها حزب العمال الكردستاني وتشكيل ميلشيات كردية باسم " حماة القرى " من قبل سلطات انقرة. وهذا ما سنعود الى ذكره لاحقا.

من اعلان الجمهورية الى الانشقاقات

تم إعلان ولادة (جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية) الكردية بواسطة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في شرق كردستان قاضي محمد في 22 كانون الثاني عام 1946 وعاصمتها مهاباد حيث كانت هذه الجمهورية منعطفا مهما وتاريخيا في نضال الشعب الكردي من حيث الإعلان عن شكل من أشكال الكيان والتنظيم الإداري والسياسي، وقد تم التعليم باللغة الكردية وجعلها اللغة الرسمية في الجمهورية الفتية وإنشاء جيش كردي وإذاعة كردية وتشكيل نقابات مهنية والقيام ببعض الإصلاحات الزراعية والإدارية وتم من جديد تحريك القضية الكردية دوليا، الا ان هذه الجمهورية لم تدم الا عشرة اشهر، حيث قام الجيش الإيراني بالهجوم على أراضي الجمهورية بمعاونة ميليشيات آذرية وبعض المجموعات الكردية " الجحوش " فتم اعتقال قادتها واعدامهم،

وفرار قائد الأركان العسكرية ملا مصطفى البرزاني مع مئات من مقاتليه، الذين وبعد معارك عديدة مع جيوش ثلاث دول(العراق تركيا ايران) استطاعوا دخول الأراضي السوفييتية، ليظلوا هناك اكثر من عشر سنوات، ويعودوا الى العراق بعد الإطاحة بالعهد الملكي وقيام الجمهورية العراقية برئاسة عبدالكريم قاسم عام 1958.

عاد الزعيم ملا مصطفى البرزاني الى بغداد واستقبل استقبالا رسميا وشعبيا كبيرا، ومرت فترة من الهدوء استطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة ملا مصطفى البرزاني ان يلملم عناصره، ويفتتح مكاتبه، ويوسع ساحة علاقاته السياسية والدبلوماسية، مع العديد من البلدان بما فيها بعض البلاد العربية، الا ان شهور العسل وسنواته لم تدم طويلا، حتى دب الخلاف بين قاسم والبرزاني، لاسباب كثيرة لا داع هاهنا لذكرها، وبدأت الاعمال القتالية، يقول الباحث الدكتور سعد ناجي جواد المتخصص الأكاديمي بالقضية الكردية "ومع ذلك لم يفكر قاسم أن يطرح أية مبادرة أو برنامج لحل المشكلة الكردية وبقي مصرا على موقفه المبني على مشاعر شخصية.. وفشل قاسم أكثر في وضع البرنامج الصحيح لحل المشكلة التي أعتمد في حلها على القوة العسكرية فقط". وهكذا شن قاسم حربا دموية شرسة على الكرد اعتبارا من أيلول عام 1961وكان من السهل لعبد الكريم قاسم استغلال زعماء العشائر ضد بارزان واعتبروا حلفاء دائمين للحكومة. حيث بدأت الخلافات العشائرية منذ ذلك الوقت تأخذ منحى دمويا وشرسا في تاريخ المجتمع الكردي في جنوب كردستان، فأحد العوامل التي ساهمت بخلق هذه الخلافات هي رفض بعض العشائر الكردية المؤثرة والمعروفة في جنوب كردستان قبول سلطة عشائر بارزان عليهم أو رفض شيوخ أتباع بعض الطرق الصوفية سلطة الطريقة النقشبندية البرزانية عليهم؛ وقد حاولت قيادة ثورة أيلول بذل الجهود الكبيرة لتمثل جميع الكرد في الجنوب الا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك، الأمر الذي تسبب بمقتل الآلاف من خيرة أبناء جنوب كردستان.

وفي عام 1963 شكلت السلطة العراقية من بعض تلك العشائر قوات غير نظامية اسمتها (الفرسان) وعرفوا بالجحوش او الجاش، مهمتها محاربة الثورة وزعزعة البنية الاجتماعية في كردستان، وظلت دوافع اغلب تلك القوات عشائرية ومادية، وعدائها للبارزانيين كان عاطفيا نقلوا عدواه الى اتباعهم المطيعين، ولم يملك أي من رؤساء العشائر هؤلاء تنظيما سياسيا ولم يكونوا متحدين انما كانوا يتعاملون مع الحكومة بشكل منفصل وكانوا مسيطرين على الريف الكردي. يقول أيوب برزاني في كتابه الحركة التحررية الكردية ": ان المشاعر المناهضة للأغوات الذين قاموا باعمال إجرامية ضد البارزانيين وبتواطئ مع النظام الملكي كانت جامحة وقدمت شكاوي تدعو الى محاكمتهم من قبل السلطة الثورية (أي سلطة قاسم) ولكن دون جدوى، وكان شقيقان من الاغوات مسؤولين عن معظم الجرائم والسرقات والسطو وهما محمود اغا الزيباري واخوه أحمد اغا الزيباري."ص43

ولعل هذا ما دفع الزيباريين ليشكلوا فيما بعد قوة ضخمة من الجحوش لمقاتلة البيشمركة، ومعاونة الجيش العراقي في حربه الدموية على الشعب الكردي.

وبعد ذلك ونتيجة لتباين الرؤى وتعدد التيارات في الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد انتقلت عدوى الخلاف والتنافر الى قيادات الحزب نفسه، وقبل الحديث عن هذه الصراعات لابد ان لنا من توضيح نقطة تتعلق بتركيبة الحزب الديمقراطي الكردستاني، فمنذ بدايات تأسيس الحزب كان يعاني من حالة تتسم بعدم الوفاق والتجانس، فقد ظهر في صفوف أعضائه الكثير من التناقضات كما كان لعدة تيارات فيه دورا في تأجيج الخلافات والصراعات اللاحقة، فكان هناك تيار يمثل اليسار ويتمثل في احد مؤسسي الحزب السيد حمزة عبدالله المحامي، وتيار آخر يمثله الكاتب والمثقف الكردي إبراهيم أحمد، وجلال الطالباني أو ما سمي فيما بعد بجماعة المكتب السياسي، بالإضافة الى التيار القومي الشعبي وكان يمثله زعيم الحزب ملا مصطفى البرزاني وكان خليطا من المثقفين والقوميين والعشائريين، وكانت الغلبة العددية لهذا التيار.

بعد سقوط قاسم ومجيء عبدالسلام عارف، حاول هذا ان يعقد اتفاقا مع الديمقراطي الكردستاني يتمثل بوقف شامل للأعمال الحربية، وتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين، وهنا دب الخلاف بين جماعة المكتب السياسي بزعامة كل من إبراهيم احمد وجلال الطالباني وبين قيادة الديمقراطي المتمثلة بالملا مصطفى البرزاني، فجماعة المكتب السياسي وبحسب زعمهم أحسوا ان عارف يحاول التقاط الانفاس، وليس توقيع اتفاق سلام، في الوقت الذي كانت الثورة في كردستان العراق تتجه لتكون ثورة شعبية شاملة، يمكن لها ان تحقق جميع أهدافها، بما فيها بناء دولة كردية مستقلة، الا ان البرزاني اصر ان يوقع على الاتفاق الذي سمي ب" اتفاق المشير – برزاني" ومن هنا بدأ الخلاف يكبر وبدأت إذاعة الثورة الكردية التي يسيطر عليها المكتب السياسي بالهجوم على الاتفاق واعتبار ما حصل خيانة، وان الاتفاق لم يقدم مكسبا واحدا للشعب الكردي، واتسعت الهوة بين التيارين في الديمقراطي، ويقول الصحفي الأمريكي اندريك شميدت بهذا الصدد حين سأل الزعيم البرزاني عن المكاسب التي جناها من الاتفاق يقول بانه أجاب: " الشعب منهك من الحروب ". وارسل الصحفي لجريدته نيويورك تايمز قائلا: "كيف سمح البرزاني لنفسه بعد تسعة وعشرين شهرا من قتال متواصل وشدة وبلاء، بالموافقة على هذه الصفقة." (من مقدمة كتاب الحرب الكردية وانشقاق 1964) ص36

وكذلك التقى شمدت بعد ذلك بالمشير عبدالسلام عارف، ليسأله عن المفاوضات وان كان سيلتزم بالحقوق الكردية ويضمنها الدستور يقول شمدت:" فأجاب عارف بلهجة جازمة: كلا، لا مفاوضات ولا محادثات ". ص38.

وهكذا لم يبق الا ان يتصاعد الخلاف وتقوم مجموعة من البيشمركة بالهجوم على مقر الإذاعة، واحتلالها وطرد جماعة المكتب السياسي، الذين فروا الى منطقة ماوت، وتدارسوا الامر هناك، وعقدوا اجتماعا لتداول الموضوع، الا انهم لم يصلوا لنتيجة تذكر، فارسلوا موفدا الى قيادة الحزب للمحادثات وقبل وصول الوفد تم تطويقهم من قبل بيشمركة الديمقراطي ويقول ديفيد ادامسون في كتابه الحرب الكردية وانشقاق 1964:" وضرب حصار على ما يناهز الالف ومئتين مقاتلا من البيشمركة في " ماوت " حيث مقر القيادة لكن أوامر البرزاني كانت صريحة باجتناب القتال، وفي اثناء عملية عسكرية قصد بها تضييق حلقة الحصار، لجأت القوات المطوقة (قوات مساندة للمكتب

السياسي) الى التقهقر والانسحاب. ويقول الطالباني بهذا الصدد: ما كنا نتصور ان يقدم البارزاني على هذا. (نفس المصدر).

وكانت جماعة المكتب السياسي تنتظر جوابا من وفد الوساطة الذي ارسلته الى قيادة الحزب، وفي منتصف آب ايقنت الجماعة بان لافائدة من الانتظار، فعبرت الحدود الى ايران، وطلبت السلطات العسكرية هناك من المقاتلين تسليم أسلحتهم، فأبوا، وعادوا الى العراق ليواجهوا القوات التي كانت تتعقبهم، وحصل اشتباك و وقع العديد من الضحايا منهم. " نفس المصدر ص 57

يقول السياسي والكاتب جرجيس فتح الله بصدد ما حصل في مقدمته لكتاب الحرب الكردية: " لو اننا فحصنا الثورات والانتفاضات العنيفة قديمها وحديثها، لوجدنا لكل واحدة منها رأساً واحدا ظاهرا للعيان (على الأقل) وان كان تخطيطها أحيانا يتم بعدة رؤوس، وفي الحركة المسلحة الكردية التي بدأت العام 1961 وجد رأسان أو قيادتان منذ البدء، وبدل ان تعمل تلك القيادتان على رأب الصدع عملت كل من جهتها لزيادة التشقق واتسع عمقا ليغدو صراعا شخصيا غطي بقناع الخلاف على استراتيجية معينة وايديولوجة تنظيمية. ص64 "

من هنا يمكن القول ان الانشقاق قد بدأ في الحزب الديمقراطي الكردستاني، اذ غادره مجموعة من المثقفين او اليساريين والذين لم يكونوا يمثلون فقط تيارا فكريا فقط بل قسما من الشعب الكردي ونعني به القسم السوراني بشكل عام، او المناطق التي تحاذي شرق كردستان، مما وصلت ارتدادات هذا الانشقاق الى كل أجزاء كردستان، وانقسم المجتمع الكردستاني آنذاك بين البرزانيين والجلاليين ولكل من مؤيدي الطرفين حججه و مبرارته.

المؤلم في هذا الانشقاق ان الامر لم يتوقف عند مجرد الخلاف السياسي او الفكري، بل تجاوز ذلك ليصطف كل طرف منهما مع احدى الدول المحتلة لكردستان ونعني بها ايران وتركيا والعراق، و وقتها حاول جماعة المكتب السياسي ان يتواصلوا مع ايران الا ان الشاه ادرك ان غالبية الشعب الكردي مع شخص الملا مصطفى البرزاني، فلم يعط أهمية للطالباني وإبراهيم احمد، بل سهل للعلاقات مع قيادة الحزب الديمقراطي التي وجدت نفسها في دائرة ضيقة، فرضخت للشروط الإيرانية وطلباتها (منها مثلا اغتيال رئيس حدك ايران سليمان معيني وتسليم جثته لإيران) وبدأ الدعم الإيراني للثورة الكردية لضرب العراق والضغط عليه من اجل الحصول على مكاسب جغرافية و تاريخية، وراح شاه ايران يستخدم الثورة الكردية كورقة ضغط الى حين، في حين توجه الجلاليون صوب بغداد وشاركوا في العديد من المعارك مع الجيش العراقي ضد اخوتهم بالأمس من البيشمركة، حتى كانت اتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه ايران، والتي أوقفت الدعم الإيراني للثورة فتم اعلان فشلها عام 1975، بأمر من الشاه نفسه، وبحسب افادة احد شهود تلك المرحلة يقول:" عندما جاءت الأوامر بإيقاف القتال ضد الجيش العراقي والاستسلام او التوجه الى ايران، كان لدى الثورة من المؤن والأسلحة ما يكفي لاستمرار القتال ستة اشهر على اقل تقدير.".

وقد مرت سنوات وعقود من الصمت المطبق في شمال كردستان، ولم تظهر حركة كردية مؤثرة فيها، رغم ان بعض الشخصيات الكردية الوطنية قد بدأت تنفعل مع صدى الثورة الكردية في العراق، فتم تشكيل ما يشبه حزبا متآخيا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولمع اسم كل من

سعيد الجي والدكتور شفان وقد تم تصفية الاثنين فيما بعد، وكل بطريقة مختلفة، يقول الأستاذ عبدالحميد درويش سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في كتابه " أضواء على الحركة الكردية في سوريا ": " وحسب المعلومات التي توفرت لدينا من مصادر موثوقة في حينها نقل سعيد آلجي ورفيقه محمد بكي بسيارة جيب نوعها لاندروفر برفقة المدعو عثمان قاضي مسؤول محلية زاخو في ذلك الوقت يوم 25 -26 أيار، وتم تسليمهما الى شفان الذي ارسله للسجن بقرية قمرية التي كانت لاسعد خوشوي وظل سعيد في السجن ثمانية أوتسعة ايام الى ان جرت اتصالات ومشاورات بشأن الموضوع، وفي النهاية تمت تصفيته في حزيران على الاغلب مع مرافقه محمد بكي، وشخص اخر اسمه نامق الذي كانت جريمته الوحيدة هي انه شاهد سعيد الجي في غرفة السجن " ص199 المصدر السابق.

مثل هذه الممارسات كانت تزيد الشرخ والخلافات بين الأطراف الكردية بشكل أعمق، اذ يكمل الأستاذ عبدالحميد في مذكراته قائلا: " وجاء اغتيال المناضل سعيد الجي ورفيقه محمد بكي، والبيان الصادر من حزبنا حول هذه العملية الغادرة ليضيف عاملا اخر الى زيادة التوتر بين حزبنا والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي ويؤدي بالعلاقات الى القطيعة التامة حيث لم يبق بيننا أي اتصال رسمي على المستويات المختلفة واصبحنا نتبادل التهم والحملات ضد بعضنا بعضا على الصعيدين التنظيمي والإعلامي" المصدر نفسه.

وبالعودة الى الخلاف بين الديمقراطي وجماعة المكتب السياسي، فان الامر لم يتوقف عند خروج جماعة المكتب السياسي من كردستان العراق، بل تطور الامر الى العديد من المواقف المحزنة في تاريخ الحركة الكردية، حتى وصل الأمر بهم وبعد تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الى مجابهات دموية، مثلا " في عام 1978 حاول المئات من بيشمركة الاتحاد الوطني عبور الحدود الى الشمال، فواجهتهم قوات من بيشمركة الديمقراطي، بمعية بعض العشائر البهدينية، بعد ان أوقعوهم في كمين محكم، وتم قتل اكثر من خمسمائة من بيشمركة الاتحاد الوطني، ويقال ان تلك المجزرة هي أبشع ما مرت بها الحركة الكردية خلال تاريخها العاصف بالخلافات والصراعات، واستمر العداء بين الطرفين فخاضا العديد من المعارك ضد بعضهم، وكان آخرها في أعوام التسعينات، حيث خاض الحزبان حربا بشعة، سميت وقتها بين افراد الشعب الكردي بحرب " أم الجمارك " عطفا على حرب صدام وايران التي سميت بام المعارك، فقد نشب الخلاف بين الطرفين بسبب تقاسم عائدات الجمارك في معبر إبراهيم الخليل، وراح ضحية تلك الحرب الآلاف من البيشمركة، ومن الطرفين، وطلب رئيس الحزب الديمقراطي المعونة من صدام حسين لطرد الاتحاد الوطني من هولير، ومن جنوب كردستان، ليلجأ الاتحاد الوطني بدوره الى ايران ويطلب منها التدخل، وتم ذلك، فعاد الى السليمانية، وانقسمت كردستان الى ما تشبه الدولتان، بجيشين وقيادتين ولكل منهما قوانينه وحكومته، حتى تدخلت الولايات المتحدة الامريكية لتصلح بين الطرفين، ولكن بذور الخلاف والشقاق ما يزال عميقا بين مناطق السوران والبهدينان الى يومنا هذا وعلى الرغم من تقاسم السلطات والمشاركة في حكم الإقليم.

يقول الكاتب والسياسي الكردي أيوب برزاني في كتابه " الحركة التحررية الكردية" وكان شاهدا على الأحداث وأحد المشاركين في ثورة 1975:" لعل ما يبعث على الدهشة هو رغم ان

الحركة الكردية كانت مهددة على الدوام من حملات الجيش العراقي، فقد تقاتل الطرفان الكرديان دونما اعتبار للمخاطر التي سيواجهها الشعب الكردي، كانت الخلافات تحل بالقوة وبروح من العناد والإصرار، وليس بالحوار والتنازلات المتبادلة لصالح شعب مصيره في الميزان، وشكل هذا المنحى في سلوك الزعامة الكردية والذي دام لعقود، واحدا من العوامل المعرقلة لتقدم الحركة الكردية نحو النصر." ص 130

الخلاف القادم من الشمال

بعد ظهور حزب العمال الكردستاني في شمال كردستان، واضطرار أعضائه الى النزوح من حملات القمع والتنكيل التركية، اتجه الحزب وكوادره الى روج افايي كردستان، ومن ثم لبنان، ليقوم بتدريب كوادره وتحضيرهم لحرب شعبية طويلة الأمد، كما كان يطلق عليها في أدبياته وقتذاك.

بالطبع جاء هؤلاء الشباب وهم يتقدون حماسا، ومشبعين بالتنظير الأيديولوجي اليساري الثوري، فكان لخطابهم الجديد وقعا جديدا على أسماع الجيل الشاب من أبناء الشعب الكردي، الذي كان لايزال يعتصر مرارة فشل الثورة في جنوب كردستان عام 1975 وهذا الخطاب الجديد، كان بمثابة إلقاء حجر في المياه الكردية الراكدة، فاتجه العديد منهم الى الانخراط في صفوف ب ك ك ومن ثم المشاركة في حرب الأنصار او الكيريلا التي أنطلقت شرارتها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وبالطبع لم يكن ذلك سهلا على الجميع، فالخطاب الجديد الذي جاء به حزب العمال كان مغايرا للخطاب السياسي الكردي في كل من روجافا وجنوب كردستان وشرقها، فكان حافزا للكثير من الجهات والتنظيمات الكردية للتوجس من أيديولوجية الحزب الذي ينسف كل القواعد الكلاسيكية التي تعود عليها الساسة الكرد، وكذلك المجتمع الكردي، وبدأت الخلافات تظهر على السطح، بين الرؤى المتعددة لمفهوم الثورة والقومية وبين الخطاب اليساري الثوري لحزب العمال، إذ كانت العديد من الأطراف الكردية تدعي بان الظروف الموضوعية والذاتية لم تحن لاعلان ثورة مسلحة في شمال كردستان، وبالتالي ستكون نتائج هذه الثورة مدمرة للشعب الكردي، وبدأت ماكينة الاعلام لكل الأطراف بتشويه بعضها بعضا، وترتفع حدة الخلافات والاصطفافات مع أو ضد.

أما في الداخل، أي في شمال كردستان، فظهور حزب بهذا المستوى وهذه الأيديولوجية، كان لابد للدولة التركية، ومؤسساتها الاستراتيجية والاستخاباراتية الا ان تعد العدة، للمواجهة الشاملة، مستفيدة من حوادث التاريخ التي سبقت ظهور ب ك ك ونعني به انتفاضات الشيخ سعيد وسيد رزا والبدرخانيين واحسان نوري باشا وغيرهم، بمعنى انهم كانوا على استعداد ما، لمواجهة أي تحرك كردي جديد، في الوقت الذي جاء حزب العمال فتيا، مليئا بثقافة نظرية، وبأعضاء تشبعوا من الفكر الماركسي واليساري بشكل عام، رغم تعارض الكثير من مفاهيمهم مع مفاهيم اليسار التركي، او العالمي الذي كان تحت هيمنة الإتحاد السوفييتي، او دول الاشتراكية المشيدة.

كان حزب العمال الكردستاني الحامل لنظرية علمية (ويتحدث عن الاشتراكية العلمية ودكتاتورية البروليتاريا) يحمل في الوقت نفسه الكثير من الأسباب التي قد تؤدي الى إنهائه ومحوه، وذلك لوجوده وظهوره في مجتمع كردي محافظ في شمال كردستان، ونعني بالمحافظ ها هنا،

تحفظه عما هو وطني، وتغلغل الدونية الى نفسه تجاه ما هو تركي، وشعوره الدائم بالذل والإحباط واليأس، بالإضافة الى العقلية العشائرية، وتقاليدها اللاوطنية والتي غرستها الدولة التركية في الذهنية الكردية منذ اكثر من قرن من الزمن، سواء من خلال ارتكاب المجازر بحق الشعب الكردي، ام من خلال الترهيب والترغيب اللذين مارستهما عصابات دولة الاحتلال التركي، حتى جعلت من الشخصية الكردية شخصية جوفاء، وأفرغتها من محتواها الإنساني والوطني، وصورت له الكرامة والوطنية على انها التحدث فقط باللغة التركية، ونطقها بلكنة أهل استانبول.

من هنا يمكن فهم العديد من الاحداث المأساوية التي وقعت في شمال كردستان، وكان حزب العمال الكردستاني طرفا فيها، مثل أحداث سيورك وحلوان (في أواخر السبعينات) والتي راح ضحيتها العديد من كوار الحزب، بالإضافة الى العديد من عائلة بوجاق (الاقطاعية) وعشيرتهم، التي كانت مرتبطة بالدولة التركية، ولديها امتيازاتها العائلية والعشائرية، فلم تستسغ وجود أعضاء من الحزب في مناطقهم، لانهم كانوا يشكلون خطرا حقيقيا على تلك الامتيازات، فما كان منهم الا ان قاموا باغتيال بعض الكوادر، وبالتالي رد عليهم الحزب، بعنف شديد، وأوقع منهم الكثير من القتلى، متحصنين بنظرية العنف الثوري ضد العملاء من الاقطاع والبورجوازية اللاوطنية، ومثل تلك الممارسات فعلت فعلها وتأثيرها العميقين في الشرخ، وربما الالتفاف أكثر حول النظام التركي، وطلب حمايته مقابل تنفيذ أوامر الجيش التركي، وحمل السلاح بوجه الوطنيين الكرد، والذين صاروا في نظرهم مجرد قتلة وكفار شيوعيين. يقول السيد عبدالله أوجلان بهذا الصدد في كتابه " مسألة الشخصية في كردستان ": يعيش المجتمع الكردستاني اليوم واحدة من أسوأ مراحل تاريخه، إنه يعيش مرحلة مثقلة بقضايا ومشاكل قومية واجتماعية خطيرة، لا يمكن حلها بأية وسيلة أخرى غير الثورة." ص 73

ويكمل: " ان نمط الشخصية السائدة الآن في المجتمع الكردستاني هو وضع يتصف بضعف المشاعر الوطنية ضعفا حقيقيا، غير اننا ومع ذلك نستطيع ان نتحدث عن بعض المشاعر الوطنية المشوهة والمتخلفة، او البدائية، وهذه المشاعر لا تتحلى بالوعي وتعاني من تشوهها الشديد من هذه الناحية، ان مختلف اشكال التأثير الايديولوجي السياسي للعدو هي الفاعلة الى حد كبير في سائر الميادين الاجتماعية والتنظيمية والعسكرية. " ص 77

وانطلاقا من هنا بالاستناد على هذه المعطيات، نجد ان العديد من الممارسات،(تحت اسم العنف الثوري) كانت تصب في مصلحة العدو التركي، وتجلب المزيد من التقهقر والتردد لدى الشرائح الشعبية الكردية، وتعمق فجوة الخلاف والاختلاف بين طبقات المجتمع وشرائحه المتعددة، في شمال كردستان، وذلك من خلال شخصيات فاعلة في ميدان الممارسة العملية، سواء كانوا في الجبال ام في المدن والريف الكردستاني، فمنهم من كان يمارس ذلك بتخطيط ودراية من قبل الاستخبارات التركية، ومنهم بسبب النقص في شخصياتهم، وميولهم، ونتيجة التربية والبيئة التي انحدروا منها، فتشكلت بعض المجموعات التي راحت تمارس عمل العصابات بدلا من حرب الكيريلا او الثورة، وهذا ما دفع الكثير من العشائر الكردية او العوائل الفاعلة في شمال كردستان لتتوجه الى حضن الاحتلال التركي، وتنضم الى مرتزقة " حماة القرى" التي أنشأتها دولة الاحتلال لضرب حركة التحرر الوطنية الكردستانية، وقد حدث ذلك تحديدا في مناطق جولمرك، وبوطان،

في منتصف الثمانينات، وبهذا الصدد يقول السيد عبدالله اوجلان في كتابه " القضية الكردية وحل الامة الديمقراطية: " كانت الحرب الشعبية الثورية قد أخرجت من كونها حرب الشعب، لتغدو حرب استخدام القوة ضد الشعب واحراز التفوق عليه، ومع اتباع الأساليب الاستفزازية التي لا يتصورها العقل، قلب الدعم الشعبي – الذي يكفي لإنجاز حرب شعبية – رأساً على عقب، فلاذت الكثير من الشرائح الى قوات الكونترا كمنقذ لها... وبالمقابل سارع أعضاء الكونتر كيريلا الى انتهاز هذا الوضع لارتكاب الجنايات المهولة، مرغمين الشعب على اللجوء إليهم. " ص 302

ولم تتوقف هذه الممارسات عند هذا الحد، أي لم تتوقف عند موضوع الإساءة الى الفئات الشعبية وابعادها عن الثوار والكيريلا، بل تجاوز ذلك الى حد التصفيات الجسدية، وارتكاب التصفيات بحق رفاقهم من المقاتلين، حيث قام بعض ممن سميوا بقادة الوحدات او تشكيلات الكيريلا بإقامة مقرات رفاهية لهم في الجبال، وراحوا يتصرفون بدلا من قيادتهم المركزية، او حاولوا إيجاد نسخ مشوهة عن القيادة الفعلية، بحيث صار همهم ان يؤمن لهم المقاتلون الطعام والغذاء بدلا من التخطيط للحرب الشعبية واتباع التعليمات التي تردهم من قيادتهم، وشكلوا ما يشبه نظام العصابات، وقد سميوا فيما بعد بعصابة الثلاثة.. وعصابة الأربعة.. و تكررت أسماء لبعض القادة الميدانيين من هؤلاء مثل: كور جمال، دكتور سليمان وسعيد جوروك كايا وترزي جمال وشمدين ساكيك وهوكر وطوبال متين وغيرهم، وقد كان الضرر الذي ألحقوه بالثورة كبيرا، ومدى التخريب الذي قاموا به في تشتيت قوى الشعب الداعم لهم، عميقا ومؤثرا، له ارتدادته حتى اليوم، وفي هذا السياق يقول السيد أوجلان وفي المصدر السابق، حول هذا الجانب موضحاً: " أما نظام المقرات الشكلية المطورة في كل المناطق الداخلية من شمال كردستان، وفي مقدمتها إقليم بوطان فكان يكرر نفسه كنسخة ثالثة، حيث كانوا يتصورون محسوبياتهم في " آغاوية الحرب " الأكثر دناءة... وبسبب هذه الحسابات والمحسوبيات كادت تجربة الحرب الشعبية المؤهلة للوصول الى ذروتها ان تذهب سدى، وهكذا كتب للكثير من أعضاء الأنصار الأعزاء والاوفياء والاشاوس والمضحين ان يذهبوا ضحية لهكذا ضروب من الانحطاط واللامبالاة واللامسؤولية، وأرغم الشعب تدريجيا على التحول الى حماة القرى والدخول تحت حاكمية الكونتر كريلا." ص 300

وبالعودة الى وجود حزب العمال الكردستاني، في مناطق بجنوب كردستان، فان ذلك كان كافيا لتقوم الدولة التركية، بدق اسفين العداء والخلاف بين حزب العمال وأحزاب جنوب كردستان، لاسيما بعد ان بدأت الطائرات الحربية التركية تهاجم القرويين والمدنيين في جنوب كردستان، للضغط على الجنوبيين كي لا يكونوا حاضنة لانصار حزب العمال الكردستاني، ومن هنا بدأ حزب العمال ببناء علاقات مع القوى السياسية في جنوب كردستان بعد تحضيرات ولقاءات تمت معهم في بيروت وعلى هذا الاساس توجه كوادر الحزب الى تاسيس قواعد لهم في جبال جنوب كردستان. وقام بعدة لقاءات لمنع الاقتتال بين الاخوة وتحقيق الوحدة الوطنية، وسد الطريق أمام محاولات الدولة التركية لإشعال حرب كردية كردية، وتم التوقيع على اتفاق بهذا الشأن بين كل من السيدين عبدالله اوجلان و أدريس البرزاني حيث اكد الجانبان في الاتفاق ان الحركة الكردية جزء من حركة التحرر العالمية وفي مواجهة قوى الاستعمار والاحتلال التي تحتل كردستان بشكل خاص، وجاء في الاتفاق الذي وقع بين الطرفين عام 1982ما يلي:

1- العمل على تطوير النضال التحرّري الوطني الكردستاني، بالاعتماد على الجماهير الشعبية في كلّ جزء من أجزاء كردستان، والتأكيد على التحالف مع القوى الكادحة والبروليتاريا الرازحة تحت نير الهيمنة الاستعمارية، على أساس استراتيجي وعقد التحالفات والاتفاقات والعلاقات معها وفق هذا المنظور.

2- كلّ تنظيم أو حزب، يمارس فعالياته ضمن الجزء المخصوص به من كردستان، كما يمكنه تشكيل مجموعات وقوى تابعة له في الأجزاء الأخرى من كردستان، ويتبنى عقد العلاقات والتحالفات مع القوى التحررية الوطنية، ويعمل على عقد الاجتماعات في أعلى المستويات، من أجل التباحث والنقاش حول المسألة الوطنية الكردستانية، ويسعى إلى إشراك كافة القوى الوطنية في هذه الاجتماعات، ويؤسّس للعلاقات والتحالفات التي تستهدف أعداء الشعب الكردي.

3- التمسّك بمفهوم وحدة النضال التحرّري الوطني، بدلاً من الاحتكاكات الأيديولوجية التي من شأنها أن تخدم مصالح أعداء الشعب الكردي، وتعطيل العلاقات بين الأطراف والتنظيمات الموجودة في كردستان، والسعي بشكل دائم إلى حلّ الخلافات الموجودة أو التي من الممكن أن تظهر، من خلال الحوار والتفاوض وتغليب المصلحة الوطنية لشعبنا فيها، وليس بلغة السلاح على الإطلاق.

4- الاحترام المتبادل للشؤون الداخلية للتنظيمات " القوى السياسيّة والعسكريّة الكردستانيّة " وعدم التدخّل في شؤونها، والابتعاد عن الممارسات التي من شأنها إلحاق الضرر بوحدة أي حزب أو تنظيم، واحترام الاستقلال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكلّ حزب.

ولكن لم تمر فترة طويلة حتى حدثت العديد من الخلافات، والتي أدت الى استخدام السلاح، ففي العام 1983 عندما قام كل من محمد قره سنغور وابراهيم بلكين العضوين في حزب العمال الكردستاني لفك الحصار عن الحزب الشيوعي العراقي من قبل مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني تم استهدافهم من خلال مؤامرة محكمة ومن ثم قتلهما في منطقة لولان.

وجدير بالذكر ان اعلان المقاومة ضد الحرب التركية على الشعب الكردي، وانطلاقة الخامس عشر من اب عام 1984 أي بدء الكفاح المسلح كان لا بد لمقاتلي الحزب وخلال معارك الكر والفر من الدخول الى مناطق كردستان الجنوبية، والقيام بحرب الأنصار او الكيريللا، واتخذوا الكثير من المواقع للانطلاق منها في جبال قنديل وكارى ومناطق الزاب، وهذا ما دفع الدولة التركية لتشن حربا شاملة على كل الكرد، وهنا بدأ الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني يتحسسان من وجود حزب العمال الكردستاني على هذه الأراضي، لانهم يتعرضون للقصف من قبل الدولة التركية، فدبت الخلافات وتصاعدت بين الجنوبيين وبين القادمين من شمال كردستان، وهنا لم تعد لبنود الاتفاق الموقع عليه من قبل السيدين اوجلان والبرزاني ذات قيمة تذكر، لاسيما بعد العديد من المصادمات وتبادل الاتهامات وحملات التخوين والتشويه، من قبل الأطراف الكردية، ففي العام 1992 شنت قوات الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي مع الجيش التركي حربا شاملة على مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وبمباركة من البرلمان الكردي في هولير، وبدا واضحا منذ ذلك اليوم ان مثل هذه الحملات والخلافات والحروب لا تقوم الا بعد ان يحقق الشعب الكردي مكسبا ما،

فقد حصلت تلك الحملة بعد تأسيس برلمان إقليم كردستان في هولير، وبناء الحكم الذاتي كمكسب تاريخي لشعبنا في جنوب كردستان، وهذا لم يرق للدولة التركية، فقام بتأليب الكرد ضد بعضهم بعضا، ودفعهم للمشاركة في حربه وحملته على طرف كردي آخر.

وجاء في دراسة لموقع نون بوست في شهر آب لعام 2020ما يلي: " يرفض الحزب الديمقراطي الكردستاني وجود حزب العمال في كردستان العراق، ويأتي هذا الرفض بسبب المشكلات التي يسببها الحزب في علاقة كرد العراق مع تركيا وقصف الأخيرة المتكرر للقرى التي يتواجد فيها مقاتلو الحزب، إذ يشنَّ العمال الكردستاني هجمات على الجيش التركي انطلاقًا من جبال قنديل الحدودية بين العراق وإيران وتركيا."

لهذا فان البيشمركة في الجنوب، قد انضموا غالبا الى حملات الجيش التركي، وعاونوهم لضرب مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وقد تكررت هذه الممارسات في كل من الزاب، زلى وعلى اطراف قنديل، في سنوات التسعينات وبعدها، وقد قامت مجموعات كبيرة من بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني عام 2000 بالهجوم على مواقع المقاتلين من حزب العمال في أطراف قنديل، أي بعد أعتقال السيد عبدالله أوجلان، وكانت تلك محاولة جديدة من تركيا لإنهاء الحركة بعد اعتقال قائدها.

وتتالت العمليات العسكرية التركية، الى يومنا هذا وان يمكن القول ان تلك المشاركات الفعلية في الحرب قد خفت في السنوات الأخيرة، الا ان التهديدات والصراعات وحملات التشويه الإعلامية لا تزال قائمة وبقوة بين الأطراف الكردية، مما تنذر على الدوام بتجدد الاشتباكات بينهم، إن استمر الوضع المؤسف هذا على ماهو عليه، وان لم يجتمع الكرد تحت خيمة وطنية جامعة، على الرغم من تعدد توجهاتهم وايديولوجياتهم السياسية والفكرية.

تلك كانت بعض الممارسات التي حدثت خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، واقتصرنا هنا على ايراد بعض الأمثلة، ولم نشأ ان نقوم بذكر كل الذي حدث، وكل الحملات العسكرية والحروب التي خاضها الكرد ضد بعضهم بعضا، فالعبرة هي ان الخلافات والمشاحنات، التي أدت الى زهق الآلاف من أرواح الشباب والبنات الكرد، انما هي مسؤولية تاريخية يتحمل الجميع قسطا منها، وان كانت بدرجات متفاوتة، فتلك الحروب هي التي حالت الى يومنا هذا من ان يحقق شعبنا أهدافه او بعضا من أهدافه، وبالتالي تعطي للعالم من حولنا صورة عن الكردي العنيف، الذي لا يتقن الا لغة السلاح والاستقواء على أخوته في هذا الجزء او ذاك من كردستان.

روج أفايي كردستان الضحية:

تشير الوقائع التاريخية في العصر الحديث ان الخلافات الكردية الكردية في غرب كردستان قديمة هي الأخرى، وقد ظهرت جلية اثناء وجود الاستعمار الفرنسي في سوريا، اذ تشير بعض الوقائع التاريخية ان الكرد، او العشائر الكردية انقسمت وقتها بين موضوعي: الوحدة الوطنية التي تمسك بها بعض زعماء العشائر الكردية، والتي تعني الوحدة الوطنية السورية، وبين بعض النزعات القومية لدى بعض العشائر الكردية، والتي سموهم بـ " الإنفصاليين " وان لم تصل تلك الخلافات الى حد الاقتتال او التراشق وتهم الخيانة، الا انها شكلت استعدادات كامنة للانقسامات

التي شهدتها الحركة السياسية الكردية في هذا الجزء من كردستان بالإضافة الى تأثيرات الخلافات الكردستانية لاحقاً.

فمن المعروف ان الحركة الكردية في روج افايي كردستان كانت وما تزال الصدى الأكثر وضوحا للقوى الرئيسية الثلاث في كل من جنوب كردستان وشمالها، ففي منتصف الخمسينات، وعلى وقع تطورات الثورة في جنوب كردستان تشكلت الحركة السياسية الكردية، وسلمت زمام أمورها وبشكل واضح لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في جنوب كردستان، ومن هنا دبت الخلافات والصراعات والانشقاقات بين صفوف الحركة الكردية في روج افايي كردستان، وبدأت التيارات السياسية بالظهور، والعلاقات الشخصية والعائلية والمحسوبيات، راحت تنخر في جسد الحركة، وبدأت الانشقاقات والاصطفافات الحزبية تتعدد، بعض الأطراف تمسكت بخط الديمقراطي الكردستاني، واستمدت شرعيتها على الدوام من قيادة الحزب في جنوب كردستان، وبعضها رأت ان انشقاق المكتب السياسي والخط الذي سار عليه كل من المام جلال وإبراهيم احمد هو الصحيح، وهكذا حتى امتلأت الساحة الكردية في روج افايي كردستان بالاحزاب والتنظيمات، لكنها ولله الحمد لم تنجر الى الاعمال المسلحة، وان كانت تستخدم ضد بعضها خطابا تخوينيا، وتكيل الاتهامات، لاسيما بعد كل انشقاق. ومع ظهور حزب العمال الكردستاني ظهرت قوى جديدة في الساحة الكردية وان لم تكن منظمة سياسيا في البداية الا انها تمثلت ايديولجية حزب العمال الكردستاني، وراحت تقف معه وتدافع عنه ظالما او مظلوما. تماما كما شأن القوى المرتبطة بالجنوب

وهكذا يمكن القول انه تم تأسيس مناخ مصغر لصراعات الأحزاب الثلاث الديمقراطي الاتحاد الوطني والعمال الكردستاني في روج افايي كردستان، وراحت صدى تلك الصراعات والاختلافات يتردد في غربي كردستان من ديرك حتى عفرين.

وحين قامت الثورة السورية كان من الطبيعي ان لا تتآلف الأحزاب الكردية هذه في روج افا، وانقسمت تماما بحسب مرجعياتها غير المعلنة في جنوب كردستان وشماله.

ومع انضمام العديد من الأحزاب الكردية، التي ترتبط بالديمقراطي الكردستاني، الى ما سمي بالائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية، والتي تقيم في استانبول، وتأتمر بالأوامر التركية، ازداد الشرخ والخلاف بين الأطراف الكردية التي انقسمت فيما بين المجلس الوطني انكس المتحالف مع الائتلاف وبين تف دم التي أختارت طريقا ثالثا كما تقول، والقريبة من حزب العمال، واسست للإدارة الذاتية في روج افايي كردستان، وقد تعمقت الخلافات بين الأطراف الكردية بعد هجمات المجموعات المسلحة التابعة للإئتلاف وقبلها ما سمي بـ " الجيش الحر " على مدن ومناطق في روج افايي كردستان واحتلالها بدعم ومشاركة فعلية لآلة الحرب التركية، حتى ان بعض المجموعات قد شاركت المحتلين وادعت انها تمثل أطرافا كردية، وقد حاولت الأحزاب والتيارات الكردية في روج افا ولعدة مرات ان تجلس على طاولة الحوار في هولير ودهوك، وعلى الرغم من بعض التوافقات الآنية، كان الخلاف سرعان ما يدب بين المتوافقين، ليعود كل طرف الى خندقه، وتجدر الإشارة بنا هاهنا على التذكير باتفاق هولير الأول وتأسيس الهيئة الكردية العليا، والتي

استبشر بها الشعب الكردي، وخرج في تظاهرة مليونية لدعمها، الا ان الدولة التركية، وبزيارة من رئيس وزرائها آنذاك أحمد داوود أوغلو الى هولير، استطاع ان ينسف تلك الهيئة من أساسها، ويدخل الأطراف الكردية الى ما تشبه لعبة القط والفأر حتى يومنا هذا.

الخاتمة:

وخير ما نختتم به هذه الدراسة المختصرة ما ورد على لسان السياسي والبيشمركي القديم جرجيس فتح الله اذا يقول: " ان الكرد انفسهم يساهمون في نسج خيوط البعثرة لجهود نضالهم، اثناء تلمس السبيل السوي وبمحاولاتهم الخائبة في التسلل عبر الخضم العظيم من انباء الاحداث العالمية الخطيرة لاسماع صوتهم من المنابر الدولية."

ولابد من القول، ان أبشع أنواع الخلافات وأقذر نتائجها، ان هناك العديد من القوى والأطراف التي ومن خلال ممارساتها وارتباطاتها المعلنة وغير المعلنة، انها تعطي شرعية لقوى الاحتلال، ويستدل بها الآخرون قائلين: " ان قسما من الكرد معنا، انهم منقسمون، ومشتتون وغير جديرين بشعاراتهم التي يرفعونها ".

ويبقى السؤال الذي يطرح على الكل، هل الكرد جادون اليوم في التخلي عن عنادهم الذي لا معنى له، وهل سيرضخون لصوت دم الشهداء منذ مئات السنين على جبال سفين وجودي وهمرين وهكار وبوطان، و شنغال وجيايى كزوان، بدلا من الرضوخ لفتن المحتلين، ام ان التاريخ سيعيد نفسه، للانتظار مائة سنة أخرى؟.

مداخلات ملتقى الخلافات الكردية - الكردية

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مداخلة الجنرال مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية:

بدايةً أرحب بكل المشاركين في الملتقى وأود النجاح لعملكم هذا وآمل أن يكون عمل هذا الملتقى له تأثير إيجابي على وحدة القوى الكردستانية.

قبل كل شيء أود أن أقول هذا: كمية الخلافات الموجودة بين القوى الكردستانية وعلى كثرتها لن تكون أكبر من المصالح الكبرى للأمة الكردية، ومهم جداً ألا تبقى هذه الخلافات عائقاً أمام وحدة القوى الكردستانية، هذه حقيقة ومن الضروري أن يقبل بها كل شخص وعلى أساسها يعمل.

صحيح أنه في تاريخ جميع الأمم بالعالم كانت هنالك دائماً خلافات، كما ظهرت خلافات كبرى أيضاً، حتى أنهم دخلوا بحروب داخلية على أثرها، وقليلة هي الأمم التي لم تعش حروب داخلية ففي بعض الأماكن استمرت الحروب الداخلية لمدة عشر سنوات، ولكن في النهاية كافة الأمم بسبب أرضيتهم تجاوزوا خلافاتهم وحروبهم الداخلية وهكذا بنوا وحدتهم وبنوا دولتهم وكيانهم. كما رأينا في أوروبا وأمريكا، كما أن معرفة الوحدة الأممية بين تلك الأمم جعلتها تبني نفسها بشكل أقوى.

اليوم الأمم التي وحدتها قوية ولم تهتز هؤلاء هم الأمم الذين تعرضوا لأضرار كبيرة بسبب خلافاتهم وحروبهم الداخلية. إذا نظرنا إلى تاريخ شعبنا الكردي وقمنا بقياسها بتاريخ الشعوب وأمم العالم، سنرى بأن الكثير من الخلافات العشائرية والطائفية والسياسية ظهرت في تاريخ كردستان وحتى يومنا هذا، لاسيما في المئة سنة الأخيرة ولكن في المقابل سنرى بأن الشعب الكردي هو أقل الأمم الذي عاش حروباً داخلية.

بنهاية القرن العشرين الحروب الداخلية بين القوى السياسية الكردية جعلتهم يتوصلوا إلى قناعة بإن الخلافات والمشاكل يجب أن يتم حلها عن طريق الحوار.

وفي القرن الواحد والعشرين جميع القوى الكردستانية وقفوا ضد الحروب الداخلية وهذا مكان السرور كما أنهم لم يقبلوا أسلوب هذه الحرب، وهذا إثبات بإن شعبنا والقوى السياسية توصلوا إلى مفهوم أن الحرب ليس طريق الحل، وإنما الوحدة الوطنية ونستطيع أن نقول في القرن الواحد والعشرين في جميع أجزاء كردستان مطلب الوحدة الوطنية تقوى بشكل أكبر واليوم أسباب تقدم الوحدة الكردية أكبر بكثير من الممثلين الذين لايريدون أن تنشأ هذه الوحدة كما أن الأسباب الداخلية التي تظهر ضد الوحدة الكردية أقل من الأسباب الخارجية.

فالأسباب الأساسية التي تمنع هذه الوحدة وتجعل هذه الخلافات تدوم هي تأثير القوى الخارجية وخاصةً القوى المحتلة والتي تعيش بالشرق الأوسط والمحتلة لكردستان.

وإذا أردنا تقدم ونجاح الحوار بين القوى الكردستانية فإن طريقها الأول هو أن جميع هذه القوى يجب عليها تفضيل مصلحة الأمة الكردية الاستراتيجية على المصالح السياسية والحزبية والإقليمية الضيقة، وإذا قمنا بذلك أي "إذا اتخذنا من مصلحة الأمة الكردية أساس في ذلك الوقت سنتقدم بمرحلة الوحدة الكردية". هذه الحقيقة رأيناها في كافة أجزاء كردستان وروج آفا أيضاً، لاسيما في

العشر سنوات الأخيرة، وإذا لم تحصل الوحدة بين القوى الكردستانية في روج آفا حتى اليوم على الرغم من أننا عشنا ثورة وكنا في مرحلة الوجود واللاوجود فيرجع السبب الأساسي إلى تأثير القوى الخارجية التي تتدخل في شؤون روج آفا وخاصة القوى المحتلة.

ومثل ما هو معلوم في الآونة الأخيرة واستجابةً لنداء قسد بدأت مرحلة الحوار الكردي الكردي وبرعاية أمريكا، وتم خطو العديد من الخطوات الجيدة، أستطيع أن أقول بإن هذه المرحلة جعلتنا نتيقن بأنه لا توجد أسباب أساسية تمنع الوحدة الكردية.

المواضيع والخلافات الأساسية كانت خلافات سياسية وبوقت قصير تجاوز الطرفان هذه النقطة واجتمعوا على رؤية سياسية موحدة.

كما تم التوصل إلى اتفاق على الخطوط العامة كموضوع إدارة هذا الوطن وإنشاء إدارة مشتركة، كما ظهرت خلافات ولكن هذه الخلافات ليست نقاط سياسية وجوهرية فهي متعلقة بأسلوب الإدارة ومستوى حضور كل طرف، أي خلافات يومية عملية ظهرت وتتعلق بتجاوزها.

لذلك نستطيع أن نقول بكل أريحية بأنه لا يوجد أي أسباب تمنع الوحدة الكردية في روج آفا، لا توجد أسباب آيديولوجية وسياسية وحتى نستطيع القول بإنه لا توجد أسباب إدارية أيضاً، ويجب عل الطرفين أن يقدموا بعض التضحيات ويتراجعوا عن مصالحهم بعض الشيء سنرى كيف أن الوحدة الكردية في روج آفا ستتم. ونحن كقوات سوريا الديمقراطية وحتى حلفائنا الأمريكان سنكون مصرين ونحاول كل ما بوسعنا لنجاح هذا الحوار مرة أخرى أريد لملتقاكم النجاح وأن مؤمن بأن عمل هذا الملتقى سيكون له تأثير قوي على وحدة القوى الكردستانية

مداخلة عضوة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة اليوسف:

مما لا شك فيه فأن هذا أمر مهم جداً لنا نحن الكرد في التباحث والنقاش في أبرز المشاكل التي نعاني منها وأن أزالة الصعوبات التي تكون أمام بناء استراتيجية مشتركة، في الكلمة التي قمنا بإعدادها نود طرح تاريخ الكرد خلال حقبة القرن العشرين والأوضاع التي يعاني منها الكرد في الوقت الراهن وسنطرق من خلالها إلى الفرقات وأوجه التشابه بين المرحلتين بالإضافة إلى أننا سنستعرض الأفق التي يمتلكها الكرد والحظوظ الذي يمتلكها الكرد والتحديات التي تواجهه في الوقت الراهن؛ بلا شك فأنه تم تقسيم الشرق الأوسط منذ بداية القرن العشرين وفقاً للذهنية القومية وعلى أثره تشكلت الدول وهذا التقسيم كان له تأثير على كافة شعوب المنطقة وليس الشعب الكردي فقط، بالرغم من أن الشعب الكردي كان قد أصبح ضحية الكثير من الاتفاقات القذرة في تلك الحقبة إلا أن الشعب الكردي كان من أكثر الشعوب التي تضررت بفعل تلك الاتفاقات، خلال المئتي عام الماضية تعرض الشعب الكردي للعديد من حلقات الإبادة القاسية والتي تستند بمجملها إلى التقسيم الذي استحدث في وقتاً سابق، التقسيم الذي احدث في كردستان أبتداءً من قصر شيرين 1639 والذي بموجبه قسمت كردستان إلى جزئين، على أثر ذلك يمكن القول بأنه وحتى يومنا الحالي فأن سلسلة التقسيم جعلت الشعب الكردي يعيش حالة من الإبادة المستمرة، حيث أن ذلك التقسيم الذي بدء بأتفاقية قصر شيرين بين الصفويين والعثمانيين كانت بداية تراجيديا عاشها الشعب الكردي حتى يومنا الحالي بكل تداعياتها وتأثيراتها، الانقسام الثاني الذي عان منه الشعب الكردي كان في عام 1916 والذي احدث اثناء مع انطلاق اتفاقية سايكس بيكو والذي قسم على أثره كردستان على أربعة أجزاء، بالإضافة إلى أنه يمكن القول بأن اتفاقية سايكس بيكو لم تكن تداعياتها على الكرد فقط بل تجزأت على اثره المنطقة على أثرها والتي دفعت مع الوقت بالتأثير على ثقافتنا ومعتقداتنا

وذهنيتنا وعواطفنا، هذا التقسيم الذي احدث في المنطقة والتي استغل به الكرد أداة أساسية ليس فقط في تقسيم جموع الكرد بل أيضاً بتقسيم المنطقة ويمكن القول أيضاً بأن تداعيات الحرب المجتمعية التي تشهدها المجتمعات فيما بينها والأزمات الثقافية والذهنية التي تعصف فيما بين مجتمعات المنطقة هي حصيلة هذا التقسيم.

نحن في بداية القرن الواحد والعشرين وكما اسلفنا في الذكر سابقاً بأنه وفي كل 100 عام تظهر الازمات والتي تتحرك على أثرها الأحجار وتكون بداية لتغيير الأنظمة الموجودة والتي تترافق معها استحداث أنظمة جديدة والتي يطلق عليها تسمية "مرحلة الفوضى الخلاقة" كونه وفي تفاصيل هذه الفوضى التي تحدث في المنطقة تهتز الأنظمة الموجودة يفسح المجال امام بعض القوى للظهور، وخلال بداية القرن الواحد والعشرين كما ذكرنا جسمت ببناء الدولة القومية في المنطقة والذي لم يكن مطلب الشعوب في المنطقة بل جرى تطبيقه من قبل الأنظمة السلطوية والقوى الغربية منها إنكلترا وفرنسا وألمانيا والتي كانت قوى بارزة في تلك الحقبة من الزمن كون الولايات المتحدة الامريكية كانت تبدأ بالظهور في تلك الحقبة ويمكن القول بأن المسمار الذي ضرب نعش شعوب المنطقة كان عبر هذه الدول والذي أرادوا من خلالها بناء هوية واحدة وتقويتها في المنطقة، إلا أن هذه التغييرات التي جرت لم يستفد منها سوى الشعب الكردي كونه الشعب الوحيد الذي لم تأسس له دولة بالمقابل تم تشكيل 22 دولة للعرب وتم تقليص الدولة العثمانية إلى أن تم تحويلها إلى جمهورية بالإضافة إلى إيران ايضاً تم تقليصها لكن بقي الشعب الكردي محروماً من هذا التقسيم الذي جرى، هذه الإجراءات ضد الشعب الكردي لم تكتفي بهذا الحد بل عمدت الدول التي احتلت كردستان في اجزائها الأربعة على استخدام سياسات قاسية ضد الشعب الكردي ومثالاً على ذلك في باكور كردستان عمدت جمعية الاتحاد والترقي والتي يمكن تصنيفها على أنها من اكثر الأحزاب القومية الفاشية على استخدام ابشع الأساليب ضد إرادة الشعب الكردي وفي حال قياس الفترات التي مر بها الشعب الكردي بين تلك الفترة والفترة الحالية فسنرى السياسة التي اتبعها جمعية الاتحاد والترقي تنتهجها اليوم الحالي حزب العدالة والتنمية كون كافة الانتفاضات والثورات التي قام بها الكرد عبر التاريخ في تركيا كانت تتعرض للإبادة على يد جمعية الاتحاد والترقي، بالطبع فأن هذه السياسة المتعجرفة من قبل الدولة التركية لم تقتصر فقط على تلك الفترة من الزمن فقط ولم تحصر بالشعب الكردي بل أن الدولة التركية ومنذ تأسيسها تحارب الشعوب المتواجدة في تركيا والتي أصبحت كالمطحنة التي تقوم بطحن كافة الشعوب التي تعيش على ارضها، في العراق أيضاً وعلى امتداد العقود الماضية من الزمن فأننا نرى التفجيرات التي تعصف في بغداد وعدم الاستقرار الذي تعانيه الموصول ناهيك عن مشكلة كركوك والتي تمتد جذورها إلى قيام كمال اتاتورك بتسليم كركوك والموصل على العراق والتي استحدث على اثرها الحدود السياسية والتي لا تزال الازمة مستمرة حتى وقتنا الراهن.

روج هلات كردستان أيضاً لم تكن بعيدة عن الإبادة حيث قمعت كافة الانتفاضات التي أحدثت في أوقات متفرقة والتي كان أكثرها آلماً هو جمهورية مهاباد والتي تم اعدام كافة قادتها وبهذا الشكل أرادوا اعدام القضية الكردية، في اربع أجزاء كردستان كان مصير القادة الذين حاولوا الانتفاضة في وجه السياسات التي انتهجت ضد الشعب الكردي كان مصيرهم متشابهاً وهو الإعدام والقتل، عند متابعة التاريخ الكردي نرى آمرين بارزين هو عدم قراءة وضع الكرد خلال القرن العشرين بالإضافة إلى عدم الخوض في معترك التغيير والتبديل في تلك الفترة، لذلك من الخطأ ربط كافة الاحداث التي حدثت في تلك الفترة، لعلنا وفي حال تقييمنا بشكلاً عاطفي بأن قدرنا بأن نبقى على ما نحن عليه فهو تقييم خاطئ كوننا جزء من هذا القدر، عدم وضع اسراتيجية واضحة في تلك الفترة وعدم الوحدة بين الكرد فيما بينهم كانت احدى الأسباب التي دفعت بتلقي الكرد

ضربات موجعة، حيث نرى بأنه وفي بعض الأحيان كان بعض الكرد يقاتلون إلى جانب العثمانيين وفي جانباً أخر نرى كيف تم تقسيم الكرد بين سني وشيعي وتم التلاعب بمشاعر الدينية للشعب الكردي وبهذا الشكل فوت الشعب الكردي القرن العشرين، ليس من الخطأ بأن نقيم بأن الجيل الحالي من الكرد هم من سلموا من سيوف التي كانت على رقاب الشعب الكردي في القرن العشرين، من جانباً أخر وفي السياق ذاته فأن القوى السلطوية التي كانت مهيمنة على العالم في تلك الفترة من الزمن أرتأت بأن تكون مصالحها في محاربة الشعب الكردي كون السياسة التي انتهجت في تلك الحقبة من الزمن كانت تتجسد في سياسة "فرق تسد" وبالطبع فأن القوى الوحيدة التي كانت تستطع أن تطبق هذه السياسة كانوا الكرد لذلك عمدوا إلى استخدام الكرد كأداة لتفريق الكرد وتفريق أيضاً الشعوب التي تتواجد في المنطقة وان تستخدمها كأداة تحريضية للتتنافس بين شعوب المنطقة، هذه السياسة تم انتهاجها في أربعة أجزاء كردستان، حيث نرى بأنه في الوقت الذي ترغب فيه القوى المهيمنة للضغط على الكرد يصرح الغرب أنه سيقوم بمساعدة تركيا وفي حال رغبتهم في الضغط على تركيا تقوم القوى الغربية بالتصريح بانهم سيقومون بدعم الكرد، ومثالاً على ذلك قام الغرب بدعم نظام صدام حسين لإبادة الكرد ومن ثم قام بدعم الكرد لمحاربة صدام حسين. وبهذا النسق قامت القوى المهيمنة بانتهاج سياسة ضد الشعب الكردي وبذلك فأنه منذ بداية التاريخ فأن جميع الاتفاقيات التي ابرمت كانت تتخلص بأن تجتمع كل القوى ضد الشعب الكرديوعلى أساس استخدام الكرد كأداة ضد الكرد وضد شعوب المنطقة وهذا الامر الذي نراها وحتى وقتنا الراهن باستخدام الكرد من قبل القوى الإقليمية.

فأننا نرى بأن الشعب الكردي كان الضحية دوماً الامر الذي اتفقت عليه القوى السلطوية والمهيمنة ولعل عدم إبرام الاتفاقات ضد الكرد كان سيكون له تداعيات في وقتنا الحالي ويعود السبب في ذلك إلى أن الشعب الكردي لم يتحمل مسؤولياته الامر الذي دفع بالغرب بعدم عقد اتفاقيات مع الشعب الكردي كونه لم يرى القوى المناسبة في الشعب الكردي وبهذا الشكل اتفق الغرب على تقسيم كردستان ونرى تداعيات تلك التراجيديا على حتى وقتنا الراهن.

بالعودة إلى وضع الكرد في الوقت الراهن فأنه وفي حال النظر في الفروق بين الحقبة الماضية والفترة الحالية فأننا نرى بوضوح التغييرات التي حدثت في المنطقة وهذه التطورات البعض منها لعب الكرد فيها دورا رياديا وقاد النضال والبعض الاخر كان حصيلة التغييرات التي شهدتها الأنظمة العالمية والأنظمة الحاكمة، لقد مر على الأنظمة في الدولة القومية مئة عام والتي دفعت بأفلاس هذه الدول وحادتها للتغير والتي تفسح في نفس الوقت المجال امام التقسيم والتي يمكن تعريفها بأنها نتاج للدول الرافضة للديمقراطية في الوقت الذي لم تعد الدول المهيمنة قادرة على الاعتماد على هذه الدول وتفترض القوى المهيمنة أن تشهد تغييرات ومثالاً على ذلك تركيا بممارساتها وسياساتها الداخلية منها والخارجية أصبحت عائقاً امام السياسات التي تسري في المنطقة من قبل القوى المهيمنة وفي العراق ايضاً هنالك تغيير ايضاً والذي كان بدايته منذ اسقاط نظام صدام حسين وفي سوريا ايضاً التي انضمت إلى ركب ربيع الشعوب وإيران ايضاً التي لم تستطع الصمود أكثر من ذلك والتي تعاني هي ايضاً ازمة داخلية سياسية واقتصادية حقيقية، هذه التغيرات التي شهدتها هذه الدول أعطت الكرد المجال بأن يلعبوا دوراً رياديا وان يقودوا النضال ضد هذه الأنظمة أي أن الكرد اصبحوا القوى الفعلية على الأرض التي ترسم مسارات الشرق الأوسط كون الكرد خلال الازمات التي شهدتها المنطقة كانت القوى الوحيدة الفعالة بالرغم من كافة القمع الذي عانى منه الشعب الكردي إلا أن الكرد كانوا على استعداد كامل للتأقلم واستقبال الازمة التي شهدتها المنطقة واثبتوا نفسهم بتجسيد إرادة الشعب الكردي وفي حال النظر إلى تجربة روج آفا بالرغم من محاولات التهميش التي تقوم بها القوى المهيمنة إلا أنها أصبحت جزءً اساسياً من

المعادلة ولعل الحرب التي قادته روج آفا ضد داعش رسخ للعالم اجمع ارادة روج آفا، ومنذ بداية الازمة السورية كان الكرد هم القوى الأكثر فعالية على الأرض واكثر القوى القادرة على استقبال انتهاج الفكر الديمقراطي لذلك كان الكرد في روج آفا قادرين على طبع صبغتهم على ثورة روج آفا، من ناحية أخرى وفي باكور كردستان لن تنجح أي تجربة بالرغم من محاولات الفاشية لاستبعاد الكرد إلا أنها لا تستطيع حيث نرى بأنه وحين يحين موعد الانتخابات تلجأ الفاشية التركية بالاستعانة بالشعب الكردي وذلك أن دل فأنه يدل على أن حزب الشعوب الديمقراطي هو شريك وليس من الممكن أن تنجح أي سياسة في حال استبعادهم، وفي باشور كردستان أيضاً حيث أنه وفي حال انحياز الكرد إلى أي طرف فأن تثقل كفة الميزان أي في حال وقوفهم إلى جانب السنة فأن التيار السني يفوز وأو كانوا إلى جانب الشيعة فأن الشيعة تفوز كون الكرد اصبحوا قوى، اما في حال الحديث عن روج هلات كردستان من الممكن أنه لم يتم بناء قوى فعلية على الأرض إلا أنه هنالك قاعدة شعبية يمكن الاستناد إليها.

لذلك يمكن القول بأن الكرد في المنطقة هم في حال المخاض حيث أن هنالك العديد من الفرص، ولعله وفي حال المقارنة بين القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين فأننا يمكن القول بأن الكرد في القرن الواحد والعشرين أصبحوا قوى استراتيجية في المنطقة والكرد أصبحوا قوى ديمقراطية في المنطقة بالرغم من كافة الأخطاء والنواقص التي نعاني منها إلا أننا قوى نمتلك الأمال كون الكرد استطاعوا بناء هويتهم واثباتها امام البشرية جمعاء من خلال حربهم التي قادوها ضد اعتى واخطر تنظيم المتمثل بداعش وهذه الفرصة حققها الشعب الكردي.

بالرغم من ارتكباهم للمجازر بحق الشعب الكردي إلا أن الكرد لم يرضخوا ولم ينحنوا وغير مثالاً على ذلك حلبجة التي لم تؤثر على باشور كردستان كما عمدوا إلى قتل شيخ سعيد وشيخ رضا إلا أن الكرد واصلوا نضالهم، وفي روج آفا كردستان ايضاً بقي الكرد يتحركون بهويتهم الكردي بالرغم من التهميش والقمع الذي مورس بحق الشعب الكردي، من جهة أخرى وفي حال النظر إلى التحالفات الغربية فأنها تلتقي مع مصالح الكرد في عدة نقاط، ولعل من ابرز النقاط التي يمكن استخدامها في القرن الواحد والعشرين هو قدرة الكرد على بناء التحالفات مع القوى العالمية، إلا أن التحالفات ضد الكرد لم تنجح وفي حال النظر إلى التحالفات التي يتم تشكيلها ضد الكرد لم تنجح ولن تنجح

هنالك فرصة تاريخية امام الكرد في هذه المرحلة للقدرة على المشاركة في الخارطة السياسية للمنطقة وهي المرة الأولى التي تفسح للكرد المجال بعد القرن العشرين لذلك يستوجب أن نضع كل خلافاتنا جانباً وأن نضع استراتيجية مشتركة والتي من خلالها سنستطيع تجاوز كل التحديات والعقبات التي تواجه الشعب الكردي وعلى اثر ذلك يمكن الوصف بأن حل القضية الكردية يكمن في بناء استراتيجية مشتركة بين الكرد ويجب على الكرد الوصول إلى هذه الاستراتيجية واستغلال هذه الفرصة التاريخية كون الكرد أصبحوا مفتاح الحل في الشرق الأوسط حتى الوقت الراهن نعاني الكثير من المشاكل والعقبات واننا لا نزال نمتلك الفرصة التاريخية.

مقترحات وبعض الثوابت الوطنية التي يمكن الاعتماد عليها من قبلنا ككرد

1- بمبادرة من المثقفين الكرد في أربعة أجزاء كردستان وضع عقد اجتماعي كردي يبين فيه الثوابت الوطنية الكردية والتي تتضمن

- تحريم الحل مشاكل بين الكرد بالسلاح
- عدم قيام أي حزب سياسي كردي بعقد اتفاقات أو معاهدات على حساب طرف كردي.

- تحريم استخدام لغة التخوين ضد بعضهم وذلك كون تلك اللغة تخدم أعداء الكرد وتقسم الكرد.

2- بخصوص العمل في سياق الوحدة الوطنية وبمبادرة من المثقفين ومؤسسات المجتمع المدني يمكن القيام بفعاليات في أجزاء كردستان الأربعة والتي تتضمن مهرجانات ثقافية وفلكلورية، كونه يجب عدم حصر وجود الكرد في الأمور السياسية فقط.

3- نحن لسنا كالعرب والفرس والأتراك لذلك يجب علينا ككرد ان نبرز الهوية والوجود والتي تليها مشكلة الحرية، يجب علينا قبيل المطالبة بحقوقنا ان نثبت وجودنا كشعب كردي في المنطقة

أزاد علي دكتور جامعي وباحث:

هذه الظواهر والخلاقات والانشقاقات والعداوة والحرب الداخلية باتت ثقافة وإرث فيما بين الأوساط الكردية، ولإيجاد الحل الأمثل والوصول إلى الرأي المشتركة في هذه المرحلة يجب التقرب بشكل علمي لكل هذه الظواهر، إضافة إلى تسمية هذه الخلافات بمسمى إدارة الخلافات والانشقاقات الكردية، كون هذه الخلافات تعود إلى تاريخ قديم، بيد أن هناك نقطتين موجود لدى الكرد على خلاف الشعوب الأخرى، وتوجب معرفتها، بهدف التقرب من الحل قضايا الكردية ألا وهي: الخلافات القومية الكردية هي جزء من أرضية وهيكلية الكردية ذاتها

الخلافات تعاقبت مراحل طويل دون حيلولة ذلك، هناك مثال تؤكد ذلك، ما ورد في كتاب الباحث تاريخي تعود تاريخها إلى 1280 المدعو ابن فضل الله عمري القريشي، والمعروف من البارزين الذين دونوا عن تاريخ الكرد بشكل معمق، والأبرز ما جاء في تدوينه " الكرد وهم خلائق لا تحصى، وأمم لا تحصر، ولولا أن سيف فتنتي بينهم يستحصدوا قائمهم، وينبهوا نائمهم لفاضوا على البلاد" أي بلاد الإسلام من الهند إلى مصر" واستفاضوا إليهم الطارف والتلاد، لكنهم رموا بالشتات الرأي والتفرق الكلمة لا يزال بينهم سيف مسلول ودم مطلول، وعقد نظام محلول، وطرف باكي بالدماء مبلول، ولهم رأسان، كل منهم جليل، ولكل منهم عدد غير قليل، وهما صاحب جلميرك، أي قبل 750 ق م، وكان للكرد عاصمتان احدها في جلميرك، والأخر في عقرشوش، وهناك ثلاث احتمالات لمعرفتها عقرشوش(قلعة شوش فيما بين ميدية في الموصل - قلعة شرقاط في تكريت - عقرقوف في بغداد)، وهذا تفصح عقرشوش بأن الكرد كان حكماء حكم حتى حدود الشام، وكانوا حماة الطريق بغداد والشام، وهذا الكاتب المذكور أعلاه كان يفتخر بالكرد نظراً لحدود الجارة فيما بينهم، وكان يفتخر في حماية الكرد لخط الفاصل فيما بينهم وهم داعة السلام.

وهناك نقطتين اخرين يجب الوقوف عليها ألا وهي:

الكرد ليس كم يدعون، الكرد يمتلك عدة آراء ومتنوعة، بيد أن مقارنة مع شعوب أخرى الذين فض الخلافات فيما بينهم إدارياً وسياسياً وجغرافياً على خلاف الشعب الكردي الذي لم يصل إلى تلك المرحلة بعد، فالخلافات الكردي ليست متعلقة بالأحزاب والأطراف الكردية وانما تعود إلى تاريخ الكرد القديم، وهي متعلقة بالمناخ الكردي وإرثها، فالأمر تستدعي العمل والجهد لتجاوزها، والوصول على استراتيجية مشتركة والبحث المشترك، كون الأعداء الكرد في العدد كثير وقوي وقريب، والأصدقاء الكرد قليل وبعيد، لذا توجب فهم هذا الجيوسياسي، وبدون فهمه لم يسطع الكرد الوصول إلى فهم الصحيح لمرحلة الحالية.

في الداخل الأوساط الكردية عدد الانشقاقات والخلافات كثيرة، بيد أن دعاة الوحدة في تاريخ الكرد كان قليلاً، والخطوات التي خطوها كانت في مرحلة ضيقة جداً، مثلاً فالوحدة القومية في

باشور كردستان التي تمت تحقيقها لم تكن بشكل معرفي وعلمي في مرحلة ملا مصطفى البرزاني، اما في المرحلة الحالية الامر تتطلب جهود علمية وسياسية لتجاوز هذه الخلافات والانشقاقات.

وأشكر مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية على هذه الخطوة المهمة الرامية إلى تطوير وتحقيق نجاحات على الأرض الواقع.

مداخلة عضو هيئة أعيان شمال شرق سوريا حكم خلو:

كما تم الاسلاف بالذكر من قبل المحاورين فأنه بدايتاً تم التطرق إلى الخلافات الكردية الكردية ولعل هذه الخلافات تمتد إلى تشييد الدولة القومية في المنطقة والتي لها أبعاد وتداعيات كان من تأثيرها على الكرد والذي رسخ الخلافات، لذلك من المفترض علينا معرفة التاريخ ومعرفة خصوصية المجتمعات الكردية المجتمع الكردي لذلك يتستوجب قراءة كافة المعطيات حول الشعب ومن كل النواحي وصولاً إلى معتقدات الشعب الكردي وذلك لتجاوز كافة العوائق التي تقف في طريق إزاحة العقبات أمام تقارب الكرد بين بعضهم البعض وفهم الدول المحتلة لكردستان يجب معرفتهم والآلمام بالمحيط، من جانباً أخر يجب على الكرد فهم السياسات والاستراتيجيات السائدة في العالم وكيف سيكون الكرد ضمن هذه المعطيات التي تسري حوله،وذلك بهدف مواكبة التغييرات التي تجري في القرن الواحد والعشرين ومما لا شك فيه فأن هنالك حاجة ملحة لوجود استراتيجية مشتركة وحاجة لعقد مؤتمر وطني مشترك.

مداخلة سكرتير حزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) نصر الدين إبراهيم

بلا شك فأن الخلافات الكردية مرتبطة بشكل وثيق بوجودهم كشعب وكـ جغرافية تلك الجغرافية التي كان لها تأثير بعدم نجاح الثورات والانتفاضات والعمل السياسي الذي كان يسري على تلك الجغرافية، من جهة أخرى كردستان كانت إحد نقاط التماس بين الامبراطوريات التي كانت موجودة والتي برزت خلال الصراعات الصفوية والعثمانية وامتدت إلى الصراعات بين المعسكرين الاشتراكي والمعسكر الغربي وخلال هذا التاريخ الطويل لم تلتقي مصالح هذه الدول المتصارعة مع مصلحة الشعب الكردي ورغبته في تحقيق مكتسباته الوطنية والديمقارطية، الشعب الكردي كباقي الشعوب تحتوي خلافات داخلية وهي طبيعية للغاية كما أن خلافات الشعب الكردي اقل بكثير من المصالح التي تقارب بين الشعب الكردي، وكمثال عن التجارب الناجحة حول الترابط الوطني التي استطاعت تحقيق المكاسب اولاً الاتفاق الكردي الكردي بنخبها السياسية

والثقافية ومن كافة النواحي منها الحضور النسائي والعشائري والديني فهو يستوجب عقد مؤتمر وطني شامل ولعل التجربة الناجحة في هذا السياق كانت تجربة ثورة أيلول كانت قادرة على بناء شكل الجبهة مع بناء مجلس قيادة الثورة كون كانت تضم جميع العشائر الكردية والحركة السياسية وعلماء دين وممثلين عن الديانات التي كانت موجودة في المنطقة لذلك استحدث الحكم الذاتي واتفاقية أذار في تلك الفترة.

التجربة الثانية للجبهة الكردستانية وفي تلك الفترة كانت خطوة جديدة للقوى السياسية بعد أنهيار ثورة أيلول وذلك مع بناء جبهة سياسية تضم كافة الاطياف السياسية الكردية ضمن صف واحد مشتركين في القرار وبالرغم من وجود حزبين بارزين في تلك الفترة وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني إلا إن الأحزاب الأخرى ايضاً واصلت كفاحها

ونضالها المسلح والسياسي والدبلوماسي إلى جانب الأحزاب الحزبين الاخرين ولذلك حصلوا على الاعتراف الدستوري بعد حرب الخليج.

اليوم في روج آفا كردستان وفي حال بناء المرجعية الكردية يتطلب وجود كافة ممثلين عن المجتمع الكردي أبتداء من هيئة اعيان وصولاً على المثقفين وكافة المؤسسات كون بناء المرجعية الكردية لا ينحصر بنائها في القوى السياسية بل يتطلب وجود كامل لممثلين كافة شرائح المجتمع الكردي أي ان المجتمع الكردي وبكل قواها الموجودة على الأرض يجب ان يكون لها تمثيل داخل هذه المرجعية، هنالك فرصة ذهبية للشعب الكردي حيث أن الازمة العالمية وتغييرات الأنظمة يتطلب من قبل الكرد بناء استراتيجية مشتركة من قبل جميع نخب الشعب الكردي والمشاركة في اتخاذ القرار.

تعقيب:

في البداية في حال قيامنا بإنشاء وحدة وطنية متماسكة يجب علينا تقبل بعضنا البعض ويجب علينا خلق المساواة في الوحدة الوطنية.

ثانياً المشكلة الأبرز وفي أجزاء كردستان الأربعة هنالك ثلاثة أحزاب سياسية فقط تتحمل الأعباء الناتجة في الأجزاء الأربعة من كردستان وليس جميع الأحزاب والأحزاب السياسية الثلاثة تتحكم بالمجتمع المدني وبكل إطيافه وفئاته والتي تتوزع على الأحزاب السياسية.

شعب كردستان وعلى مدار الثورات التي قام بها لم يستطع بناء تحالف مع القوى الدولية، اليوم هنالك فرصة ذهبية من خلال التحالف الدولي ضد داعش، وأن التحالف ومنذ مشاركته في جولات الحوار في هولير وتنضم اليوم إلى جولات الحوار في روج آفا فهنالك مصلحة مشتركة بيننا وبين التحالف الكردي، فأن الحوار الكردي والذي يسري على إرض روج آفا برعاية من قسد ومن التحالف الدولي يجب على كافة أطياف الشعب الكردي مساندته

نسرين عبد الله الناطقة الرسمية لوحدات حماية المرآة:

تعددت الآراء خلال هذا الملتقى، وكنت شاهدة على مبادرة قوات سوريا الديمقراطية " قسد" لدعوة جميع الأحزاب السياسية في رصد الصف الكردي، وأود أن أركز على ثلاث نقاط مهمة التي تتطلب في هذه المرحلة:

يجب ألا تنحصر هذه المبادرة في نطاق الأحزاب السياسية فقد، بيد أن لكل فرد في المجتمع الكردي دور مهم في تحقيق وحدة الصف الكردي.

الأمهات الشهداء لهن دور الأساسي في هذه المبادرة ولهن حق في اتخاذ القرار حيال هذه المبادرة.

لكل حزب من الأحزاب السياسية، والجهات الكردية والمؤسسات الموجودة لديها مشروع خاص في تقوية وحدة الصف الكردي، لذا يجب معرفة قواسم مشتركة فيما بين هذه الجهات دون إقصاء أي جهة، وأخذها بعين الاعتبار.

الكرد أمام مسؤولية كبيرة لضمان نجاح وحدة جميع مكونات السورية، وهذه المهمة تندرج ضمن نطاق مشروع الأمة الديمقراطية أيضاً، فالكرد أثبتت قدرتها وجدارتها على تمثيل جميع مكونات السورية، وبات هذا واضحاً، وخير دليل على ذلك ما تجسد في شمال وشرق سوريا، بيد

أن الكرد يجب أن يكونوا في حالة الادراك التام حول ما مدى أهمية هذه المرحلة وما مدى أهمية نجاح مشروع وحدة الصف الكردي، وإن لم ينجز الكرد المهام الملقاة على عاتقهم سيكونون أمام ضياع حقوقهم المشروعة، وضياع دورهم القيادي في هذه المرحلة.فمواكبة الكرد مسيرة قيادة المجتمع، وقيادة الثورة، تندرج ضمن نطاق وحدة الصف الكردي، لذا مبادرة قوات سوريا الديمقراطية هذه يجب أن تكون قدوة لثورة وحدوية تمثل كافة مكونات السورية.

تعقيب:

جرى تداول مصطلح تحريم الاقتتال الكردي الكردي وهو امر في غاية الأهمية يجب الإشارة إليه، عندما كنا نقاتل كان هنالك المئات من رفاقنا الذين استشهدوا في ساحات المعارك يتسائلون هل استطاعوا ايفاء حق شعبهم وأرضهم؛ هذا الامر الذي نعتبره بأنه وصية مقاتلينا الذين فقدوا حياتهم دفاعاً عن هذه الأرض لذلك فأنهم قد رسموا الخطوط الحمراء والذي يأتي في سياق حماية قيم ومبادئ هذه الثورة، فأنه وكوصية رفاقنا الشهداء وبشكل خاص المرأة التي لعبت دوراً ريادياً لذلك فأنه في الوقت الذي لا نتجاوز فيه هذه الخطوط الحمراء من الناحية النفسية والروحية والجسدية فيمكن من خلاله تحقيق الوحدة الوطنية وفي ذلك لن نقع في أخطاء الاقتتال الداخلي وأخطاء السلطة ولن نقع في اطار المصالح الشخصية والحزبية، يجب علينا قيادة حملة ضد كل ما هو مصطنع بداخلنا وتحمل المسؤوليات الامر الذي يمكن من خلاله تحقيق اهدافنا.

مداخلة الرئيس المشترك في مؤتمر الشعب رمزي كارتال.

تم الحديث خلال ملتقى الخلافات الكردية – الكردية عن العديد من النقاط المهمة وهنالك نقطة في غاية الأهمية يجب عدم تهميشها وهو أنه وعلى جغرافية كردستان وعلى مدار العقود الماضية من الزمن ابتداءً من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كان لها تداعيات على الكرد وانتفاضاتهم في كل نقطة من جغرافية كردستان حيث أنه وفي أجزاء كردستان الأربعة اندلعت العديد من الثورات والانتفاضات إلا أن القوى العالمية كانت تتجاهل هذه الثورات وتعمد إلى تهميش الكرد، بمعنى أخر يمكن القول يمكن القول بأن الامبريالية الرأسمالية قد وضعت نظام للعالم وحافظت على هذا النظام وقامت بحمايته وبشكل عام يمكن القول بأن هذه السياسة لا تزال مستمرة حتى يومنا الراهن.

من جهة أخرى فقد اندلعت العديد من الثورات في كردستان في باكور وباشور وروجهلات هذه الثورات والانتفاضات التي ظهرت لم تستطع توحيد رؤياها وإقامة وحدة فيما بينها بالإضافة إلى عدم تلقيها أي دعم من قبل القوى الدولية ولعل هذا الامر الذي أدى إلى أنهيار هذه الثورات، الأن وفي الوقت الحالي وعدم متابعة وضع أجزاء كردستان الأربعة المحتلة فأننا نرى بأن هذه الدول تمر بأزمات داخلية وفي حال النظر إلى باكور كردستان وتركيا فأننا نرى بأن تداعيات مقاومة الكرد خلفت أزمة اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعات وفي نواحي عدة أيضاً، حيث أن النظام الذي لا يقبل الشعب الكردي يتجه نحو الأنهيار ولذلك فأن الدولة التركية في باكور وروج آفا وباشور تخوض جرباً ضروساً تحاول هدم كافة المكتسبات التي حققها الشعب الكردي وإغلاق الطريق أمام انهيارها المتسارع.

ففي حال النظر إلى روج آفا فأننا نرى بأن النظام الحالي يعيش ازمة كبيرة وفي باشور أيضاً هنالك مشاكل جدية في العراق وروجهلات كردستان ايضاً ليست بعيدة عن المشهد فأننا نرى الازمات التي تعصف في إيران سواء السياسية والعسكرية والاقتصادية وما إلى ذلك لذلك فأن

الدول المحتلة لكردستان تعيش أزمات مستمرة، الدول التي قامت برسم خارطة الطريق للشرق الأوسط تعمل وتبحث في هذا السياق، ففي حال قدرة الشعب الكردي التحرك إلى جانب بعضهم البعض يمكنهم وخلال هذه المرحلة تحقيق إنجازات وتطوير المكتسبات التي تم تحقيقها ولتطبيق ذلك يستوجب توحيد الصف الكردي وإقامة الوحدة الوطنية إلا أنه وبسبب تداعيات وجود خط داخل الصف الكردي والذي كان موجوداً في تاريخ الاكراد منذ الازل وهو خط الاتفاق مع أعداء الكرد هو الامر الذي افشل كافة مشاريع الكرد الرامية إلى تحقيق حريتهم، إلا أنه وخلال العقود الماضية وفي ثقافة الشعب الكردي هنالك تغيير في سياسة الكرد وبشكل خاص مع انطلاق ثورة روج آفا والتي أصبحت شعلة أنارت بها أجزاء كردستان الأخرى أيضاً وبدأت على أثرها مرحلة أخرى في تاريخ الكرد لذلك يستوجب على الكرد توسيع قواعدها وكما يقول القائد عبد الله أوجلان فأنه يجب كسر حصار الإبادة وإقامة الحل لذلك فقد تم بناء مصدر للقوى لدى الكرد، هنالك تقدم كبير في هذا الصدد، يجب علينا كمثقفين وساسة ومنظمات والمنصات الاجتماعية وكافة شرائح المجتمع أن نواصل الإصرار على توحيد الخطاب الكردي ويجب علينا أن نضغط على الأحزاب والقوى الكردية التي تتعامل مع أعداء الشعب الكردي ويجب الاخذ بعين الاعتبار بأن قاعدة وحدة الصف الكردي تكون ضد المحتلين.

مداخلة رئيسة تيار المستقبل الكردستاني نارين متيني

عمدت القوى السلطوية والمحتلة لكردستان على محاربة الكرد وبشتى الاشكال هذه الحرب المستمرة أدت إلى التأثير على سايكولوجية الشعب الكردي، لذلك فأننا نرى داخل المجتمع الكردي عدم التناغم ونرى انحياز الشرائح داخل المجتمع الكردي ضد شريحة أخرى ويتم استغلال هذه النقطة بهدف زرع الخلافات الداخلية بين الشعب الكردي، وبسبب عدم تحررنا لا نستطيع أن نحرر او نبني شخصية حرة وفي حال رؤية القوى السياسية ذلك فأننا كشعب كردي ننتفض ضد فكرة التحرر أو التحرير أو أن نتشارك في تحمل المسؤولية؛ التاريخ يتجدد دوماً صحيح بأننا نقراء التاريخ إلا أننا لا زلنا نجهل فلسفة التاريخ والذي تكون درساً لنا بهدف عدم العودة وتكرارها إلا أننا نعيد ونكرر نفس الأخطاء التي ارتكبناها في السابق، بالطبع فأن نقص الوعي وعدم قدرتنا على خلق أفكار جديدة تخدم مصلحة الشعب هو احد الأسباب لعودتنا وخوضنا في حرب مع انفسنا وبذلك يمكن أن نكون طرفاً في المعادلة الدولية وان ننتمي إلى المحيط، من جانباً أخر فأنه من الطبيعي للغاية إلا أن تكون أفكارنا متشابهة كون كل حزب لديه رؤية سياسية ومشروع سياسي إلا أن هنالك بعض النقاط التي يمكن الالتقاء في الثوابت والمبادئ، وعند تقبل الأطراف بعضها البعض يمكن في ذلك الوقت القول بأن من الممكن تحقيق حقوقنا.

مداخلة المتحدث باسم وحدات حماية الشعب نوري محمود:

ففي هذه المرحلة الهوية الكردية كانت بارزة، من خلاله استطاع الكرد لعب دور مهم في حماية ودفاع عن حق المشروع في شمال وشرق سوريا، وحماية مكونات المنطقة، حيث قادة المجتمع، ودحر تنظيم الدولة الإسلامية " داعش"، وكان البذرة والنواة في بناء قوات سوريا الديمقراطية، واستطاع أن يتحالف مع القوى الدولية من أجل حماية المجتمع.

وفي هذا الملتقى أن أبرز ما تم تداوله هو التطرق إلى مصطلحات عن تاريخ الكرد والمجتمع الكردي متفكك وتاريخ الخيانة والعداوة فيما بين الأطراف الكردية وتعيش في حالة التشتت، وبدون

شك الكرد هم على دراية بأن الخلافات الكردية هي امتداد لتاريخ القديم، بيد أن هذه المصطلحات مصطنعة وتهدف إلى تعمق فجوة الخلاف بين الأوساط الكردية، وإثارة الفتن في المجتمع الكردي، بهدف إشغال الكرد بالمشاكل الداخلية ولإبعاده عن مطالبه الأساسية والمشروعة.

وبالعودة إلى التاريخ هناك وثائق تثبت بأن لو كان المجتمع الكردي متكاتف ومتعاون فيما بينهم لكان بإمكانه قيادة عدة مجتمعات، بيد أنهم يعانون من والتفكك والتشتت وفق تثبيتات الأطراف الخارجية، وبدون الشك يتطرقون إلى عمق المسألة الكردية.

بيد أن أبرز النقاشات في الملتقى أشار إلى الوضع الكرد في باكور الكردستان حيال الانتخابات، وتم الوصول إلى تثبيتات بأن بدون الرأي الكرد هناك لا يمكن لأي طرف أن يحقق انتصاراً، وذات الشيء في باشور الكردستان، فالكرد دائماً استطاعوا أن يكونوا المركزية في إيجاد الحلول في الداخل، وهذا تبين بأن الكرد لو كان صاحب الرأي موحد، لكان ذات تأثير الأبرز والأقوى في تلك المنطقتين في إحداث تغيير في بنية النظام هناك إلى نظام ديمقراطي، وهذا ما أثبتناه في شمال وشرق سوريا من خلال توحيد القوة الكردية وتوحيد قوى أخرى في المنطقة وقيادة المجتمع بشكل ديمقراطي للعيش بأمان أكثر في ظل الأزمة السورية.

لو نتطرق إلى مسألة الكردي في القرن الأخير وتحليله نتوصل إلى نتائج بأن الكرد في المرحلة الراهنة استطاع إحداث تغيير في المبادئ والمقاييس السائدة، واستطاع تطوير آلية العمل المشتركة فيما بين الأوساط المجتمعية، واستطاع تحليل تأثير الدين المسيس على الكرد في التاريخ، وكما استطاع تحليل الفكر القومي والدولة القومية والدول الصناعوية" الدول التي تتخذ المادة أساساً" وتأثيره على المجتمع الكردي. وفي الحقيقة لو تمعنا في تاريخ المنطقة نرى بأن تلك السياسات الأنفة ذكره كان لها تأثير بارز في تعميق المسألة الكردية من خلال هجماته على الثقافة الكردية والمبادئ والمقاييس التي تمكن الكرد خلاله الوصول إلى حقوقه المشروعة، لذا المجتمع الكردي تعاني من التشتت والتفكك.

ففي هذه المرحلة لا نملك الإيمان بأن الأحزاب الكردية يملكون القدرة في توحيد الصف الكردي، ذات الشيء لدى الأحزاب أخرى أيضاً، حيث لا تتواجد أي تكاتف فيما بين الأحزاب في العالم قط، ولا في أي دولة تتواجد أحزاب موحدة، فالأحزاب في التسمية واضحة والتي تشير إلى " التحزب" ولكل حزب رأي خاص به، من الغير ممكن توحيد صفوف بين الأحزاب، بيد أن بحسب رأيي أرى بان الشعب الكردي موحد، وخير إثبات على ذلك وحدات حماية الشعب، والشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من كافة الأحزاب والأديان والثقافات ومن أربع أجزاء كردستان موجودة.

وهذا تدل على أن الكرد وصل إلى عدة نقاط المشتركة في مفهوم الوطن، ومفهوم الحماية، ومفهوم القومية والهوية الكردية، بيد أن الاستثناء الوحيد الذي بقي لدى الكرد في الوصول إليه هي بناء الاستراتيجية الكردية، والأهم من ذلك توجب على كل طرف من أطراف الكردية إثبات المبادئ والمقاييس الكردية المشتركة، وعبر مناقشة تلك المقاييس الكردي يصل إلى الحل الأمثل لمسألة الكردية، وفعلياً الشعب الكردي والشهداء والوطنيون أنجزوا ذلك، لذا تستوجب مواكبة مسيرة هؤلاء.

فالمرحلة ما قبل 2000 تستوجب على الكرد أخذها بعين الاعتبار، فالكرد في تلك المرحلة كانت قادرة على هجوم وإعلان الحرب ضد الطرف الأخر، بيد أن ما بعد المرحلة 2000 الكرد كانوا على دراية تامة في صد محاولات الخارجية المتمثلة في احتلالات التركية والفارسية والعربية لتشتيت المجتمع الكردي، أضف إلى ذلك تعميق فجوة الخلاف فيما بين الأطراف الكردي

لزجهم في الحرب الكردي الكردي، وهذه المحاولات جميعها باءت بالفشل، بسبب القوة الروحية والفكرية في مفهوم الوطن والقومية لدى الكرد، واتخاذ حماية المجتمع الكردي وتنظيمه اساساً لهم.

لذا فالخلافات الكردية سببها الرئيسي تعود إلى عدم وحدة فكر ورأي لدى كل حزب من الأحزاب الكردية، بيد ان الكرد كشعب موحدة، فالأبرز ما يجب مناقشته في هذا الملتقى هذ وحدة الأحزاب الكردية في بوتقة الفكر القومي الكردي للوصول إلى الرأي المشتركة والحل الأمثل لفض الخلافات، الامر تتطلب كسب هذه المرحلة للمصلحة الكردية، وإن لم يتم ذلك فالشعب الكردي سيتوجه إلى البحث عن بدائل أخرى لمواكبة ثورته كون المجتمع الكردي يقترب من تحقيق بناء كيانه ككرد في شمال وشرق سوريا.

مداخلة الرئيسة المشتركة لهيئة المالية في إقليم عفرين فاطمة لكتو

عانى الشعب الكردي وعلى مدار التاريخ الويلات وفي حال النظر في إيجاد حل للمشكلة الكردية يستوجب العودة في التاريخ إلى مصدر المشكلة بهدف حلها في المستقبل وعدم مواجهتها ووضع حلول لها وفقاً لمستجدات المرحلة، المشاكل الكردية التي نعاني منها تتفرع لتشمل الخلافات العشائرية وخلافات حزبية وخلافات مذهبية وعلى اثر ذلك عمد أعداء الشعب الكردي على تغذية هذه الخلافات في أربعة أجزاء كردستان والتي تتبين في اتفاقية سيفر التي قام بها شريف باشا والتي كانت تستند إلى الخلافات العشائرية والتناقضات السياسية إلى جانب ذلك اتفاقية لوزان ايضاً والتي من خلالها تم تفريق شمل الكرد عبر تهميش الحلول التي كانت قد وضعت للقضية الكردية يجب الاستفادة من دروس التاريخ بهدف عدم العودة وخوض المشاكل مرة أخرى.

وبذلك تعود الدولة التركية ومع اقتراب اتفاقية لوزان من نهايتها إلى أحياء معاداتها للشعب الكردي لكن بأساليب وأدوات مختلفة وبذلك تحاول تركيا وبنفس الذهنية إلى تصدير الخلافات بين الشعب الكردي إلى اتفاقية لوزان التي تسعى إلى تجديدها، يجب علينا نحن الشعب الكردي التيقظ بشكل أفضل حيث أنه وعلى مدار الأربعين عاماً الماضية قد وضع أساس متين لذلك وثورة روج آفا خير مثال على ذلك وكخطوة أولية يتطلب أن يتم توحيد البيت الكردي وحل المشكلات الموجودة وأن نسعى إلى عقد مؤتمرنا الوطني الكردستاني والتي من خلالها يمكننا حل كامل مشاكلنا ولغتنا وعلمنا إلى جانب متطلبات المرحلة التي تتطلب توطيد العلاقات الدبلوماسية على أسس استراتيجية واضحة من الممكن أن لا تتوحد الأحزاب السياسية الكردية بهدف تحقيق الوحدة الوطنية وفي حال قيام أي حزب بعدم تحقيق ذلك فأنه يمكن القول بأنه حزب فاشل.

مداخلة رئيس حزب الاتحاد الليبرالي الكردستاني الدكتور فرهاد تيلو:

الأحزاب السياسية وخلال المئة عام التي مضت وسبقتها المسائل المذهبية والتي قسمت الكرد ودفعت ببروز العديد من الكيانات والشخصيات قسمت الاكراد ومن ثم جاءت الأحزاب السياسية لتزيد من التقسيم بين المجتمع الكردي فهنا نلاحظ بأن الكرد وعبر مر الأزمنة عمدوا إلى خدمة الإسلام أكثر من خدمتهم لشعبهم بالإضافة إلى الديمقراطية فكنا نرى بأن الكرد الشيوعيين كانوا يعملون لخدمة فلسطين وخدمة الاتحاد السوفيتي وأروبا والاممية الثانية أكثر من خدمته للشعب الكردي.

وفي الوقت الحالي وعلى ما يبدوا فأننا نبتعد عن الإحساس الوطني ونحن كحزب الليبرالي لا نرى أي فائدة من الليبرالية في حال لم تكن في خدمة الشعب، في الوقت الذي بنيت فيه الدول قام بالتضحية للوصول إلى ما هو عليه كما هو الحال، لذلك فأن الكرد لم يصلوا بعد إلى تلك المرحلة الكرد في الوقت الحالي وعدم الإحساس بالوطنية وخدمة شعبهم يزيد من حدة الخلافات فيما بينهم ويؤدي إلى زيادة الخسائر، في حال عدم قدرتنا على أن نكون شركاء في الإرادة السياسية الدولية فأننا لن نستطيع ان نبني أي شي كون هنالك بعض الشعوب لم تدفع أي تكاليف لكن أستطاعت أن تبني أوطانها وامثلة أخرى كالجزائر التي قامت بتقديم مليون شهيد حتى استطاعت للوصول إلى ما هي عليه اليوم فأننا قدمنا تضحيات كبيرة وجسيمة لذلك يستوجب أن نكون شركاء في الإرادة السياسية ومثال الكرد ليسوا بحاجة إلى محاربة الرأسمالية العال

مداخلة ممثل الادارة الذاتية في لبنان عبد السلام أحمد

المكتسبات التي حققها الكرد بفضل دماء الشهداء يجب المحافظة عليها ويجب عدم تهميشها يتطلب علينا وضع كافة خلافاتنا الحزبية جانباً، جميعنا قرائنا التاريخ ونعلم جيداً موطن الضعف لدى الكرد خلال تاريخهم إلا أننا نعيد ونكرر الأخطاء التي ارتكبناها في الماضي، يجب علينا وضع الثوابت والحفاظ على المكتسبات التي تحققت في روج آفا حتى باشور كردستان هي مكتسب للكرد وليست ملك للأحزاب البارزة يجب عليهم حل مشاكلهم الداخلية والبيشمركة أيضاً والذي تأخذ طابع مليشياوي يجب أن تصبح بيشمركة كردستان أي لا تكون بيشمركة الديمقراطي الكردستاني وبيشمركة الاتحاد الوطني نحن ضد الانهيار الذي أحدث بعد الاستفتاء في إقليم كردستان والبعودة إلى الأسباب التي أدت لذلك فأننا نرى بأنه يعود سبب ذلك إلى وجود قيادتين عسكريتين وليست قيادة موحدة لذلك في روج آفا يجب دعم قوات سوريا الديمقراطية وأن تتوسع وان لا يتم السماح لإنشاء قوتين عسكريتين وأن نكرر تجربة باشور كردستان في روج آفا من الناحية الإعلامية فأننا نخوض حرباً إعلامية قوية ضد بعضنا البعض وبين القوى والحركات السياسية وفي حال وجود خلافات أو تناقضات بيننا يجب حلها داخلياً وعدم السماح بوصلها إلى الوسائل الإعلامية، هنالك بعض القنوات التلفزيونية تتلقى دعم من القوى السياسية الكردية وتتحدث هذه القنوات بلسان أعداء الشعب الكردي وهذا امر مؤسف نحن في مرحلة تاريخية الحرب العالمية الأولى لم يكن هنالك تمثيل لنا الكرد في الخارطة السياسية للمنطقة يجب علينا وفي هذه المرحلة يجب علينا لعب دوراً واستغلال الورقة التي نمتلكها ككرد وكقوة أساسية في المنطقة وحركة ديمقراطية وليست قومية ذات افق ضيق يجب علينا وعلى هذا الأساس حماية مكتسبات روج آفا

مداخلة عضو اللجنة المركزية في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا فارس عثمان

في البداية ننتقد السنفزيون الذي تم عرضه والذي تضمن اغنية كاوس آغا كما نعترض على الدراسة التي تم تحضيرها من قبل مركز روج آفا للدراسات حيث تتضمن الدراسة 15 صفحة عن تاريخ جزئين فقط من كردستان فيما تتحدث صفحة ونصف فقط عن روج آفا كردستان، كما ان السنفزيون الذي تم عرضه تضمن 63 صورة فقط صورتين كانَ عن روج آفا احداهم عن طوشة عامودا والأخرى عن شخص من كردستان سوريا، فيما يتعلق بالدراسة التي تم إعدادها وفيما يتعلق بالصفحة والنصف التي تتحدث عن روج آفا لم يتم ذكر اسم حزب سياسي كردي ولم يتم ذكر اسم مناضل كردي في سوريا بالرغم من أن الحركة السياسة الكردية في سوريا قد أسست

ووضعت اللبنة الأساسية للحركة السياسية الكردية بشقيه في باكور كردستان في عام 1965 وهم من اسسوا اول حركة سياسية باسم بارتي الديمقراطي الكردستاني - تركيا والذي اسسه كرد سوريا، ثورة حزب العمال الكردستاني 1984 في 15 أب انطلقت من قامشلو حيث ان سرد هذه الاحدث لم يتم ذكرها في صفحات الدراسة التي تقدم بها مركز روج آفا للدراسات وهنالك العديد من المغالطات التي يجب الوقوف عليها، حيث أن الخلافات بين الكرد في سوريا لم تبدأ من حقبة العشائر الاكراد في سوريا عام 1927 هم من قاموا ببناء خوابون في لبنان ومن ثم تم تأسيس قاعدتها في سوريا وفي عام 1930 قام الكرد في سوريا بتسليم رسالة إلى الفرنسيين وعصبة الأمم بخصوص حق الشعب الكردي في إقامة حكم ذاتي وأدارة ذاتية تحت مظلة عصبة الأمم، من جهة أخرى الأحزاب السياسية التي تم ذكرها في الدراسة التي تقدم بها مركز روج آفا فأنه وعند تأسيس أول حزب في سوريا حمل صبغة وطنية قومية باسم البارتي الديمقراطي الكردي سوريا والذي استخدم فيه لأول مرة مصطلح الديمقراطي في سوريا وبقيت الأحزاب الكردية حتى السبعينيات على النهج الذي اتبعته فيما يتعلق بتعدد الأحزاب في سوريا فجميعنا يعلم كيف بنيت هذه الأحزاب حيث أنه وحتى عام 2004 كافة الأحزاب كانت تتحرك باسم حزب واحد والتي وقف في وجه النظام السوري ودعاة الفتنة لكن بعد عام 2004 تم تأسيس العشرات من الأحزاب ولا نرغب في التطرق إلى تفاصيل بناءها، كما ذكر في الدراسة اسم جمهورية مهاباد وهنالك مغالطة في ذكر اسم جمهورية كردستان الديمقارطية حيث انه تم وصف جمهورية مهاباد باسم جمهورية

بقناعتنا هنالك مغالطات تاريخية في حال ذكر بأن الكرد تم تقسيمهم أو عانوا الشتات قبيل الميلاد الاكراد قاموا بناء الامبراطوريات قبيل الميلاد وبنوا العديد من الدول في عهد الخلافة العباسية لكن هنالك ملاحظة على اسم الملتقى حيث تم حمل الملتقى اسم الخلافات الكردية، وكان من المستحب ان يتم استخدام مصطلح الاختلافات كون الخلافات لا تنتهي

المقترحات:

1- يجب اخذ خصائص أجزاء كردستان الأربعة كل منها على حدا بعين الاعتبار ومن ثم يمكن التباحث والنقاش حول المؤتمر الوطني.

2- الانانية الحزبية ويجب تخطي الفكر الحزبي الضيق وأن يتم العمل على استغلال الحزب لخدمة الشعب الكردي وليس العكس.

3- الحملات التي تقوم بها الوسائل الإعلامية وبشكل خاص تخوين الأحزاب والشخصيات والتشهير بها، هذه الشعارات الضخمة.

4- افساح المجال امام مؤسسات المجتمع المدني والمرأة على وجه الخصوص.

5- العمل على بناء بعض المركز الاستراتيجية التي تضم خبراء وأكاديميين يشاركون في وضع الاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية

6- العمل على معرفة أصدقاء الشعب الكردي واعداء الشعب الكردي.

مداخلة الرئيسة المشتركة لهيئة الاقتصاد في عفرين هيفين رشيد

عند العودة في التاريخ فأننا نرى العديد من النقاط التي يستوجب الوقوف أمامها في تاريخ الكرد والذي تتجسد فيه المقاومة والنضال الذي قاده الكرد عبر التاريخ والتي كان ضريبتها كبيرة للغاية للشعب الكردي والتي تخطت المئات من الآلاف وذلك بهدف الوصول إلى حريتهم وكرامتهم إلا أننا يمكن القول بأنه بالرغم من هذه المقاومة والتحضيات التي قدمها الكرد وحتى وقتنا الراهن لم

نستطع أن نؤسس وحدتنا الوطنية في هذه المرحلة كون تأسيس الوحدة الوطنية ليست فقط مرحلية بل هي استراتيجية وتتطلب المرحلة ان يتم تقريب وجهات النظر بين الكرد في الحقيقة فأنه لجرح كبير في جسد القضية الكردية بأنه وحتى الوقت الراهن لم يتم بناء الوحدة الوطنية ونحن كالاحزاب الكردية بقيت آفقنا ضيقة للغاية، وكما نعلم سواء الحاضرين أو الذين لم يحضروا اليوم هنالك رغبة لكل كردي وهي رؤية الوحدة الكردية الوطنية والتاريخية التي تجمع الكرد وأن نعمل على قطع الشرايين التي تحاول التأثير والتدخل في البيت الكردي وأن لا نخضع للإملاءات التي يمليها علينا عدو الشعب الكردي وأن نخرج من النطاق الضيق الذي تتواجد بها الأحزاب الكردية، أعداء الشعب الكردي لا يفرق بين الكرد إلا أننا نحن الكرد نعمل على تعميق هذه الفروقات فيما بيننا، حيث تبين ذلك خلال الهجمات على عفرين الوحدة بين الأحزاب وشرائح الشعب الكردي و عند بناء الهيئة الكردية العليا عندما تم تأسيسها كانت هذه إشارة إلى استعداد شعبنا للوحدة الكردية بكل شرائحه.

مداخلة المختص في نظريات السياسة د. آرام رفعت

كما تطرق المجتمعون في حديثهم حول الخلافات الكردية والوحدة الكردية فأن هذه الأسباب يمكن ان نعزيها إلى عدم وجود دولة للكرد، في الوقت الذي لا يتواجد فيه دولة للكرد فهذا يعني بقاء الكرد خارج التاريخ وفي حال عدم وجود دولة فهذا يعني بأن أمرين أولاً بناء الامة وثانياً بناء الدولة الكرد حرموا من هذا الخيارين كما أن هذين الخيارين يصبان في مصلحة بناء الشعوب فأن الدولة او المؤسسة او المنظمة تتواجد في سبيل تأكيد وجود شعب او او شريحة او مكون، المشكلة الكبيرة للكرد وفي أجزاء كردستان الأربعة فأننا نرى المشكلة مشتركة وفي حال النظر عن قرب في ذلك فأننا نرى في كردستان باشور او في كردستان روجهلات وفي روج آفا ايضاً فأننا نرى وحدة الشعب فأن الدولة تعمل على ترسيخ الروابط الاجتماعية بين شعب تلك الدولة مثالاً في باشور كردستان يوجد منطقتين بهدينان وصوران وهم لهجتين مختلفتين تماماً فأن تقارب هذه الشريحتين من الشعب الكردي تكون على عاتق الدولة ونأمل أن يكون الملتقى في مدينة قامشلو أن يقف بجدية على حل الخلافات الكردية – الكردية وأن يأخذ من مشروع الدولة بعين الاعتبار.

مداخلة عضوة منسقية مؤتمر ستار آسيا عبد الله

في البداية نرغب بأن نبدأ موضوعنا بالمرأة فكما نعلم بأن موضوعنا هو وطني وكما أننا نتناقش حول الخلافات والحلول لذلك فأن المرأة الكردية وبشكل خاص في تاريخ كردستان لهم نضال في حماية الثقافة الكردية واللغة الكردية والوطنية الكردية ودائماً كانت تعمل المرأة على حل الازمات الحالية وللمرأة أيضاً جهود في حل المشاكل الحالية حتى الان وعلى مستوى السياسي الكردستاني لم نستطع أن نجتمع تحت منصة واحد وأن نقوم بالنقاش حول مشاكلنا أو ان نجد حلول لها وان نضع استراتيجية إلا أن المرأة الكردية أستطاعت عقد مؤتمرين وطنيين وهذا في تاريخ الكرد وتاريخ المرأة الكرستانية فهي خطوات مهمة جداً واستراتيجية في عام 2010 في مدينة آمد حضر ممثلوا 150 منظمة نسائية سياسية ومدنية واجتماعية عقدوا مؤتمر وطني وجرى فيه التطرق إلى المشاكل التي تعاني منها المرأة وتم اتخاذ قرارات مشتركة وذلك يدل على أن المرأة في كردستان لها دور ريادي في النضال الوطني، ومرة أخرى وفي عام 2013 وفي هولير عقد المؤتمر الثاني للمرأة ويتم الاعداد لعقد المؤتمر الثالث للنساء في مدينة قامشلو إلا أنه وبسبب

الحروب التي شهدتها كردستان والأزمات السياسية التي إلى حداً ما أثرت لكن التحضيرات لا تزال مستمرة بهذا الصدد لعقد المؤتمر الثالث لذلك فأننا نؤكد أهمية دور المرأة الكردية من أجل حل الازمات الحالية وأن نعقد مؤتمر وطني كردستاني يكون للمرأة دور ريادي فيه لذلك فأنه يتطلب رفع وتيرة النضال بهذا الصدد أمام جميع الذهنيات والجمود الذي يشكل عائق امام عقد مؤتمر وطني يجب النضال ضد هذه الذهنيات، وعلى هذا الأساس اولاً يجب تحريم أي اقتتال كردي بين قوتين كردستانيتين وحقاً أنه وحتى الوقت الراهن أننا لم نستطع عقد مؤتمر وطني كردستاني ولم نبرز ثوابتنا المشتركة حتى الآن ولم نضع الخطوط الحمراء إلا أن هذا الامر هو واضح وهو امر مرفوض من قبل المجتمع الكردي، وأي طرف كردي سواء كان سياسياً أم لا ويتخذ من المصلحة الكردية الوطنية اساساً لن يسمح بظهور اقتتال كردي كردي على ارض كردستان لذلك يجب أن يكون هذا الامر خط احمر.

ثانياً يجب عدم ظهور أي حالة من انحياز شريحة كردية إلى جانب أعداء الشعب الكردي وعقد الاتفاقات وفي حال وجود أمر كهذا فأن ذلك سيؤدي إلى أنهيار كافة مكتسبات الكرد، وهذه الثوابت الوطنية الاستراتيجية الكردية المشتركة لبناء الوحدة الوطنية والاتفاق، وتعمق التقارب بين الكرد.

كما نعلم بأن مستوى الوطنية الذي ارتفع في كردستان ومستوى المقاومة الوطنية والاجتماعية والذي ظهرت ذروته في مقاومة كوباني وحتى يومنا الراهن لا تزال مستمرة لذلك فأن القوى السياسية بشكل خاص يجب عدم التفكير بأن المجتمع الكردي قد يقبل بالقوى السياسية في حال عدم حماية المصلحة الوطنية وفي حال عدم اتخاذنا من المصلحة الوطنية اساساً فأن حظوظنا في البقاء على ارض كردستان ستتبدد. وذلك الطبع بالنسبة للتيارات والأحزاب السياسية وليس الشعب الكردي مقاومة الشعب الكردي لن تتراجع أمام أي ضغوط مهما كانت فأن تجربة المقاومة ووحدة المجتمع الكردي قد وصلت إلى مستويات عالية، يستوجب علينا في هذه المرحلة أي المجتمع الكردي وبكل شرائحه وفئاته المرأة والشبيبة ومؤسسات المجتمع المدني العمل على عقد المؤتمر الوطني.

الشعب الكردي يمتلك القوى وفي حال عدم عودة الأحزاب السياسية إلى المسار الوطني فأننا كشعب كردي سنعمل على بناء الخط الوطني، ويمكننا القيام بذلك كشعب كردي وكأحزاب وقوى ديمقراطية كردستانية لذلك فأن تطوير النضال على المستوى الكردستاني فأنه واجب وطني ونحن كشعب كردي بمؤسساته السياسية والمجتمعية والمدنية يجب علينا قبيل أن نبني هويتنا الوطنية قبيل بنائنا للهوية السياسية وفي حال عم إيلائنا الأولوية للهوية الوطنية فلن نستطع تحقيق المصلحة الوطنية يجب علينا تغير هذه الذهنية ويجب على كافة القوى السياسية في كردستان خدمة المصلحة الوطنية وليس العكس فأن الوطنية كانت موجودة قبل المصلحة الحزبية والسياسية ويجب محاربة تلك الذهنية التي تتخذ من المصحلة الحزبية اساساً ويجب ابراز الإرادة الوطنية ويتطلب منا ان نساند المقاومة والمكتسبات التي تحققت في كردستان ايضاً سواء روج آفا والاجزاء الأخرى، وفي حال فرضنا للمصلحة القومية فأننا سنستطيع أن نبني مؤسستنا الوطنية والتي تكون نتاج عقد المؤتمر الوطني، لذلك هنالك نقطتين بارزتين وهي السياسة الخارجية والسياسة الداخلية في حال عقد مؤتمر وطني فأن هنالك واجبات لذلك المؤتمر وهو أيجاد إدارة مشتركة وأن يكون هنالك سياسة واضحة للخارج والداخل والتي ستتحدث باسم الكرد في ذلك الحين يمكن القول بأننا نمتلك سياسة استراتيجية في الخارج، كما سيكون لنا قوى سياسية داخلية ستكون على المستوى المجتمعي والاقتصادي والسياسي والتي ستوحد مصالحنا وتحمي مكتسباتنا تلك المؤسسة الوطنية ستستطيع أن توحد القوى العسكرية والتي سيكون واجبها حماية المكتسبات الوطنية والتوجه إلى أي مكان يتطلب منها ذلك وخلال الأعوام العشرة الماضية تجلى ذلك في ثورة روج آفا المقاومة التي

حصلت على أراضي روج آفا كانت مقاومة وطنية فأننا في حال التوجه إلى مزارات الشهداء فأننا نرى الآلاف من الشهداء من أجزاء كردستان الأخرى الذين استشهدوا على أراضي روج آفا، لذلك فأن الدور الذي يطلب من روج آفا كردستان من شعب روج آفا كردستان والقوى السياسية هو الدور الريادي وفي حال انطلاق الحوار الكردي الكردي على ارض روج آفا فأنه خطوة استراتيجية وطنية بين أحزاب الاتحاد الوطني الكردي في سوريا والمجلس الوطني الكردي وانا كأحدى أعضاء الوفد المحاور فأننا نعلم مدى مساندة الشعب الكردي لانجاح هذا الحوار وفي حال وصول هذا الحوار إلى نقاط الخلاف يجب حلها مهما يكن ونحن على قناعة بأنه وفي وقت قريب كشف المشاكل سيتم كشف ذلك للرأي العام، هنالك فرصة لانجاح هذا الحوار ويمكن حل مشاكلها العالقة ويمكن وجود ممثلين من كلا الطرفين واتخاذ من الثوابت الوطنية اساساً، كما أن هنالك إصرار من قبلنا لإنجاح هذا الاتفاق ونحن نتأمل من الطرف الاخر بأن يكون صاحب رؤية في إنجاح هذا الحوار وان يعمل على إنجاحه.

على هذا الأساس نعيد القول بأن عقد مؤتمر وطني هو واجب يطلب من جميع الأطراف السياسية والاجتماعية وذلك لبناء أرضية وان تجتمع كافة القوى مع بعضها البعض وليس القوى السياسية فقط فأن من يقوم بإدارة هذه الأرض ليس القوى السياسية فقط ومن يحمي هذه الأرض ليس القوى السياسية فأننا المجتمع الكردي بأكمله مسؤول.

مداخلة عضو الهيئة التنفيذية للمؤتمر القومي الكردستاني أكرم حسو

في البداية يجب التركيز على الانتخابات التي ستعقد في مايو 2021 حيث أن هنالك حدث في غاية الأهمية سيكون له وقع على كامل الشرق الأوسط وليس بعيداً عن الانتخابات الامريكية حيث أن هذا الحدث هو الانتخابات الرئاسية التي ستجري على الأراضي السورية وفي حال انطلاقها سيكون الموضوع الكردي له وقع خاص حيث أن القرارات الدولية التي تم اتخاذها منذ عام 2011 جنيف 1 والقرار 2254 والذي جاء على أسس اربع ركائز وهي هيئة الحكم الانتقالي وإقرار دستور جديد وانتخاب البرلمان السوري ورئاسة سوريا وفي حال انطلاق الانتخابات في مايو 2021 فأن القرارات الدولية جنيف 1 وجنيف 2 لن تكون ذات أي أهمية لحل الازمة السورية كما ان الثورة الكردية ستدخل مستوى قبل 2021 بل يجب أن تدخل مرحلة جديدة، هنالك اجماع حول لتوحيد الصف الكردي إلا ان المكاسب التي حققها الكرد منذ بداية الثورة لها سببين بارزين اولهم هو شجاعة الكرد وثانياً هو الظرف الدولي حيث أن هذين السببين دفعى بوجودنا اليوم للتباحث حول التناقضات وآلية الحل، لعل التغيير الذي يمكن البدء به وذلك لحل الازمات الخلافات التي توجد هي الذهنية والتعصب الذي يمتلكه الكرد حيث أنه لا يمكن وصف ذلك بأن حق الحزب او الاديلوجية السياسية بل هو حق كردستان لذلك يجب أن تدخل الذهنية الكردية في مرحلة جديدة، في الوقت الذي نعمل فيه هو في غاية الأهمية للمستقبل الدولي.

في حال النظر إلى الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة الامريكية فأنه من الممكن أن نقيم ذلك بأنه تغيير في مركز قرار الولايات المتحدة الامريكية، كما نرى الولايات المتحدة الامريكية فأنه ومن خلال الشعارات التي اطلقها الديمقراطية والجمهوريين على حداً سواء فأننا نرى بأن هنالك تغييرات كبيرة تجري داخل أمريكا بالرغم من استهدف ترامب لمشاعر اليهود وخدمته لليهود إلا أن ترامب لم يستطع الفوز وفي نفس الوقت عمد الديمقراطيين إلى مقاطعة اليهود بشكل كامل وهذا قرار جداً ضخم، هذه المعطيات تدل على انه هنالك تغييرات كبيرة تجري

على الساحة في الولايات المتحدة الامريكية وهذه التغييرات توحي إلينا إلى ضرورة تغيير الذهنية التي نمتلكها وأن يكون على استعداد لمواكبة التغيير الذي يمر به الظرف الدولي.

اليوم هنالك جسم من المعارضة السياسية يتم بناءه في إسطنبول حيث نرى المحتلين لاراضي روج آفا يكثفون من نقاشاتهم لبناء جسم سياسي قوامه 300 فرد يدعون الاستقلالية فهم على علم بأن المعارضة السورية التي سيتم تأسيسها ستضم الإدارة الذاتية بشقيها مسد وقسد، يمكن هنا القول بأنه من المستحيل بناء جسم المعارضة السورية في حال تهميش المكون الكردي كون هنالك شرعية بشقيه السياسي والذي يخوض في الوقت الحالي الحوار وثانياً من الناحية العسكرية والذي هو قسم اخر من الحوار وهو الراعي ايضاً لهذا الحوار حيث أن هذين المشروعين من المهمين جداً لدعم جسم المعارضة السورية التي يتم بنائها حيث أن هيئة التفاوض التي تتواجد في الرياض والائتلاف الذي يتواجد في إسطنبول سيعمد إلى اللجوء إلى أوربا، حيث أن هذه الدول المحتلة وبشكل خاص تركيا تعمد إلى بناء جسم جديد باسم الهيئة الوطنية السورية ويجب علينا ككرد أن نغير من ذهنيتنا للتماشي مع التغييرات التي تجري.

يجب تغيير أسلوب الحوار كونه كان وفقاً لمرحلة ويتطلب في الوقت الراهن تغيير قواعد وأسلوب الحوار الكردي حيث أنه ليس محصوراً بين قوتين أو جهتين بل هو متعلق بمصير الشعب الكردي بالساحة الكردستانية حيث أن هنالك العديد من التيارات والأحزاب السياسية والتي تضم شخصيات تكنوقراط وخبرات بعيدة عن هذا الحوار ولا تستطيع ابداء رأيها فيه لذلك فأن هذا الحوار وفي حال نجاحه سيعاني من العديد النواقص ولن يستطيع لعب أي دور في المعارضة السورية.

اليوم هنالك قوتين القوى السياسية لا تستطيع السيطرة على القوى العسكرية كما أنها لا تستطيع التدخل في شؤونها بالإضافة إلى أن القوى العسكرية لا تستطيع الدخول وحدها إلى جسم المعارضة السورية كون هنالك العديد من القوى المحتلة لكردستان والقوى الإقليمية والتي تتعارض مصالحها مع القوى العسكرية وبشكل خاص تركيا وهذه احدى العوائق البارزة، لذلك يتطلب إعادة النظر وتقييم الحسابات من قبل الأطراف المحاورة والسماح بدخول كيانات بصفة مراقب للحوار الكردي ليس من حقها الاقتراح بل تكتفي بالمراقبة وابداء الرأي للمجتمع يجب تأسيس وفد من قبل كلا الجانبين على حداً يكون هذا الوفد مجتمعي تكنوقراط وأن يكون مساعد في حل هذه المشكلات ويدخل في العمق الكردستاني حيث أن المشكلات التي نعاني منها داخلياً وخارجياً ونحن المسؤولون وهذا الامر لن يتم حله دون العودة إلى العمق الكردستاني.

مداخلة الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي غريب حسو:

وحدة البيت الكردي ووحدة الكرد والوحدة الوطنية وعلى مدار عدة أعوام يتم التطرق إلى هذه النطقة لكن تبقى ضيقة الأفق أي يتم النقاش فيها في اطار الأحزاب السياسية هذه التناقضات والخلافات الكردية – الكردية يتم تقييمها في ذلك الاطار فقط لكن ليس هنالك تناقضات من الناحية المجتمعية أي المجتمع الكردي والحل الوطني يكمن في الشعب الكردي أي خطر في حال ظهوره تجاه الشعب الكردي في أي جزء من كردستان فأن إرادة الشعب الكردي تحبط أي مساعي بهدف درء الخطر كونه يبدي موقف من ذلك حيث أن موقف الشعب الكردي اشد قوة وتأثير من موقف الأحزاب السياسية، لذلك فأن توحيد البيت الكردي في حال تقييمه في اطار الأحزاب السياسية نكون على خطأ وقبل 100 عام لم يكن هنالك أحزاب سياسية إلا أنه كان هنالك خلافات عشائرية تجاوزنا تلك المرحلة ودخلنا مرحلة الخلافات الحزبية لكن بشكل أوسع.

اليوم هنالك الكثير من المكتسبات في روج آفا وباشور وباكور وروجهلات هذه المكتسبات من قام بتحقيقها؟ بالطبع فأن هذه التضحية الجسيمة قدمها الشعب الكردي الا ان المجتمع الكردي الذي قد حصل على هذه المكتسبات يراقب وقع المقاربة بين الأحزاب السياسية وفي حال عدم وحدتهم ماذا سيحصل اليوم وفي حال النظر إلى نسبة تمثيل المجتمع الكردي في المقاربات التي تجري في الوقت الحالي بين الأحزاب السياسية يكمن السؤال هنا اين هو تمثيل المكون الايزيدي من هذه المقاربات بالإضافة إلى الاكراد العلويين هذه نقطة في غاية الأهمية

بالإضافة إلى المجتمع المدني ايضاً فهو بعيد عن الوحدة الوطنية وفي حال الرغبة في ضمان نجاه الوحدة الوطنية والقدرة على التأثير على المحيط ايضاً يجب اشراك باقي شرائح المجتمع الكردي ضمن الحوار الكردي وبشكل أساسي المجتمع المدني بالطبع فأن تأثيرها ليس فقط سيمتد إلى الشارع الكردي بل سيكون له تأثير على أعداء الشعب الكردي الذين يحيكون المخططات بهدف احباط نجاح الوحدة الوطنية كون الوحدة الوطنية في تلك الاثناء ستكون متينة اكثر مما تتواجد عليه في الوقت الحالي وكما تطرقت في وقتاً سابق بعض المؤسسات الدولية حول عدم قدرة الكرد على الوصول إلى حقوقهم حيث تم تعزية السبب في تلك الاثناء إلى عدم قدرة تقريب وجهات النظر بين الكرد.

مداخلة الرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الإسلامي الديمقراطي:

كنا نظن بان احد الامراض التي نعاني منها الكرد متجذرة منذ التاريخ وكنا نظن أيضاً بأن الحلول تكمن في توحيد الصف الكردي والتي هي مستحيلة الوصول إليها، إلا ان هنالك بعض الخطوط التي لا يجب تجاوزها وحرية شعبنا ومكتسباته، على ما يبدوا بأن يجب فرض ضغوط على الأطراف للاقدام على فعل يخدم مصلحتنا المشتركة ففي حال وجود بعض الأطراف التي لم تحضر الملتقى اليوم كان سيكون هنالك تقارب في وجهات النظر فيما بينهم إلى حداً ما وبالطبع فأن مجمل المشاكل التي نعاني منها والتصعيد الأحادي الذي يظهر بين الحين والأخر بيننا نحن الكرد يعود إلى الالتفات إلى بعضنا البعض لكن في حال وجود زيارات وفي حال وجود وعلاقات بيننا لكانت الخلافات الكردية لم تصل إلى ما هي عليه والتي كانت ستحل، يجب علينا عدم انتظار أي طرف لكي يجمع شملنا ويقربنا من بعضنا البعض.

يستوجب ان يتواجد نظام موحد للخطوة قدماً وبخطوات اكثر قوة وسرعة بهدف تقوية العلاقات بين الأطراف السياسية,

كما ويجب على الأحزاب السياسية ان توقف حملات التشويه عبر وسائلها الإعلامية التي تنتهجها ضد بعضهم البعض

مداخلة الرئيسة المشتركة للمؤتمر القومي الكردستاني زينب مراد

هنالك سؤال نود طرحه هو لماذا حتى يومنا الراهن نقوم بطرح الخلافات ونطرح المخاطر ونطرح الهوية الوطنية لشعبنا. في الحقيقة هذه نقاط جداً مهمة ويستوجب التوقف عليها والنقاش حولها بهدف الوصول إلى نتائج.

هذا العمل الذي تم القيام به من قبل المؤتمر القومي الكردستاني كان له نتائج وتم تحقيق مكاسب استطاع إلى حداً ما ان يقوم بالبحث والتقصي حول شعبنا إلا أنه لم نصل إلى صيغة مشتركة

سياسية، وكما تطرق المجتمعون إلى ان وحدة الصف الكردي ليست حكراً إلى القوى السياسية فقط لا ننفي ذلك إلا أن الأحزاب السياسية أيضاً لها دور في التأثير على الشارع الكردي، وبالطبع فأن عدم وصول القوى السياسية إلى حلول ورؤية مشتركة قد أثر بشكل على الشعب الكردي، كما ان الرفيق مظلوم كان قد صرح بأنه قد تم تجاوز العقابات والعوائق التي كانت تقف في طريق الوحدة الوطنية وهو امر يمكن أن يكون مثالاً وتجربة تتخذه أجزاء كردستان الأخرى، إلا أنه يتطلب عمل اخر أيضاً وجود دستور أو عقد اجتماعي لحماية مصالح شعبنا، حيث أن المؤتمر القومي الكردستاني وفي مؤتمره التاسع في عام 2008 قد وضع وثيقة استراتيجية تتضمن أبرز الثوابت التي تتخذها والتي تم العمل عليها بشكل موسع إلا أن هنالك بعض الأطراف السياسية والفعاليات المدنية ايضاً لم تنضم وتشارك في وضع وصياغة وتطبيق هذه الثوابت ولم تلتزم أيضاً كون بعض الأطراف السياسية تفضل المصلحة الحزبية على المصحلة الوطنية وهو امر سلبي للغاية والذي بدوره اثر على المجتمع الكردي، من المفترض ان توجد مؤسسة وطنية تعمل على الضغط على القوى السياسية ودفعها بالالتزام بالثوابت الوطنية إلا أنه وبسبب عدم وجود ضغط سياسي من قبل الجانب الاخر فأن تجربة روج آفا بقيت في مكانها في الوقت الذي كان من الممكن أن تكون بشكلاً أقوى عن ما هي عليه وأن لا يحتكر القرار بأيدي القوى السياسية فقط بل يشمل ايضاً المجتمع الكردي ككل، وان يكون كامل المجتمع له دور في اتخاذ القرار.

في حال الحديث عن باشور وروجهلات كردستان فأن لا يوجد أي قاعدة لبناء شي مماثل كون المجتمع الكردي في تلك المناطق يمتلك الإرادة إلا أن القيادة السياسية في باشور وروجهلات كردستاني تعاني من ضعف القرار السياسي والذي بدوره يكون له تأثير على قدرة الكرد في النضال والكفاح السياسي. عدم وجود آلية لألزام القوى السياسية بالعمل على توحيد الموقف الوطني يجب يستوجب أن يكون هنالك نضال موسع بهذا الصدد.

مداخلة عضو المؤتمر القومي الكردستاني د. كاميران برواري

نأمل ان تسفر تلك التقييمات التي يتم طرحها في الملتقى أن تكون اساساً وقاعدة لبناء مشروع وطني شامل، كما نعلم بأن هنالك تخوف من تكرار سيناريوهات احتلال أجزاء أخرى من كردستان وتقسيم الشعب الكردي، وتجزئة وهدم الاستقرار والأمان على ارض كردستان، بالإضافة إلى استمرار عمليات التغيير الديموغرافي بشكل منظم والتي جرت وتجري حتى الأن وهنالك أراضي تتقلص رويداً رويداً من أراضي كردستان، نحن نقترح أن يتم اختيار اشخاص أو مؤسسات على غرار المؤتمر القومي الكردستاني وإعداد خارطة طريق لكافة الكرد وكردستان وذلك بهدف بناء إدارة سياسية لكافة أجزاء كردستان وأن تكون نموذجاً للشرق الأوسط ويمكن طرحه لأوربا والولايات المتحدة الامريكية والدول العربية وتقديمه على أنه رؤية الشعب الكردي لحل القضية الكردية، وفي عام 2018 تم تقديم نموذج مماثل من قبل المؤتمر القومي الكردستاني، في المقابل وإلى جانب طرح المشروع الوطني الكردي يجب تبيان السياسة الدبلوماسية الكردية الوطنية والكردستانية الخروج بمشروع سياسي إداري وطني مشترك لإجزاء كردستان الأربعة على أسس الكونفدرالية الديمقراطية وذلك كونه وعلى الصعيد الدولي والعالمي ليس هنالك أي مشروع سوا الكونفدرالية الديمقراطية للشرق الأوسط والذي يقدم الحلول للازمات التي يعاني منها الشرق الأوسط، لذلك يمكن أن يتم أتخاذ ما جرى في روج آفا من تجربة وطرحه على أجزاء كردستان الأخرى وحتى يمكن للشعوب الأخرى الاستفادة من تجربة روج آفا، من جهة أخرى يجب إلى جانب طرح هذا المشروع تقديم رؤيا حول السلام والعيش المشترك والديمقراطية وذلك لجميع

شعوب كردستان وبهدف تقوية فكر الحياة الحرة والذي يعتبر من ابرز المشاكل التي تعاني منها كردستان منذ 1400 عام وحتى يومنا الراهن ومنذ ظهور الإسلام، من جهة أخرى فأن الاعلام الكردستاني يجب عليه عدم الوقوف إلى جانب أعداء الشعب الكردي والعمل على إيقاف حملات التشهير بحق الكرد، العمل على تقوية العلاقات السياسية الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية في مع القوى العالمية وذلك كون الكرد لم يستطع أن يكون صاحب قرار وطني وأن يكون الكرد اكثر انتباهاً وان يكونوا أكثر تيقظاً من محاولات القوى المحتلة من زرع الفتنة والتفرقة والتناقضات بين الشعب الكردي وبين القوى العالمية.

يجب على الكرد العمل مع القوى الدولية بما فيهم الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي، كون الكرد يجب عليهم الوصول إلى المحافل الدولية والمنظمات الدولية وأن يكون هنالك ممثلين ومراقبين ضمن هذه المؤسسات لإيصال صوت الشعب الكردي إليها.

العمل على ترسيخ المادئ والاديلوجية الكردية وذلك كونه مهما تم توطيد العلاقات بين الكرد فلا يمكن أن تصل إلى مستوى العلاقات الاديلوجية، عند النظر إلى قيام المناضلين ضمن إراضي كردستان بالتصدي إلى المحتلين لإراضي كردستان وقيادة نضال واسع ضدهم فأن ذلك ينم عن مدى الاديلوجية والفكر الذي يتمتع به هؤلاء المناضلين، ويجب العمل وفقاً لعقيدة وفكر متطور يتناسب مع القرن الـ 21.

مداخلة الناشط السياسي هيوا خوشناف

في البداية يجب علينا ككرد أن نغير من الخطاب الذي نطرحه ففي حال النظر إلى الشرق الأوسط الشعوب المضهدة والغير مضهدة حيث إننا لا نرى أي اتحاد بين هذه الشعوب على أسس قومية وفي حال النظر إلى الدول العربية فأننا نجد مصير الوحدة على أسس قومية وماذا حل بهذه الدول، لذلك يتسوجب علينا تغيير حدة الخطاب الذي نطلقه حيث أنه وبناءً على مشاعر الشعب الكردي ورغبة الشعب الكردي فأن الوحدة الكردية على أسس قومية غير قادرة على الاستمرار ولن تستطيع الصمود، لذلك يمكن استبدال الوحدة على أسس قومية بـ الاتفاق بين قوتين أو قطبين، وعند النظر إلى الثورات التي خرجت من أوربا فأننا نلاحظ وجود الاتفاقات بين المجموعات والاقليات مثال بين الليبرالي والديمقراطي والمحافظين وكما أن هنالك أمثلة أيضاً على ذلك في كردستاني.

عند التفكير من ناحية أخرى حول إقامة الوحدة القومية فأنه يجب الاخذ بعين الاعتبار سياسة المنطقة والسياسة الدولية فهل من الممكن عدم الاكتراث لهذين الامرين، بالطبع يستحيل ذلك، ومثالاً على ذلك هو اتفاق واشنطن والذي عقد بين الاتحاد الوطني الكردستاني وبين الديمقراطي الكردستاني وفي حال عدم وجود رعاية دولية لهذه الاتفاقيات كان من المستحيل التقارب بين هذا القطبين أو حتى اسقاط نظام صدام حسين.

لذلك يمكن القول بأنه من الممكن الاستفادة من تجربة الاتفاق في روج آفا وتقريب القوى الموجودة على الأرض في روج آفا على أسس الاتفاق وليس الوحدة القومية ويمكن النظر إلى تجربة روج آفا وهو وجود اتفاق بين إدارتين.

مداخلة سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكيتي محي الدين شيخ آلي

بالطبع فأن مطلب الوحدة الوطنية الكردية هي مطلب عموم الشعب الكردي بدون استثناء والامر لا يتعلق بحزب أو بتيار سياسي واحد بل هو مطلب اجتماعي وهو ما قاله أحمد خاني قبل 300 عام وبعيداً عن التمنيات وعن العواطف. أولاً نحن في القرن الواحد والعشرين فقد مضت

الحرب العالمية الأولى والثانية وجمهورية مهاباد انهارت واتفاقية أذارعام 1970 والتي وقعت بين احمد حسن بكر وبين ملا مصطفى البرزاني والتي عرفت باتفاقية 11 أذار انهارت، وثورة أيلول ايضاً أنهارت لن نتطرق إلى هذه الأمور كون لها تشعبات عدة وهنالك ملاحظة بهذا الصدد وهو الاستشراق والأجانب ونتاج المستشرقين، ويمكن العودة إلى المستشرقين كوننا نتحدث عنها عن تاريخ الشعوب ويمكن قراءة ما قدمه ادوارد سعيد في بحثه عن الاستشراق وشبيهه هو عصمت شريف ولي والذي يجدر بنا جميعاً قراءة تاريخه بتمعن والاستفادة مما سطره.

بخصوص الحوار الكردي الكردي والذي كان قد انطلق منذ فترة والذي بدء من الهيئة الكردية العليا وصولاً إلى دهوك وكان أخرها المبادرة التي اطلقها الجنرال مظلوم عبدي لتوحيد الصف الكردي والذي يعتبر بأنه فرصة ذهبية للشعب الكردي ونحن جزء منه نؤيد وندعم ولا زلنا، إلا أننا حتى وفي حال كنا بعيدين عنها فأننا نؤيد هذه المبادرة قلباً وقالباً، الكل يعلم ماذا كانت نقاط دهوك وماذا وكيف بنيت الهيئة الكردية العليا سواء الأطراف الداخلية أو الجهات الخارجية،

إلا أننا لنا ملاحظات حول هذا الحوار وهو أن تبقى جولات الحوار معلقة بانتظار المبعوث الخارجي لواشنطن أو أي جهة أخرى وبذلك تعلق جولات الحوار الكردي الكردي هذا الامر لم يفهم بعد والذي يكون مبعثاً للتخوف، كون في حال إذ كان الحوار الكردي الكردي مرهوناً بحضور ممثل عن الخارجية الروسية أو الامريكية فهنالك تحفظ على هذا الامر.

غداً سنطالب بوجود ممثلين عن الاتراك أو الإيرانيين لإنجاح الحوار الكردي الكردي. لذلك نقترح أن يستأنف الحوار الكردي الكردي اعماله وتستمر اللقاءات فيما بينه دون أن يكون هذا الحوار مرهوناً بجهات خارجية او اجنبية، فلا ضير في أن نتشارك جهات خارجية صفة مراقبين، كما يجب أن يكون الحوار الكردي الكردي يصف في مصلحة الحوار السوري السوري يجب علينا عدم النسيان باننا نعيش ضمن جغرافية الوطن السوري.

مداخلة عضو مركز الفرات للدراسات د. سليمان الياس

في الحقيقة نرغب نحن كشعب كردي لا يرغب أن تكون الوحدة على شكل قيام طرفي الحوار الكردي بالتباحث فيما بينهم لتحديد مصير الكرد يجب إشراك كافة شرائح وفئات الشعب الكردي، كون الشكل المطروح والذي تجري على أثره جولات الحوار الكردي الكردي غير مقبولة، يجب وجود فئات ومؤسسات من المجتمع المدني تمثل شرائح الشعب الكردي، بالإضافة إلى أنه يجب عدم إنتظار الراعيين كممثلي التحالف الدولي أو الجهات الخارجية لتوحيد الصف الكردي.

نحن نأمل أن تتخطى مراحل الحوار الكردي الكردي ذلك بالإضافة إلى كشف ما يتم التباحث فيه للرأي العام والشعب الكردي وأن يتم الكشف عن العوائق والمشاكل التي تحدث خلال جولات الحوار الكردي الكردي.

مداخلة عضو مركز البيت الكردي عبد الوهاب خليل:

في الحقيقة فأن الملتقى جاء في ظروف حساسة والذي يعد أملاً للشعب الكردي، ليس من المعيب التحدث عن التناقضات التي تظهر بين الشعب الكردي لكن من المعيب ان ننهي هذا الملتقى دون الوصول إلى نتائج ملموسة لشعبنا.

نحن في المنصة الجماهيرية لمركز البيت الكردي عقدنا لقاءات مكثفة بين الأطراف السياسي التي تخوض الحوار في الوقت الحالي وعقدنا العديد من اللقاءات بين أطياف الشعب الكردي وفئاته بالإضافة إلى وجهاء العشائر الكردية كما استطعنا التواصل مع الأمم المتحدة بهذا الصدد وقمنا بايصال ملف القضية الكردية إلى ممثل الأمم المتحدة، كما قمنا بارسال رسالة على المبعوث الاممي في الشأن السوري غير بيدرسون بهدف الحث على زيادة نسبة تمثيل الكرد.

المجتمع الكردي بأكمله يتحد حول موقف واحد وهو بأن هذه الحوارات تجري بين طرفين فقط وهم حزبين سياسيين بالإضافة إلى وجود حزب سياسي يبلغ عمره ما يقارب الـ 50 عاماً وهو مقصي من المحادثات الجارية في الوقت الحالي. كما أن وفي حال الحديث بأن هذا الحوار بين الأحزاب السياسي فأننا لا نصيب الحقيقة كون هنالك أحزاب سياسية كردية يبلغ عمرها عقود من الزمن وتعمل في كردستان سوريا ولم تنضم إلى الحوار الكردي.

لذلك فأننا وفي المنصة الجماهيرية استطعنا تثبيت الثغرات والخلافات بين الأطراف الكردية وقد تم تثبيت نقطتين بارزتين احداهم هو العدو والثاني انعدام الثقة بين الطرفين،

لذلك نقترح أن نقوم بعقد منتدى جماهيري في روج آفا كردستان يضم النخب السياسية وكافة طبقات المجتمع

ثانياً إقامة لجنة ذات مساعي حميدة والتي تعمل على الضغط على القوى السياسية للحضور في الحوارات الكردية الكردية، وأن يكون للمرأة دور فاعل في الضغط على الطرفين

مداخلة الكاتب عبد الله شكاكي من عفرين

بخصوص وحدة الصف الكردي هنالك عدة تجارب للكرد بهذا الصدد وبشكل خاص خلال 5 عقود من الزمن عندما حاول حزبين إقامة الوحدة الوطنية فيما بينهم إلا أنه نتج عن الاجتماعات بين الحزبين ظهور انقسامات بين الأحزاب وولدت على اثر ذلك أحزاب عدة، في الوقع وكما هو معلوم فأنه من المفترض إلا يتكرر التاريخ مرة أخرى وأن لا نعود وأن ندخل في بوتقة الأخطاء التي ارتكبناها مرة أخرى، وخلال فترة الثمانييات لم تستطع القوى الكردية الوصول إلى حل متحد، وخلال الأعوام الماضية جرت العديد من المبادرات لتوحيد الصف الكردي ولا تزال المبادرات مستمرة إلا أن هذه جولات الحوار لا تستند إلى أي شروط ووضع بعض الخطوط الحمراء التي على اثرها من الممكن أن تستمر جولات الحوار الكردي، بالإضافة إلى ضرورة الاعتراف من قبل الأحزاب الكردية باحتلال أجزاء من كردستان.

مداخلة مسؤولة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية في عفرين

في البداية وفي ما يتعلق بالاحزاب السياسية الموجودة على الساحة والتي ترى نفسها بأنها المسؤولة عن المنطقة من المغالطات التي ندخل بها هو أن نربط الأوطان بالاحزاب، لذلك فأن الأحزاب التي ترى من نفسها بأنها المسؤولة عن الوطن يجب الاخذ بعين التجارب والاخفاقات التي مرت بها الأحزاب الكردية في وقتاً سابق، ومن الأفضل أن نواصل حواراتنا ونقاشاتنا دون ان يكون هنالك وسيط وضامن لحواراتنا، كون يجب علينا اخذ الشعب الكردي اساساً في الحوارات والتفاهمات التي تجري فيما بين القوى السياسية واخذ المصلحة الشعبية بعين الاعتبار، يجب على القوى السياسية تقديم نقدها بسبب عدم اعترافها باحتلال مدينة عفرين، لذلك يجب أن يكون هنالك

ايضاً مرونة بشكل اكبر في الحوارات الكردية الكردية بعيدة كل البعد عن الاملاءات الخارجية، وكما المحاصصة قبيل الاتفاق الامر الذي يمكن تفسيره على إنه هروب من الواقع، يجب ان يكون هنالك ثقة، وأن يكون شعبنا هو الضامن.

مداخلة سكرتير حزب الخضر الكردستاني لقمان أحمي

في الحقيقة جرى تقييم عدد من النقاط خلال الملتقى إلا أن هنالك نقطة نود الإشارة إليها وهي ونظراً إلى تعرض شعبنا خلال فترة طويلة من الإبادة وعدم وصوله إلى حريته وكان يعمل أعداء الشعب الكردي على تلقينه ما يتماشى مع مصالحه وليس وفقاً لما يرغب او يتطلع له الكرد، كما أن الأحزاب السياسية المنبثقة من رحم الشعب لم يستطيعوا ان يكونوا رواداً أو ان يقودوا الشعب، لذلك نواجه العديد من المشكلات في هذا السياق.

نقترح أن يكون هنالك تدريب وطني وذلك بهدف درء وتجاوز هذه العقبات التي تحدثنا عنها مطولاً والأزمات التي نعاني منها داخلياً. ولن نصل إلى حل لهذه الازمات ومن الممكن أن تكون القرارات التي نتخذها أيضاً خاطئة.

مداخلة عضوة حركة الإسلام الديمقراطي دلال خليل

نحن ككرد وعلى مدار التاريخ خضنا صراع طويل وكان هنالك دوماً مؤامرات بهدف إبادة ونفي الكرد نحن نستطيع القول بأنه ومنذ بداية عام 2011 كان هنالك نضال قاده الكرد لإنجاح هذه الثورة والذي تكلل بتقديم 11 ألف شهيد والآلاف من الجرحى والمفقودين، لذلك نحن ككرد نطمح أن نكون في خندق واحد، الاراء التي تم طرحها خلال الملتقى كانت اراء جدية وكانت مهمة للغاية، والأحزاب السياسية الحاضرة في هذا المؤتمر والشخصيات التي كانت حاضرة ايضاً يمكنها أن تقدم أطروحات ومشاريع حول كيفية بناء الوحدة الوطنية.

هنالك بعض الاقوال لقائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان والتي تتضمن

"اتحدوا لتكونوا السند لي وأسعوا بقرار شعبي وكونوا جزءً من ذلك القرارطوروا نمطكم وأرثكم نحن لا نقبل التقسيم وسنبقى متحدين حول القرارات العظيمة حتى النهاية ستلعب القرارات الوطنية والديمقراطية دوراً كبيراً بين شعبي، تحركنا وفقاً للأفكار التي لا تخطر على بال احد والتي لا يملك أحد الشجاعة السير على هذا الدرب، لا ننتمي إلى المقاربات الضيقة وما تنتهي حركتنا إلى ديمقرطة كردستان بل إلى الشرق الأوسط عاماً لقد قمنا بأحياء شعب ترك دول لغة او قرار وجعلناه صاحب لغة وقرار، من أجل الإدارة يجب على الشعب أن يشارك في كل القرارات ومن أجل ان يكون للشعب قراره يجب ان يحارب".

مقاومة العصر في إقليم عفرين:

الأهمية الاستراتيجية لإقليم عفرين

إعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

القسم الثاني

تعد سوريا البوابة البريّة للساحل الشرقي للبحر المتوسط ولكلٍ من العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الخليج العربية، فدولة إسرائيل حالياً لا تملك علاقات سياسية واقتصادية رسمية مع تلك الدول نتيجة للمقاطعة العربية والإيرانية لأية علاقة رسمية مع إسرائيل؛ إلى جانب صعوبة المواصلات والنقل البري مع دولة لبنان بسبب تضاريسها؛ وتعتبر كذلك معبراً للعديد من مشاريع الطاقة الاستراتيجية التي تسعى إلى نقل النفط والغاز من دول الخليج العربية وإيران والعراق باتجاه الأسواق العالمية؛ فهي تختصر الزمن والمسافات، الأمر الذي جعلها هدفاً للقوى الدولية الساعية لتأمين مصالحها الاستراتيجية، وأصبحت عرضة للصراع على النفوذ في المنطقة عبر إقامة قواعد عسكرية حولها وعلى أراضيها، واستناداً إلى قاعدة الجزء يُكَّمل الكل، فأنَّ أهمية إقليم عفرين من أهمية سوريا، بالإضافة إلى بعض الخصوصية التي يتمتع بها هذا الإقليم، فهي بالنسبة للفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا جزء رئيسي من روج آفا- شمال سوريا، وبوابة الوصول إلى البحر المتوسط، وبالنسبة لغربي سوريا تعتبر خط الدفاع الأول عن حلب وريفها وشمال الساحل السوري ضد أي غزو أو هجوم من الشمال، وبالنسبة للمصالح الدولية تعتبر ممراً لخطوط أنابيب نقل الغاز والنفط إلى تركيا والدول الغربية، وبالنسبة للتراث الإنساني العالمي يمتلك إقليم عفرين إرثاً حضارياً تاريخياً وأثرياً يعود لآلاف السنين، يضاف إلى ذلك إرث من النضال الوطني ضد المحتلين العثمانيين والفرنسيين والإرهابيين، حيث ينسب إليها العديد من الشخصيات الوطنية كـ محو إيبو شاشو1 الذي أعتبر المجاهد رقم 2 في سوريا وغيره، وكذلك المئات من القادة

---

[1] محو إيبو شاشو، من عشيرة رشوان، ولد حوالي عام 1875م في قرية كوميته Gomîtê (وهناك من يقول قرية Baseka) تابعة لسهل ليجه على الحدود السياسية التركية- السورية كانت تابعة لناحية راجو قبل ضم لواء اسكندرون إلى تركيا، بعد خلافات مع آغوات القرية لجأ إلى آل برمدا في حارم، وبعدها غادر إلى العمق وأقام لدى أحمد آغا كنج كفلاح؛ تعرض للاعتقال من قبل العثمانيين بعد قتله عدد من الجنود، وأطلق الإنكليز سراحه بعد احتلالهم للمنطقة، وبعد أن حلت القوات الفرنسية محل القوات الإنكليزية قرر محاربة الفرنسيين وبدأ بنشاطات معادية لهم. وقد اغتيل بعد تواطؤ أحد أقربائه مع أحمد آغا كنج والفرنسيين في مغارة قريبة من قرية تتران وسط جبل قازقلي في مقاطعة عفرين وذلك حوالي عام 1937م وسلمت جثته إلى الفرنسيين.
المقاومة الشعبية ضد قوات الانتداب الفرنسية في سوري (منطقة عفرين)- http://www.tirejafrin.com/site/gete.htm
شخصية تاريخية من عفرين، محو إيبو شاشو- http://www.medaratkurd.com

والمقاتلين الذين حاربوا التنظيمات الإرهابية دفاعاً عن شعوب المنطقة كـ جكجين عفرين Çekjîn Afrîn والبطلة الوطنية آرين ميركان Arîn Mîrkan وغيرهم.

إلى جانب ثروة الإقليم الزراعية لعل أهمها منتجات أشجار الزيتون، يعد من المناطق الغنية في روج آفا- شمال سوريا بالموارد المائية (المياه الجوفية والسطحية والهطولات المطرية الغزيرة)، وتحوي سداً صغيراً في منطقة ميدانكي يؤمن حاجة السكان من مياه الشرب، إلى جانب بعض الثروات الباطنية التي ذكرناها سابقاً، ويمتلك الإقليم أيضاً المقومات اللازمة للسياحة البيئية والأثرية وحتى الدينية حيث توجد فيها العديد من الكنائس والمعابد والمزارات الأثرية والقديمة، كما أنَّ موقعها يشغل منتصف المسافة بين حلب وعنتاب/ Dîlok. كان يمر أيضاً في إقليم عفرين قطار الشرق السريع (بغداد- برلين) الاستراتيجي، حيث كانت هناك محاولات لإعادته إلى العمل بعد عام 2000م.

لقد أصبحت الجغرافيا السورية ميداناً للمشاريع الإيديولوجية، المذهبية والشوفينية، وللمشاريع الاقتصادية العابرة للحدود بالإضافة إلى المشاريع العسكرية الاستراتيجية، من قبل مجموعة من القوى المتصارعة كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين والعرب، وروسيا الاتحادية الساعية إلى ضمان احتكارها للغاز المُصدر إلى أوروبا2، والسعي لكسر الطوق العسكري المفروض عليها من قبل حلف الشمال الأطلسي NATO، وذلك من خلال إيجاد موطئ قدم لها في شرقي البحر المتوسط؛ ولعل المسؤولين في موسكو يؤمنون بالمقولة الشهيرة لإمبراطورة روسيا "كاترين الثانية"3 والتي أعتبرت أنَّ "دمشق تمسك مفتاح البيت الروسي"4؛ وكذلك إيران الساعية وراء مشروعها المذهبي المتمثل بتصدير الثورة الإسلامية، وزيادة مساحة جبهة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وضمان مصالحها الاقتصادية؛ وكذلك تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية AKP بقيادة رجب طيب أردوغان الساعي وراء الترويج لحلم إحياء السلطنة العثمانية5، حيث تشير السياسة الداخلية والخارجية التركية إلى ذلك، أي استغلال فكرة إحياء السلطنة العثمانية لتعزيز التسلط على الشعب بشكلٍ أكبر، وهذا ما يؤكد عليه المفكر الأممي عبدالله أوج آلان6 "...لا تنحصر حكومة AKP فقط في الاستيلاء التدريجي على سلطة الدولة، بل وتحصنها أيضاً بطابع الهيمنة. إنها تود الاستمرار بالسلطة بعد تصييرها مهيمنة، تماماً مثلما كان الأمر في عهد تأسيس الجمهورية..."، ولعل الميثاق الملّي7 من أكثر الأفكار التي يتم تسخيرها

---

[2] تتولى شركة "غازبروم" تصدير الغاز الروسي إلى أوربا بنسبة 80% من احتياجاتها...

[3] كاترين الثانية امبراطورة روسيا بين (1762-1796) لقبت بكاترين الكبرى وكان لها دور في ازدهار روسيا في تلك الفترة...

[4] موسكو والريادة الدولية من البوابة السورية، معن طلاّع، 20 أبريل 2016، موقع العربي الجديد. ـ https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/4/19

[5] لا ينسب فكرة هذا المشروع بأردوغان وحده ففي عام 1986م اتهم الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال بأنه يسعى إلى إحياء التراث السياسي الإسلامي لأسلافه السلاطين وإيقاظ المشاعر والتقاليد الإسلامية...
انظر: مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت، من السلطان... إلى نجم الدين أربكان 1842-2006م، (أوراق مسافر- الجزء الثاني) الطبعة الأولى 2007، ص411.

[6] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس؛ (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص479.

[7] تم التوقيع على ما يعرف بالميثاق الملّي في 28شباط من عام 1920م بعد هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفقدانها للكثير من المناطق التي كانت تحتلها، ووقع على الاتفاق مجلس المبعوثين العثماني والذي كان يشبه البرلمان حالياً، حيث كان يضم في مجمله قيادات إقطاعية تركية وكردية الساعية وراء ضمان سلطتها على عامة الشعب،

لتنفيذ ذلك المشروع، بينما يرى المفكر الأممي عبدالله أوج آلان ذلك من نافذة أخرى8 "...إنَّ وسم النظام الذي يعمل على تجسيده بزعامة AKP بـ"الجمهورية الثانية" أو "الجمهورية الإسلامية المعتدلة" سيكون تفسيراً مبكراً. ورغم تحويل طابعه الأساسي إلى فكرة مضمنة في الدستور، إلا أن النظام لم يبلغ في أي وقت من الأوقات حالة دولة قانون ديمقراطية وعلمانية واجتماعية، بل ما انفك محافظاً دوماً على طابعه الفاشي الأوليغارشي منذ أيام تأسيسه. وظل النظام الجمهوري بمعناه الكلاسيكي مجرد اسم، لا غير. وعجز عن الوصول إلى حالة الجمهورية الديمقراطية على وجه التخصيص...".

ولكل من تلك القوى حلفاء ووكلاء وقوى محلية موالية لها. من جانب آخر هناك مشروع خاص بشعوب روج آفا- شمال سوريا تحت مسمى مشروع الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، والذي يسعى نسبة مهمة من الشعوب في الجغرافيا السورية إلى تطبيقه. وبالتالي يمكن تركيز الأهمية الاستراتيجية لإقليم عفرين في موقعها بالشكل التالي:

بالنسبة لمشاريع نقل الطاقة العابرة للحدود:

لا يمتلك إقليم عفرين حالياً أية موارد من النفط والغاز على الرغم من وجود مؤشرات على وجود النفط فيها9، ويحصل على حاجته منها من حقول النفط والغاز في إقليم الجزيرة وريف دير الزور، كما أنَّ موارد النفط والغاز في سوريا ضئيلة نسبياً ولا تعتبر مصدراً استراتيجياً للطاقة إلى الأسواق العالمية مقارنة مع دول الخليج العربية وإيران والعراق؛ وبسبب انضمام سوريا إلى المحور الروسي والإيراني والكوري الشمالي في مواجهة الدول الغربية وحلفائها، رفض النظام السوري المشاركة في المشاريع الاستراتيجية كمنطقة عبور لأنابيب نقل الطاقة إلى أوروبا، الأمر الذي كان سيساهم بدرجة كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ورفض النظام أيضاً المشاركة في إحياء مشروع "التابلاين" المار في أقصى جنوب سوريا (الجولان)؛ ورفض في عام 2009م المشروع الأمريكي- الأوروبي لنقل الغاز القطري إلى أوروبا10 بعد أن يتم ربطه بخط باكو- جيهان في تركيا، حيث يعتبر إقليم عفرين ممراً محتملاً يمر منه الأنبوب إلى تركيا ليربط بخط أنابيب باكو- جيهان، والذي كان من المخطط له أن ينقل الغاز من بحر قزوين وعبر باكو عاصمة أذربيجان إلى جورجيا ومن ثم عبر شمال كردستان/ Bakurê Kurdistanê والأراضي التركية إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط؛ إلا أنَّ هجوم القوات الروسية على "أوسيتيا الجنوبية" في جورجيا عرقل تنفيذ هذا المشروع، وفسّره البعض بأنه كان رداً على الهيمنة الأمريكية على الغاز النيجيري11 ومنع الشركات الروسية من استثماره؛ من

---

8 عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص194.

9 د. محمد عبدو علي، جبل الكرد (عفرين)- دراسة جغرافية، عفرين 2009- النسخة العربية، ص22. ــ http://www.tirejafrin.com/pdf/jagrfya%20f1.pdf

10 بعد إقرار اتفاق "كيوتو" في اليابان سنة 1997م القاضي بتخفيض الانبعاث الكلي للغازات من المصانع وغيرها إلى الغلاف الجوي، وتطبيق الدول الأوروبية لإجراءات حازمة للحد من تلوّث الجوّ، تضاعف استهلاك أوروبا للغاز كبديل للنفط. ومن المتوقّع أن يزداد هذا الاستهلاك بأكثر من خمس مرّات في السنوات القليلة المقبلة، في ظل قرارات بإغلاق العديد من المفاعلات النووية المولّدة للطاقة. وهذا ما فتح شهيّة الكثير من الدول المصدرة للغاز نحو أوروبا، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لمصالح اقتصادية ولأهداف مرتبطة بالنفوذ السياسي الدولي...

11 صعدت جماعة بوكو حرام من عملياتها الإرهابية في نفس السنة التي وقعت فيها الحكومة النيجيرية عقداً مع شركة "غاز بروم" الروسية العملاقة؛ الأمر الذي جعل تنفيذ المشروع أمراً مستحيلاً. علماً أنَّ هذه الجماعة مدرجة على لوائح

ناحية أخرى فإنَّ النظام السوري وافق في عام 2011م على مشروع نقل الغاز الإيراني عبر العراق إلى سوريا ومنها إلى أوروبا، وتم التوقيع على وثائق الإتفاقية في عام 2012م من قبل العراق وسوريا وإيران وكان من المزمع الانتهاء منه في عام 2016م؛ علماً أنَّ المصدر الرئيسي للغاز في المشروعين السابقين هو حقل الغاز الضخم الموجود تحت قاع الخليج بين إيران التي تبلغ حقوقها في الحقل حوالي الثلث ويطلق على الحقل هناك اسم حقل "بارس الجنوبي"، وقطر التي تبلغ حقوقها في الحقل الثلثين وتطلق على الحقل اسم حقل "غاز الشمال"، ويعتبر الحقلان من أغنى حقول العالم بالغاز. وكذلك كان هناك مشروع خط الغاز العربي لنقل الغاز من مصر والأردن إلى سوريا ومنها كان سيتفرع إلى فرعين، فرع إلى ميناء طرابلس في لبنان وفرع سيتم ربطه بخط باكو- جيهان في تركيا، وأيضاً يعتبر إقليم عفرين ممراً محتملاً لهذ الخط كونه لم ينفذ بعد؛ ومن ناحية أخرى وبسبب الضغوط الكبيرة التي يمارسها النظام التركي على شركات النفط في العراق وجنوب كردستان تحولت روج آفا- شمال سوريا إلى ممرٍ محتملٍ لنقل النفط والغاز من إقليم جنوب كردستان وشمال العراق وعبر إقليم عفرين إلى موانئ شرقي المتوسط كونها من أكثر مناطق سوريا أماناً.

بما أنَّ موقع إقليم عفرين يشغل حيّزاً مُحايداً بين القوى المهيمنة على سوريا كـ روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة، فإنَّ محاولة السيطرة على الإقليم كانت دائماً فكرة محتملة لضمان مصالح تلك القوى؛ لذلك حاولت روسيا الهيمنة عليها واستغلت التهديدات التركية للتجربة الديمقراطية في إقليم عفرين، وطرحت نفسها كقوة فصل بين شعب الإقليم والجيش التركي، وبالتالي استطاع الروس وضع حاجز لأي مشروع يهدد احتكارها لنقل الغاز إلى أوروبا كما حدث في جورجيا وشرقي أوكرانيا؛ وبالتالي ضمان احتفاظها بأداة يمكن بها ابتزاز أوروبا، بينما كانت تركيا بعد الأزمة السورية تحاول باستمرار الهيمنة على الإقليم منذ عام 2011م إلا أنَّ جميع محاولاتها بائت بالفشل، ولكنها أخيراً تمكنت من عقد صفقة كبيرة مع روسيا عبر فسح المجال لسيطرة النظام السوري على الغوطة الشرقية ومناطق أخرى وبالمقابل تفتح روسيا الأجواء والأراضي السورية أمام طائرات وجحافل الجيش التركي بتحييد منظومة الدفاع الجوي الروسية S400، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية[12] أن قيادة القوات الروسية في سوريا قد قررت نقل مجموعة المركز الروسي للمصالحة ووحدة الشرطة العسكرية الروسية من منطقة عفرين إلى منطقة تل اجار شمال حلب، بالإضافة إلى امتيازات أخرى شملتها الصفقة تتعلق باستخدام تركيا لنفوذها في الجمهوريات السوفيتية السابقة بضمان الأمن القومي الروسي وبالاحتكار الروسي للغاز المصدر إلى أوروبا، وبالفعل تمكنت تركيا من تحقيق جزء من أهدافها، ولكنها تكبدت خسائر كبيرة وأكبر من نسبة الخسائر المتوقعة لهذا النوع من الغزو من ناحية عدد الجنود القتلى وتكاليف إدارة الحملة وحجم الآليات التي تم تدميرها، نظراً لحجم القوات المهاجمة ونوعية سلاحها.

إنَّ من بين أهداف الدولة التركية في احتلال إقليم عفرين هو الهيمنة على أي ممر لأنابيب الطاقة عبر روج آفا- شمال سوريا ينهي احتكارها كمنطقة عبور لتلك الأنابيب، ومنع الكرد من الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطقهم؛ وحتى إمكانية التخلص من الاحتكار الروسي للغاز المصدر إلى تركيا؛ وبالتالي نستطيع أن نطلق على جزء من الحرب الدائرة في

الإرهاب العالمية، إلا أنَّ الصراع الاقتصادي والسياسي بين الدول المؤثرة يُهمّش محاربة هذه التنظيمات التي تستغل أي فرصة لممارسة العنف.

[12] نظرة على الجهاد العالمي 18-24 كانون الثاني\يناير 2018؛ أهم أحداث هذا الأسبوع- مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت؛ في مركز تراث الاستخبارات (م.ت.س).

سوريا بحرب أنابيب النفط والغاز13. بعد أن أصبح الغاز البديل الأمثل في محطات توليد الكهرباء العاملة على البترول والفحم والطاقة النووية في أوروبا؛ بشكلٍ خاص بعد أن قلصت العديد من الدول الأوروبية من نشاطاتها النووية في مجال توليد الكهرباء بعد كوارث المحطات النووية في فوكوشيما في اليابان وقبلها تشيرنوبل في أوكرانيا.

من أجل ضمان مصالحها سعت تلك الدول إلى دعم حلفائها المنخرطين في الأزمة السورية، وهيمنة أي حليف محلي على البلاد يعني هيمنة القوة الداعمة لها، لذلك سعت الدول الغربية ومعها حلفائها من دول الخليج العربي إلى اسقاط النظام السوري، ودفعت القوى المحلية الموالية لها إلى تحقيق هذا الهدف ولتكون بديلاً لهذا النظام، بينما سعت كلٌ من إيران وروسيا والصين إلى دعم النظام السوري ومنعه من السقوط، علماً أنَّ معظم المرتزقة الذين يقاتلون في سوريا يتلقون الدعم من الدول المصدرة للنفط والغاز، ولا يزال الصراع مستمراً. يضاف إلى ما تم ذكره سابقاً قرب إقليم عفرين من سواحل الطرف الشرقي للبحر المتوسط والذي اكتشف فيه مؤخراً مخزونات كبيرة من الغاز في المثلث بين المياه الإقليمية التركية والقبرصية والسورية14 ويطّل إقليم عفرين على المجال الحيوي لذلك المثلث.

إنَّ الأمر الذي زاد من وتيرة الصراع الدولي وانعكاسه على الأزمة السورية هو ما أفرزته الأزمة الروسية- الأوكرانية15 في شتاء عام 2006م المتمثلة بأزمة الغاز في أوروبا، وبرزت قدرة روسيا في الضغط على أوروبا عن طريق التحكم بواردات الغاز، وزاد من الاحتكار الروسي للغاز اجتياحه لإقليم "أبخازيا" الذي كان يوفر نسبة جيدة من الغاز في السوق الأوروبية، وبالتالي ظهر مفهوم جديد للصراع السياسي بين الدول عبر الاستخدام السياسي للغاز، وكانت ردة فعل الدول الأوروبية تتركز حول ضرورة تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، لذلك تبنت المفوضية الأوروبية مشروع "نابوكو" لنقل الغاز من آسيا الوسطى16 والقوقاز عبر تركيا إلى أوروبا دون المرور بالأراضي الروسية، علماً أنَّ فكرة هذا المشروع كانت مطروحة منذ عام 2002م من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الهيمنة الروسية على سوق الغاز في أوروبا وبتمويلٍ من شركات ألمانية ونمساوية وبلغارية وتركية ورومانية بدعمٍ أميركي. ومهما يكن تعتبر تركيا من أكبر المستفيدين من هذه المشاريع كونها العقدة التي تجمع بينها، الأمر الذي سيوفر لها مكاسب اقتصادية مهمة بالإضافة إلى لعب دور سياسي مؤثر في المنطقة وحتى على مستوى العالم عبر تحولها إلى سوق عالمية للبترول والغاز ويبدو أنَّ احتلال إقليم عفرين يعتبر جزء من هذه الاستراتيجية وتمنحها أوراق جديدة لفرض هيمنتها على المنطقة؛ إلا أنَّ عنجهية النظام التركي وسعيه وراء أوهام إحياء السلطنة العثمانية، وتبني إيديولوجية رجعية، إلى جانب الفوبيا الكردية التي تعاني منها الذهنية الفاشية التركية، دفعت بالنظام التركي إلى الانخراط في مشروع الهيمنة على المنطقة عبر وكلائه من جماعة الإخوان المسلمين وغيرها، الأمر الذي سبب توتر في علاقاته مع العديد من الدول من بينهم حلفائه الاستراتيجيين، كان من أبرز تداعياتها إخلاء قاعدة انجرليك

---

[13] "... والذي تم استخدامه لأول مرة في عام 2000م في مقالة نشرها روبرت أف.كندي شقيق الرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي في مقالة بعنوان "Syria: Another Pipeline War" والتي جلبت انتباه المحللين السياسيين واعتبروه مرجعاً...". عادل حبه، حرب النفط والغاز الدموية في سوريه، الحوار المتمدن-العدد: 5374 -2016/12/17. –
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=541617&r=0

[14] الكتاب السنوي IE.MED للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012 – مجموعة من الباحثين.

[15] د. أحمد علو (عميد متقاعد)، حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية، الموقع الرسمي للجيش اللبناني. –
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[16] من تركمانستان التي تمتلك رابع أكبر احتياطي من الغاز في العالم.

من قبل بعض دول الناتو كألمانيا، وعدم الاعتماد عليها في الكثير من العمليات العسكرية الجارية، وتأجيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، واتهام النظام التركي لحلفائه بتدبير الانقلاب العسكري الأخير في تموز من عام 2016م؛ واحتلال جزء من الأراضي السورية وما رافقه من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والتوجه الأمريكي إلى البحث عن حلفاء جدد في المنطقة، والتسبب بأزمة اللاجئين وتنامي الجماعات الأصولية المتشددة التي تهدد الأمن العالمي في المنطقة، وتراجع الديمقراطية في تركيا التي أساساً تعاني من ديمقراطية ضعيفة، بعد بعض المحاولات التي بُذلت لتمهيد الطريق أمام الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، بسبب هيمنة الفاشيين على القرار السياسي والعسكري للدولة التركية؛ يضاف إلى كل ذلك توقف مشاريع نقل الطاقة عبر تركيا بسبب الفوضى الأمنية التي تجتاح المنطقة والتي كان لتركيا دور رئيسي في تأجيجها، وبالتالي تعتبر تركيا من أكبر الخاسرين في ذلك، إلا أنَّ مطامح الرئيس التركي أردوغان أكبر من المصلحة الوطنية التركية فهو مهووس بالسلطنة العثمانية ويتبع خطوات في تحقيق ذلك من خلال اتباع استراتيجية تشير العديد من أفكارها إلى الميثاق الملي والبحث عن أتباع لها في المنطقة، ولعل جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات النقشبندية المنتشرة في عدة دول في الشرق الأوسط من أفضل الوكلاء الذين يمكن اعتبارهم كولاة للسلطان العثماني الجديد، بشكل خاص بعد تصفية أنصار خصمه الذي كان أقرب حلفائه "جماعة فتح الله غولان" أتباع الطريقة الدينية النورسية القوية مالياً على مستوى العالم، بسبب قدراتها المالية والتنظيمية الكبيرة، وذلك عبر استغلال الانقلاب العسكري الفاشل مؤخراً في تركيا والذي لا يزال حيثياته غامضة.

نتيجة لهذا الصراع بين القوى الرأسمالية على مصادر وأسواق الطاقة تطورت الأوضاع بشكلٍ دراماتيكي ليبلغ الصراع ذروته في سوريا، تجلّى ذلك في احتلال إقليم عفرين التي وقعت ضحية اتفاق بين شراسة أردوغان وتواطئ بوتين؛ إنَّ ما قامت به روسيا والقوى الدولية الأخرى من أعمالٍ عسكرية في سوريا، والتي ذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين السوريين، قد أوقفت مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، وكان إقليم عفرين الضربة القوية من المشروع الروسي في سوريا، إلا أنَّ هذا لا يعتبر كافياً ويتعين على بوتين أن يستمر في مد نفوذه وبذل المزيد من الجهد وبشكل خاص بعد اكتشاف مخزونات هائلة من الغاز في شرقي البحر المتوسط[17] والتي يمكن أن تشكل مصدراً بديلاً للغاز بالنسبة للغرب، وبالتالي ارتفاع وتيرة التوتر بشكل أكبر كونها تقع ضمن نطاق نفوذ حلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس الأمريكي، وبالتالي تبلور استراتيجية جديدة قد تنزف الطاقة الاقتصادية والعسكرية الروسية، كما أنَّ شراء ولاء أردوغان ليس كافياً ويمكن أن يغدر بالروس في أي لحظة، علماً أنَّ النظامين التركي والروسي يتجهان نحو الحكم الاستبدادي الشمولي، حيث أكدت التجارب على قصر عمر هذه الأنظمة نسبياً مقارنة مع الأنظمة التي تحترم الديمقراطية نسبياً.

لقد أصبحت القدرة على التحكم بموارد الغاز وخطوط نقله وممراته من المعايير الرئيسية للقوة الجيوسياسية العالمية، حيث أصبحت القوة الاقتصادية والعسكرية العمود الفقري للهيمنة، وتدل الوقائع على بروز مشهد جديد على الساحة الدولية يتمثل بهيمنة متعددة الأقطاب على الساحة الدولية متمثلة بمحاور وتحالفات متنافسة ضمن النظام الرأسمالي العالمي؛ ومن المتوقع أن يستمر الصراع الجيوسياسي والتجاذب السياسي في المنطقة سنوات طويلة مع استمرار مسلسل العنف المباشر عن طريق الخلايا التابعة لأجهزة الاستخبارات المختلفة، وعبر الوكلاء المحليين.

[17] حوض بحر إيجة بين تركيا وقبرص واليونان- المياه الإقليمية السورية واللبنانية والإسرائيلية/ الفلسطينية- المياه الإقليمية المصرية قبالة الدلتا.

إنَّ مسألة ضمان المصالح المتعلقة بالغاز والنفط لا يقتصر فقط على روسيا وتركيا والغرب، بل هناك الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تسعى إلى ضمان نفوذها في سوريا لتأمين الممرات اللازمة لتصدير ثروتها النفطية والغازية عبر سوريا إلى الأسواق العالمية وكسر الحصار المفروض عليها عبر أدوات الضغط التي تمتلكها هناك، ونفس الأمر بالنسبة لمصر ودول الخليج العربية.

أخيراً حتى لو لم يكن إقليم عفرين مدرجاً في ملفات المخططين الاستراتيجيين الأتراك من ناحية أهميتها الجغرافية في مشاريع نقل الطاقة، إلا أنّ أهمية الإقليم في هذا المجال برز في ثلاثة جوانب رئيسية؛ أولاً بروز الإقليم كوسيلة استغلها الروس لضمان أمن مشاريع الطاقة الروسية في صفقاتها مع النظام التركي، بسبب الخشية المتعلقة بمشاريع نقل الطاقة القادمة من الخليج ومصر والعراق وشرقي البحر المتوسط ؛ ثانياً سعي النظام التركي إلى منع الكرد من الاستفادة من الإقليم كممر محتمل لهذه الأنابيب إلى البحر المتوسط، وثالثاً امتلاك تركيا لورقة تأثير في مسألة الغاز المصدر إلى أوروبا بعد اتفاقها مع الحكومة الروسية.

بالنسبة للمجال الحيوي[18] في الاستراتيجية التركية.

إنَّ من أكثر المصطلحات التوسعية أو ذات صبغة استراتيجية حربية والتي ارتبطت بالنازية الهتلرية وعبّرت عنها مدرسة ميونخ[19]، هي تلك التي تُعبّر عن فكرة المجال الحيوي Lebensraum، والتي تفسح المجال للدول القوية بأن تمد جذورها الاقتصادية والسياسية فيها؛ تعددت النظريات السياسية التي تفسر الصراع الدولي، وتعد نظرية المجال الحيوي من أبرز تلك النظريات التي أتبعتها الدول الغازية لتبرير سياساتها التوسعية وبشكلٍ خاص ألمانيا في عهد النازية، ويعد الباحث الألماني "راتزل" من أبرز الذين طرحوا هذه النظرية، حيث فسَّر مفهوم المجال الحيوي للدولة بأنها أي الدولة ككائن حي ينمو ويتنفس، وكلما نمت الدولة أكثر ستحتاج إلى مساحة أوسع من الأرض، أي تبرير توسّع الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى لتأمين حاجاتها دون النظر إلى حاجات الشعوب في هذه الدول إلا بما يتناسب مع مصلحتها، بمعنى آخر إيجاد حلول لمشاكلها الداخلية السياسية والسكانية والاقتصادية والعسكرية وتعزيز موقعها وعلاقاتها. ولا يعد النظام التركي بعيداً عن هذه النظرية كونه لا يخفي مطامحه التوسعية على حساب الشعوب المجاورة، على الرغم من أنَّ أغلب الدول القوية وذات الماضي الاستعماري قد تخلت عن فكرة الاحتلال، وفضلت الهيمنة الاقتصادية والتهديد العسكري على الحكام وأصحاب النفوذ وطبقة الأوليغارشيين والارستقراطيين دون تماس مباشر مع الشعوب المستهدفة، وهذا ما يؤكده المفكر الأممي عبدالله أوج آلان[20] "...لم تُشّيد الدول القومية في الشرق الأوسط بالثورات، بل شُيدت بدعم وسَوقٍ من النظام المهيمن. والهدف الأولي لهذه الدول، هو استعمار شعوبها باسم

---

[18] المجال الحيوي بشكل عام هو عبارةً عن المساحة اللازمة لنمو واستمرار الكائن الحي وتم سحب هذا المعنى على الجانب السياسي للدول، ويمكن تعريفه كنظريةٍ سياسيةٍ...
المجال الحيوي من أكثر المصطلحات الجديدة التي عبرت عن آراء مدرسة ميونخ- التي تصادف أنها أيضاً كانت مهد ومكان ولادة النازية الهتلرية- هي مصطلحات توسعية أو ذات صبغة استراتيجية حربية

[19] رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (القاهرة)، ص68.
مدرسة ميونخ، مدرسة تهتم بالجغرافيا السياسية (جيوبوليتيكا)، قسمت الشعوب إلى شعب سيد، Hilfenvolk وهو الشعب الألماني — وشعوب مساعدة أو معاونة Herrenvolk وهم بقية الشعوب الأوروبية، من أبرز روادها "كارل هاوسهوفر".

[20] عبدالله أوج آلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص127.

هذا النظام وبأشد الأشكال صرامة. وكانت ناجحة في هذه الناحية... فسيطرة فريق يشكل عشرة بالمائة من نسبة السكان، ويكسب المال من المال في ظل هذا النظام، وتَحَكُّمه بجميع حقول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإبقاؤه التعصب القوموي والدِّينَويَّ في الأجندة دوماً بغية التستر على تحكمه؛ كل ذلك لا يدل على نماء البلدان، ولا على استقلال أممها. إذ، وبينما تحيا الشعوب أفظع مراحلها سوءاً، يُقام بصهر البقايا المتبقية من الثقافة الاجتماعية ضمن عجلة الدولة القومية..."؛ إلا أنَّ فكرة الغزو والاحتلال حاضرة في المشهد السياسي للشرق الأوسط وبشكلٍ خاص من طرف نظام أردوغان، وحجم القوات التركية المنتشرة في إقليم جنوب كردستان وشمال العراق، واحتلاله لإقليم عفرين وتهديداته المستمرة ضد قبرص وباجتياح روج آفا- شمال سوريا والتقارب مع روسيا يدل على الاستراتيجية التركية الجديدة، النابعة من استغلال الميثاق الملي العثماني الذي يعتبر روج آفا- شمال سوريا وإقليم جنوب كردستان جزء من الأراضي التركية، أو على الأقل تقع ضمن المجال الحيوي للدولة التركية، وبالتالي يقع إقليم عفرين ضمن هذا المجال الحيوي للنظام التركي الذي خلقه لنفسه، علماً أن الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال كان من الذين أهتموا بأفكار هذا الميثاق، حيث أكد المفكر الأممي عبدالله أوج آلان21 بأنَّ تورغوت أوزال كان يريد إعادة ربط الموصل وكركوك بالجمهورية التركية بروابط فيدرالية بموجب الميثاق الملي؛ فالنظام التركي يسعى من وراء ذلك إلى تأمين المصالح الاقتصادية الضيقة للطبقة الأوليغارشية22 الجديدة الحاكمة في تركيا والسعي إلى الهيمنة على مدينة حلب التي توصف بأنها من كبرى المدن الصناعية في الشرق الأوسط. فبسبب دخول أردوغان وأسرته إلى عالم الأعمال والمال لذا، فأنه يرى أي قوة مؤثرة أو منافسة للمصالح الاقتصادية تهديداً ومنافساً له، لذلك أعتبر إقليم عفرين هدفاً له بسبب أهميته بالنسبة لخطوط نقل الطاقة والتي تم ذكرها سابقاً، كما أن السيطرة على إقليم عفرين يعد أمراً ضرورياً للتخلص من مشكلة اللاجئين السوريين في المخيمات التركية عبر إقامة مستوطنات لهم في الإقليم المحتل وطرد سكانها الأصليين من الكرد منها في خطوة تندرج ضمن جرائم الحرب التي حددها نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية واتفاقية جنيف الرابعة عام 1947م، وكذلك إنهاء الحالة الديمقراطية فيها بسبب تعارضها مع مشروعه السياسي؛ مهما كانت مبررات أردوغان فأن احتلال أراضي دولة مجاورة وتشريد وقتل سكانها ونهب ممتلكاتها وتدمير بنيتها التحتية يعتبر خرقاً خطيراً للمواثيق الدولية والإنسانية، وستكلف المواطن والاقتصاد التركي غالياً، وبالفعل فقد العشرات من الجنود الأتراك لحياتهم وانخفضت الليرة التركية إلى مستويات قياسية نتيجة لهذه السياسة، ومن المتوقع تصاعد الأزمة الداخلية التركية وتزايد خسائرها. ما تم ذكره يُبين أهمية التورط التركي في إقليم عفرين لصالح بعض القوى الدولية الساعية إلى الهيمنة على الدولة التركية من خلال توظيف ممارسات وانتهاكات الدولة التركية ضدها خدمة لأجندات خاصة بها.

بالنسبة للسكان والتاريخ والاقتصاد.

يمتاز إقليم عفرين بالتنوع الاجتماعي والديني، حيث تقطن فيه مجموعات دينية مختلفة منذ مئات السنين، وهي تشكل إحدى المراكز الرئيسية التي استقر فيها أجداد الكرد من الميتانيين والهوريين/الحوريين قبل الميلاد بألفي سنة نظراً لطبيعتها الجبلية وتربتها الخصبة ووقوعها ضمن جغرافية كردستان القديمة، ولا يزال أحفادهم يقطنون فيها، وتعد سجلاً يحفظ تاريخ أجداد الكرد عبر الآثار المنتشرة فيها والتي تعود إلى العصور القديمة- الفترة الميتانية والهورية والحثية في شيراوا وعنداره ونبي هوري وغيرها؛ يضم الإقليم أديان ومذاهب متنوعة كالمسلمين (السنّة

[21] نفس المرجع السابق- ص376.

[22] وتم تسميتها بالأوليغارشية كونها قمعت جميع معارضيها وغيرت الكثير في نظام إدارة الدولة التركية وهيمنت عليه.

والعلويين) والمسيحيين (الأرثوذكس والكاثوليك والموارنة) والإيزديين، وقد تعايشوا بجوار بعضهم بسلام ووئام؛ وعلى الرغم من تعرض الإقليم لسياسة الصهر القومي من قبل النظام البعثي إلا أنَّ الشعب في إقليم عفرين لا يزال يتمسك بهويته الإقليمية (المناطقية) ويعتزون بكرديتهم، حيث تعتبر عفرين منطقة كردية وتشكل إحدى الدلائل الأكيدة على أن الكرد أحد السكان الأصليين لشمال سوريا. إلى جانب امتلاكها اليد العاملة المتمرسة في مختلف الأعمال؛ وقد تحولت إلى ملجأ آمن لأكثر من 000 300 لاجئ ونازح للمدنيين الفارين من مناطق التي تشهد اقتتال دموي على السلطة بين فصائل المعارضة على اختلاف عقائدها والنظام السوري.

ومن ناحية أخرى يعد الإقليم ذو مجال حيوي هام لأقصى شمال غرب سوريا من عدة نواحي، كونه يعتبر من المناطق الغنية بالثروة الزراعية والحيوانية والمائية، وهو ذو مواسم انتاجية طوال السنة، ويعد مصدراً لعددٍ من المواد الأولية اللازمة للمعامل والورشات الصناعية في حلب وغيرها، وكذلك يعد ممراً بين تركيا وحلب كونه محاط بثلاث جهات بالحدود السياسية التركية؛ كما ويعد المصدر الرئيسي للزيتون في البلاد، إلى جانب انتشار معامل الصابون والألبسة القطنية ومعاصر الزيتون وورشات الخياطة فيه، لذلك فهو مهم للنظام السوري أيضاً، وهو ذو أهمية استراتيجية لأجزاء كردستان الأربعة كونه يشكل أهم بوابة إلى البحر المتوسط، وهو ذو موقع مهم كونه يتوسط المسافة بين منبج وغربي حلب والبحر المتوسط، ومن يسيطر على هذا الممر سيحقق الكثير من المكاسب العسكرية والاقتصادية على المستوى المحلي وحتى الإقليمي خلال الأزمة السورية، وتبرز أهميته أيضاً بكونه الجزء الرئيسي للصفقة التي أبرمت بين نظام أردوغان وروسيا مقابل سيطرة النظام على كامل العاصمة دمشق وريفها. أي أنَّ أهمية الإقليم تعادل أهمية دمشق في الحسابات السياسية للأنظمة التركية والسورية والروسية والإيرانية.

بالنسبة للجانب العسكري.

كما تم ذكره سابقاً يعتبر إقليم عفرين خط الدفاع الأول عن حلب وريفها ضد أي غزو أو هجوم من الشمال، ووفرّ الإقليم تأمين ممرات لوجستية لمساعدة المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى المحاصرين في مدينتي نبل والزهراء الشيعيتين من قبل القوى الأصولية المتشددة، ويعتبر أيضاً خط الدفاع ضد أي هجوم على مناطق روج آفا- شمال سوريا من الجهة الغربية، ويمتلك الإقليم قوة عسكرية وطنية متماسكة ومنضبطة، والمتمثلة بوحدات حماية الشعب والمرأة YPG/YPJ، كما أنه على تماس مباشر مع خطوط المواجهة بين القوى المتصارعة في شمال غربي سوريا، بل تتوسط هذه القوى، كالجيش التركي والمرتزقة من الميليشيات الإسلامية المختلفة والجيش الحر- التي تحتل مدن إعزاز والراعي والباب وإدلب وغيرها- والقوات الروسية والحرس الثوري الإيراني وقوات النظام السوري في تل رفعت والعريمة ونبل والزهراء وحلب، وبالتالي من يحتل عفرين سيحرز خطوة مهمة في مجال ترجيح ميزان القوة لصالحه بشرط منع أية مقاومة فيه؛ وبعد الهزائم والتنازلات المتتالية للمعارضات السورية (الجيش الحر والإخوان المسلمين وداعش وجبهة النصرة وأخواتها)، ونجاح صفقات ترحيل مسلحي المعارضة إلى الشمال السوري، أصبح إقليم عفرين من المناطق المرشحة لاستقبال هذه الميليشيات وعائلاتهم، ومن ثم تصفية بعضها التي لا تتناسب مع أجندات الدول التي ترعاها عبر ضربها ببعضها، أو استنزافها كميليشيات مرتزقة في حروب مع قوات سوريا الديمقراطية. بالإضافة إلى أنَّ وحدات حماية الشعب والمرأة YPJ/YPG وقوات سوريا الديمقراطية وغيرها في الإقليم ليست قوة دينية ولا جهادية، بل قوى ديمقراطية وعلمانية وذات قاعدة شعبية واسعة، لذلك تعتبر حليفاً مرغوباً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على حد سواء في منع تمدد القوى الأصولية والمتشددة والإرهابية، كما أنها تشكل قلعة حصينة وسط قوى أصولية وإرهابية.

وأيضاً يوجد في الإقليم قاعدة جوية مطار (منغ) العسكري، كما أنَّ جانب الطبيعة الجبلية للإقليم تساعد على تعزيز قوة المقاومة، وكذلك يشكل الإقليم حاجزاً بين القوى التابعة لتركيا في إعزاز ومحيط إدلب، وبالتالي فهو جسر مهم لربط المنطقتين ببعضهما، وكذلك يشكل حاجزاً أمام تمدد القوى الأصولية المتشددة باتجاه أوروبا.

بالنسبة للجانب السياسي.

يعتبر إقليم عفرين جزءاً مهماً من روج آفايي كردستان - شمال سوريا، وهي من أوائل المناطق السورية التي تبنت نظام الإدارة الذاتية الديمقراطية، وتعد عاملاً حيوياً في مشروع الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، حيث تعد البقعة الديمقراطية الوحيدة في شمال غرب سوريا؛ وقد كان الإقليم حاضراً في الصفقات الاستراتيجية بين روسيا وتركيا، وهذا ما يؤكد أيضاً على مبادلته بالغوطة الشرقية في ريف دمشق، فالإقليم يشكل ثقلاً في ميزان القوى غربي نهر الفرات مع النفوذين الروسي والإيراني وورقة لجذب تركيا إلى حلف روسيا؛ ومن ناحية أخرى من المفيد أن نتذكر بأنَّ إقليم عفرين يقع ضمن نطاق الميثاق الملّي، حيث يشكل الميثاق الملّي العثماني ركيزة أساسية في الاستراتيجية التركية والعقيدة العسكرية الجديدة غير المعلنة في تعاملها مع شعوب المنطقة؛ حيث يؤكد الميثاق على مجموعة من النقاط الرئيسية أهمها اعتبار الأمة العثمانية (الوهمية) جزءاً لا يتجزأ، وتم وضع خارطة للأراضي التي سيتم استعادتها والذي يضم الجغرافيا التركية الحالية وقسماً من الأراضي البلغارية واليونانية وإقليم جنوب كردستان بما فيها الموصل وسهل نينوى، وشمال غربي سوريا، وروج آفا- شمال سوريا، إلا أنَّ هذا الميثاق لم يدخل في حيز التنفيذ وأصبح بحكم الملغي بعد توقيع اتفاقية لوزان 24 تموز 1923م، وبسبب قضاء مصطفى كمال أتاتورك على السلطنة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية ذات النزعة اليمينية الفاشية، والذي أنهى أيضاً حالة الإسلام السياسي في إدارة البلاد، مع الاستمرار في استغلاله لضمان هيمنة السلطة التركية على الشعوب القاطنة في الجغرافيا السياسية التركية، ومارس سياسة الصهر القومي ضد الأثنيات الموجودة في شمال كردستان وتركيا؛ وبعد صعود تيار الإسلام السياسي الجديد في البلاد بدأ الحنين يتجدد من قبل بعض النخب الغنية والساعية وراء السلطة إلى السلطنة العثمانية، ووصل هذا الشعور إلى ذروته بعد وصول حزب العدالة والتنمية AKP إلى السلطة في تركيا، حيث سعى النظام الجديد بشكل غير مباشر إلى تبني هذا الميثاق، عبر دعم أتباع محليين له، فنجحت في إقليم جنوب كردستان عبر بعض العائلات الإقطاعية المحسوبة على التيار النقشبندي، واستطاعت من خلالها التحكم في الحياة السياسية والاقتصادية للإقليم إلى درجة التدخل في إفشال الاستفتاء الذي تناول استطلاع الآراء بخصوص استقلال إقليم جنوب كردستان عام 2017م، وكذلك بلغ النفوذ التركي إلى درجة عقد صفقات مع تنظيم داعش في الموصل من خلال تحرير الرهائن الأتراك في المدينة بعد استيلاء التنظيم عليها، علماً أن نظام أردوغان لم يقم بحملة جدّية ضد التنظيم طوال سنوات تواجده، وقد كشفت وزارة المالية الأمريكية23 في 9 شباط 2018 تفاصيلاً عن شبكة لتنظيم داعش الإرهابي كانت تعمل على شراء طائرات صغيرة مُسيرة يستخدمها التنظيم في قتاله في العراق وسوريا، وتم الإعلان عن ثلاثة مصانع في الفلبين والصومال وتركيا كمصانع لدعم الإرهاب، حيث كانت إحدى الشركات التي تدير فرعاً لها في أنقره تستخدم من قبل تنظيم داعش لشراء طائرات مُسيرة ومعدات تابعة لها بمبلغ 500000 دولار، وكانت الشركة تعمل أيضاً في مدينة الميادين قرب ديرالزور، علماً أنَّ مثل هذه الشركات

[23] نظرة على الجهاد العالمي 8-14 شباط\فبراير 2018؛ أهم أحداث هذا الأسبوع- مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت؛ في مركز تراث الاستخبارات (م.ت.س). – https://www.terrorism-info.org.il/ar

خاضعة لرقابة وإشراف جهاز المخابرات التركي بسبب حالة الطوارئ والاستنفار الأمني، وكان لهذه الطائرات تأثير كبير في مهاجمة وحدات قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب أثناء تحرير المناطق من قبضتهم؛ واستطاع نظام أردوغان تحقيق بعض المكاسب في شمال غربي سوريا في كل من مناطق غربي الفرات الشمالية وحلب وإدلب، إلا أنه لم يحقق أي مكاسب في المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية الديمقراطية لعدم وجود الحاضنة الشعبية الرجعية له، وأيضاً لم يحقق أي إنجاز في الأراضي البلغارية واليونانية، وبالتالي فإنَّ مشروعه لا يمكن أن يطبق إلا عبر وكلاء محليين من المتمثلين بالتيار السياسي الإسلامي الدوغمائي بمختلف توجهاته الإرهابية والأصولية والرجعية، وهي أيضاً فشلت بدورها في تمرير الأجندات الأردوغانية، وبالتالي لم يبقَ أمام نظام أردوغان سوى التدخل العسكري المباشر، وبالفعل شنّ عملية عسكرية ذات طابع ديني على إقليم عفرين، وهدّد باجتياح مناطق روج آفا- شمال سوريا، وتزامن ذلك بتنفيذ عملية عسكرية داخل أراضي جنوب كردستان، ولا يوجد حاجز أمام طموحاته الاستبدادية سوى القوى المنضوية تحت سقف فلسفة الأمة الديمقراطية.

إنَّ الميثاق الملّي ميثاق عثماني ليس له أي قيمة قانونية، بسبب رفض الحكومات التركية المتعاقبة لتحمل مسؤولية قرارات السلطنة العثمانية، كالمجازر التي ارتُكبت بحق المسيحيين من الأرمن والسريان في عهد السلطنة العثمانية، إلى جانب الرفض القاطع لشعوب المنطقة لهذا الميثاق، حيث احتاجت السلطة التركية بمختلف مراحلها إلى قتل الآلاف من تلك الشعوب لفرض هيمنتها على تلك المناطق، والأهم من ذلك فإنَّ اتفاقية لوزان مع نظام أتاتورك أبطلت مشروعية هذا الميثاق كما يؤكد المفكر الأممي عبدالله أوج آلان على ذلك[24] "...كانت معاهدة لوزان برعاية الإنكليز واليهود مع أتاتورك ضربة قاضية للميثاق الملي ليبدأ بعدها الثورات بعد عام 1925 وتبدأ عملية إبادة الكرد بشكل ممنهج..."؛ كما إنَّ المنطقة لم تكن ملكاً للعثمانيين القادمين من آسيا الوسطى بل دخلوا إليها كمرتزقة ومحتلين، لذلك لا تمتلك أي حقٍ تاريخي أو ثقافي بالتسلط على شعوب المنطقة، كون هناك شعوب أصيلة استقرت في هذه المنطقة منذ آلاف السنين ولاتزال مستمرة في الوجود والحياة، ويشبّه الكثير من الرجعيين الأتراك ميليشيات الجيش الحر ودرع الفرات المشاركة بالعدوان على إقليم عفرين بالقوات التي وقفت إلى جانب السلطنة العثمانية أثناء خوضها للحرب العالمية الأولى ضد إنكلترا وحلفائها بشكلٍ يطمس الكثير من الحقائق ولعل تحليل المفكر الأممي عبدالله أوج آلان لهذه الحقيقة يوضح الكثير من الغموض حيث يقول[25] "...لدى تقييم سياق 1925-1940، يتعين الإدراك على أفضل صورة أن إنكلترا آنئذٍ كانت قوة مهيمنة عالمية، وإنها لم تنهزم في حرب التحرير الوطنية (التركية)، بل لجأت فقط إلى تغيير صفها انطلاقاً من مصالح النظام. أي انَّ الجمهورية لم تؤسس ضد إنكلترا، بل –وعلى النقيض- شُيدت بدعم ومؤازرة معينة منها. إذ كان لإنكلترا هدفان من ذلك: أولهما؛ كان الإبقاء على تركيا في وضع توازن استراتيجي على الطريق الجنوبي للاتحاد السوفيتي الهارع حينها وراء الثورة العالمية. وثانيهما، كان جرّ الدولة القومية التركية الجديدة إلى حدود ضيقة لا تشكل فيها خطراً يهددها. ومعاهدة لوزان هي ثمرة هذا الموقف. وما تبقى من الأمر مجرد دعاية لنصر زهيد..."، كما أنَّ التشبيه يفتقر للكثير من المنطق والموضوعية كونهم لم يواجهوا في إقليم عفرين سوى قوة صغيرة مؤلفة من أبناء الإقليم بأسلحتهم التقليدية الخفيفة مع صمت دولي صُبّ في صالح نظام أردوغان؛ وهذا ما يبرز رهبة إقليم عفرين في ذهنية نظام أردوغان وأتباعه.

---

[24] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص176.

[25] نفس المرجع السابق، ص179.

بالنسبة للجغرافيا السورية لا يمتلك إقليم عفرين تلك الأهمية السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها المدن السورية الكبرى كـ دمشق عاصمة البلاد، وحلب العاصمة الاقتصادية واللاذقية وحمص وحماه وإقليم الجزيرة ودير الزور والبادية[26] وغيرها؛ إلا أنَّ الأهمية الاستراتيجية لمنطقة ما تعود إلى كل من يهتم بها، فغالبية الشعب في الإقليم يعتنق فلسفة الأمة الديمقراطية ويرفض كل أشكال الفكر الرجعي والشوفيني، وهذا ما يشكل أهمية كبيرة للقوى الديمقراطية التقدمية في سوريا والشرق الأوسط وبشكل خاص روج آفا- شمال سوريا، فهم متمسكون بالقيم الديمقراطية وينبذون الدوغمائيات الدينية والشوفينية، وقد لاقت معظم الحركات اليمينية والدينية الفشل في الإقليم ولم تستطع إيجاد الحاضنة الشعبية لها كما ذكرنا سابقاً، على الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان الإقليم من الكرد السنّة. لذلك يعتبر القضاء على هذا المجتمع ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للعقيدة التي يتبناها نظام أردوغان لتنفيذ مشاريعه الفاشية والأصولية وهو مهمٌ أيضاً لكلٍ من النظامين الإيراني والسوري؛ بشكل خاص بعد تحول الإقليم إلى ركن مهم في الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا والتي تؤرق مشروع السلطة المركزية الشمولية التي يسعى إليها نظام أردوغان ومن بعده النظامين الإيراني والسوري، وذلك بعد إعلان طرح الفدرالية في آذار من عام 2016م، وبالتالي تحولت إلى ورقة هامة بيد النظام السوري وحلفائه الروس والإيرانيين لابتزاز تركيا والتقرب منها، والحصول على تنازلات مهمة منها، وبالفعل تم ذلك عبر عقد سلسلة من الصفقات في مؤتمرات سوتشي وآستانا، مستغلين مخاوف أردوغان من الفوبيا الكردية.

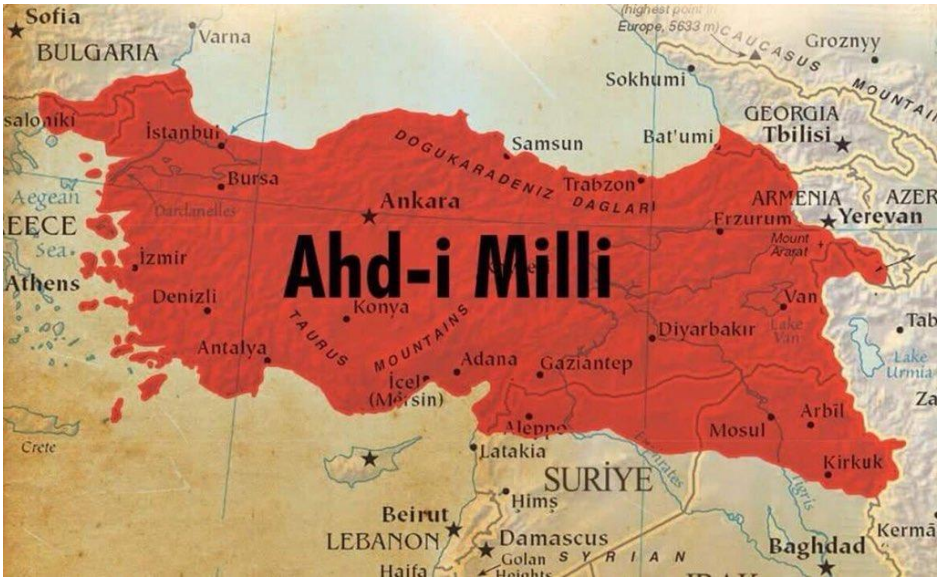

الخارطة في المساحة الحمراء اللون تحوي على المناطق التي تسعى تركيا إلى احتلالها بموجب الميثاق الملّي الصادر عن السلطنة العثمانية

[26] تمتلك البادية مناجم كبيرة من الفوسفات، إلى جانب موقعها الذي يقع على الطريق الاستراتيجي (طهران- بغداد- دمشق- بيروت) إلى جانب محاذاتها لنهر الفرات من جهته الشرقية، وفي جهتها الجنوبية على الحدود الأردنية توجد قاعدة التنف الأمريكية.

بالنسبة للكرد يعتبرون إقليم عفرين أرض آبائهم وأجدادهم، وهي بمثابة قطعة من جسد الشعب الكردي، لذلك فإنَّ مشروع التطهير العرقي من أجل تغيير ديمغرافية الإقليم حاضرة في إستراتيجية أردوغان، تماماً كما طبقها هو وأسلافه في شمال كردستان، وحاول تطبيق ذلك في إقليم الجزيرة وكوباني في إقليم الفرات إلا أنه فشل في هذا الأمر.

ومن ناحية أخرى يحاول أردوغان تبرير احتلاله لإقليم عفرين سياسياً من خلال محاولة إقناع الرأي العام بأنه يسعى إلى إنشاء منطقة آمنة خالية من الإرهابيين، ولكنه يبدوا عاجزاً عن جعل أفكاره تلقى القبول للرأي العام الديمقراطي، لأنها تتناقض مع الحقيقة، فكيف سيتم إقامة منطقة آمنة خالية من الإرهابيين وبنفس الوقت يقوم بقتل وتهجير القوى الديمقراطية منها ويتم توطين أكثر الجماعات إرهاباً في الشرق الأوسط من داعش وجبهة النصرة وجماعة الإخوان المسلمين والميليشيات الأصولية الأخرى كأحرار الشام ولواء التوحيد وغيرها في الإقليم، حيث يبدو نظام أردوغان ذو تأثير كبير على هذه المجموعات، فقد استطاع أن يجمع تلك الميليشيات ويحصل منها على تنازلات مهمة وفرض حل يخدم أجندات أردوغان داخل سوريا وفي مؤتمرات سوتشي وآستانا. إلا أنَّ أهم التحديات التي ستواجه أردوغان هي قدرته على كسب المزيد من ثقة روسيا وإيران والنظام السوري، حيث تنتظر تلك القوى من نظام أردوغان التخلص من تلك الميليشيات الأصولية، وبما أن نظام أردوغان غير قادر على استضافة تلك الميليشيات داخل الأراضي التركية، بالتالي تعتبر فكرة توطين تلك القوى في جزء من أراضي روج آفا- شمال سوريا فكرة مقبولة لكل من تركيا وإيران والنظام السوري حيث أن القاسم المشترك الرئيسي لتلك القوى هو إبادة الشعب الكردي وأيّ مشروع ديمقراطي، إلا أنَّ تداعيات ذلك سينعكس سلباً بالتأكيد على الأمن الأوروبي، كونه بغياب قوة ديمقراطية رادعة ستتمكن تلك التنظيمات الأصولية من إرسال عملائها إلى أوروبا عبر الأراضي التركية أو عبر البحر المتوسط لتنفيذ عمليات إرهابية ضد المدنيين الأوروبيين وحتى الوصول إلى روسيا والأمريكيتين، وبالفعل فإنَّ العديد من الذين نفذوا أعمالاً إرهابية في عدد من الدول الأوروبية تلقوا تدريباتهم في معسكرات مغلقة في مناطق سورية تسيطر عليها قوى أصولية تابعة لتركيا كجزء من المعارضة السورية، وبالتالي أمام الأوروبيين أيام قاسية نتيجة لصمتهم تجاه العدوان الذي تعرض له إقليم عفرين.

إقليم عفرين في العقيدة العسكرية والأمنية والسياسية التركية الجديدة.

الكيان السياسي التركي الحالي كيان قديم، يقدر عمره بحوالي خمسمئة سنة، إلا أنَّ بداية ظهور الأتراك على الساحة السياسية للشرق الأوسط كان منذ أيام الخليفة العباسي المعتصم بالله، وتطورت الحالة السياسية لهم باجتياح المغول للمنطقة وقيام الدولة السلجوقية حوالي عام 1037م ومن بعدها دولة المماليك حوالي 1250م وكان للكرد دورٌ مهم في ذلك، فلقد تطورت العلاقات السياسية بين الكرد والأتراك إلى درجة كبيرة فسرّها المفكر الأممي عبدالله أوج آلان بالشكل التالي27 "...من هنا، فسيدرك أيضاً المنطق الاستراتيجي الأساسي الكامن في العلاقات الكردية- التركية، إذا ما حللنا معركة ملازكرد بمنوال سديد. الوضع كالتالي باختصار: كان الكرد بحاجة إلى حلفاء أشداء للتمكن من الحفاظ على وجودهم وتطويره في وجه الغارات الرومانية والبيزنطية الآتية من الغرب والشمال. وقد رأوا هذه المقدرة في القوى العربية- الإسلامية. وهذه الحاجة الأمنية هي إحدى الدوافع الأولية الكائنة وراء اعتناقهم السريع للإسلام، بناء على العلاقات التي عقدوها مع القوى العربية، إلى حين وفود الأنساب التركية؟ إلى المنطقة. وحاجة هذه الأخيرة إلى موطن جديد، إما

27 عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص114.

أنها كانت ستزج بهم في حرب مع الكرد، صائرين بذلك قوة محتلة؛ أو أنهم في حال استحالة ذلك كانوا سيشيدون أماكن سكن مستقرة، بعد الاتفاق مع الكرد لدحر الإمبراطورية البيزنطية غرباً. هكذا خاض كلا الطرفين معركة ملازكرد بناء على هذا المنطق الاستراتيجي. أي أنّ الحرب كانت- بكل تأكيد- معركة مشتركة بين الكرد والأتراك في وجه الإمبراطورية البيزنطية. ونتائج هذه الحرب ساطعة جلياً: فقد فتحت أبواب الأناضول أمام الأنساب التركية، ليبدأ بذلك عهد تاريخي جديد. في حين تخلص الكرد من قوة معيقة تاريخية، لطالما قمعتهم وفرضت عليهم التراجع منذ قرون عديدة. وقد أدى الإسلام وظيفة المؤونة المغذية لهذه العلاقة..."؛ إلا أن العصر الذهبي لهم بدأ بقيام الكيان العثماني28 حوالي عام 1326م، الذين استطاعوا احتلال مساحات شاسعة من شرقي أوروبا وشمال أفريقيا وأقصى غربي آسيا، حيث تمحورت استراتيجيتهم بإبادة أي قوة منافسة لهم واستعباد الشعوب بالقوة وباسم الدين، ووصل النظام الاقطاعي للمنطقة في عهدهم إلى ذروته29، حيث يرى المفكر الأممي عبدالله أوج آلان30 "...انطلاقاً من المساوئ الظاهرة للوسط في آسيا الوسطى، سواء مناخياً أم اجتماعياً، باشرت الأنساب التركية بتسريع هجراتها صوب الشرق الأوسط مع حلول القرن العاشر، بحثاً عن مواطن جديدة تتمكن من المكوث فيه بصورة دائمة...لقد كان أهم الجنود الانكشاريين من أصول تركية لدى السلاطين العباسيين العرب. وبهذه الطريقة، ما كان إلا للأتراك المقاتلين الأشاوس والنخبة أن يقطنوا هناك..."؛ وعلى الرغم من تحرر العديد من الشعوب من تحت قبضتهم وانحسار سلطنتهم في بداية القرن العشرين، إلا أنهم استطاعوا الحفاظ على كيانٍ لهم في جغرافيا تضم مناطق استانبول والأناضول وشمال كردستان وشمال قبرص، وهم في سعي محموم للحفاظ على سلطتهم بأيّ ثمنٍ كان، فشنوا حملات جينوسايد31 ضد المسيحيين ومن بعدهم الكرد، وشاركوا في حربين عالميتين، وغيرها من الأعمال التي يطول الشرح فيها؛ لذلك ليس من الصواب فصل الاستراتيجية والسياسة التركية الحالية عن ماضيها الممتد لمئات السنين في المنطقة.

هناك مجموعة من الدوافع والأهداف التي تعتبر جوهر العقيدة الأمنية لنظام أردوغان، والتي بموجبها تم استهداف مناطق روج آفا- شمال سوريا مرات عدّة وبشكل مباشر وغير مباشر.

---

[28] ورد في كتاب تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الأول؛ للباحث روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي- ص17 وبقلم ايرين بيلديسينو ***"يخيم ضباب كثيف على بدايات الدولة العثمانية، فعثمان، الذي سميت السلالة الحاكمة باسمه، لا يدخل مسرح التاريخ إلا بمناسبة معركة بافيوس 1302م والتي تحدث عنها أحد المعاصرين لها، وهو المؤرخ باشيمير، ونحن نعرف أن والده كان يدعى إرطُغرول، فقد عثر على عملات معدنية مضروبة باسم عثمان بن إرطُغرول، كما يشير سجل عثماني يرجع إلى أواسط القرن الخامس عشر إلى وقف أنشئ ترحماً على روحه في سوجوت (سُيُوط)، وهي بلدة ما زال بوسع المرء زيارة قبره فيها. أما ما عدا ذلك فلا مفر من ترك روايته للأساطير..."***.

[29] عبدالله أوج آلان، من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية (المرافعات المقدمة إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية)، الجزء الأول؛ ص473.

[30] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص112.

[31] الجينوسايد تطلق على العملية التي تتسبب بالقتل الجماعي أو الإبادة الجماعية لشعب أو أقلية أو طائفة ما، وقمعها من جذورها من مختلف النواحي الثقافية والاجتماعية وغيرها، كما أنها تعني القتل والتطهير العرقي والفناء الجماعي. وقد ظهر مصطلح (جينوسايد) في قاموس القتل الجماعي بعد عمليات(هولوكوست) أي الحرق الجماعي لليهود على يد النازيين في ألمانيا حينما اعتبروا اليهود قمل دون مستوى البشر، والمتمدنون من سكان البارغواي اعتبروا السكان السود الاصليين فئران مسعورة والبيض في جمهورية جنوب افريقيا اعتبروا السود الاصليين قردة. (المرجع: جارد دايموند – صعود وسقوط الشمبانزي الثالث – ترجمة عبد الخالق حسين.).

يمكن تلخيص العقيدة الأمنية للكيان التركي من خلال تحليل السياسات التركية المتبعة منذ ولادة الدولة التركية بالشكل التالي؛ تعتبر تركيا دولة ذات وزن إقليمي ودولي، وهي وريثة السلطنة العثمانية التي حكمت المنطقة قرابة أربعمئة سنة، وكان لها دور في الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرقي أوروبا وكردستان في تلك الفترة ولا يزال تأثير ذلك مستمراً إلى اليوم. على الرغم من سعي أتاتورك إلى إلغاء الإسلام في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التركية إلا أنَّ غالبية الشعب ظلَّ متمسكاً بالعقيدة الإسلامية، لذلك يعتبر الإسلام جزء لا يتجزأ من السياسة التركية لترسيخ سلطتها وضمان وجودها، فبفضل استغلال الإسلام تحول الأتراك من مرتزقة وأتباع إلى أصحاب دولة، على الرغم من أنّه جاء في مقدمة الدستور التركي المعدل32 لعام 2011م "مؤكدا على الوجود الأبدي للوطن التركي والأمة التركية والوحدة غير القابلة للانقسام لدولة تركيا السامية، فإن هذا الدستور، متوافقاً مع مفهوم الوطنية الذي طرحه مؤسس جمهورية تركيا، أتاتورك، القائد الخالد والبطل الفذ، ومع إصلاحاته ومبادئه؛... وأن المشاعر الدينية المقدسة لا تُضمَّن في شؤون الدولة وسياستها كما يشترط مبدأ العلمانية... "؛ علماً أنَّ العقيدة القتالية لدى المسلمين تتمحور حول الجهاد وشعار النصر أو الشهادة والفوز بالجنة من أجل نشر الإسلام ومحاربة الذين لا يتقبلون العقيدة الإسلامية، هذا الأمر أصبح العمود الفقري لكل من يحاول استغلال الدين في تحقيق طموحات سلطوية واستبدادية؛ حتى أنّه تم استغلال الدين من قبل بعض القادة العسكريين الغربيين المشهورين كنابليون وهتلر؛ فأثناء تواجد القوات النازية في شمال أفريقيا كانت الدعاية الألمانية الناطقة باللغة العربية، وكذلك العملاء الألمان يروجون بأنّ هتلر سليل النبي "محمد" وقد اعتنق الاسلام، وأصبح يلقب هتلر "بأبو أحمد"، وهدفه المقدس تحرير جميع الشعوب العربية من سلطة الإمبرياليين الغرباء، وذلك لاستمالة العرب، والخصوصية الدعائية كانت العداء لليهود، ونفس الأمر بالنسبة لنابليون الذي روجت الشائعات بأنه اعتنق الإسلام أثناء حملته على مصر ولُقِبَ بـ "علي بونبارتي باشا"33.

في عام 1998م أتهم المدّعي العام التركي34 أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية الأمر الذي تسبب بسجنه ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية، إلى جانب المنع من الترشح للانتخابات العامة، وصدر بحقه حكماً بالسجن لمدة أربعة أشهر، بدعوى تأجيج التفرقة الدينية في تركيا، وذلك بعد إلقاءه خطاباً أمام حشد من الناس مقتبسة من ديوان الشاعر الإسلامي التركي "ضياء كوكالب"، ومنها هذه الأبيات:

"مساجدنا ثكناتنا

قبابنا خوذاتنا

مآذننا حرابنا

والمصلون جنودنا

هذا الجيش المقدس يحرس ديننا..."

---

[32] دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011- ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة؛ تم اعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح constituteproject.org باستخدام المحتوى المقدم بسخاء من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ومن نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة.ـــ https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar

[33] خالد الرشد، كيف يتحكمون بعقولنا؟ آليات التأثير الدعائي النفسي من العصور القديمة حتى يومنا هذا- قناة روسيا اليوم.

[34] مجلة الفكر العسكري- السنة الخامسة والأربعون –العدد الأول كانون الثاني –شباط-آذار 2017م.

يرى الباحث الفرنسي "تيري ميسان"35 نظام أردوغان بالشكل التالي " الرئيس أردوغان هو سليل (رؤيا الملة)، الميليشيا الإسلامية التي كانت تدعم الجهاديين في روسيا في تسعينيات القرن الماضي... في عام 2012، تولى الرئيس أردوغان مهمة تنسيق الشبكات الجهادية، خلفاً للأمير بندر بن سلطان... وفي العام التالي 2013، حلَّ الرئيس أردوغان مكان حمد، أمير قطر، في رعاية جماعة الإخوان المسلمين. ثم أقام في مدينة أزمير مقراً لقيادة القوات البرية لحلف شمال الأطلسي (لاند كوم)،، التي تقوم بتنسيق الحرب على سوريا... في عام 2014، شاركت حكومة أردوغان في تحوُل الإمارة الإسلامية في العراق، من خلال تزويدها بثمانين ألف مقاتل من الجماعة النقشبندية في العراق، التي سبق أن أسست "رؤيا الملة" التركية..."؛ لذلك ومع مجيء حزب العدالة والتنمية AKP إلى سدة السلطة في الدولة التركية تم توظيف البُعد الديني في العقيدة العسكرية والأمنية التركية من جديد وبشكلٍ أعمق، والتي قام مؤسس الدولة التركية أتاتورك بإلغاء الطابع الإسلامي لإدارة الدولة، بشكل يُفسر بأنه بداية انقلاب على ما بناه أتاتورك، وتبرير التوسع تحت ستار الميثاق الملي العثماني، ومهاجمة الشعوب الأخرى المعارضة عن طريق المرتزقة والجماعات الإرهابية، ومحاولة فرض نفوذها على الدول الإقليمية؛ في هذا السياق يحلل المفكر الأممي عبدالله أوج آلان علاقة الدين بالسياسة ضمن إطار السلطة التركية بالشكل التالي36 "...عجزت التقاليد الإسلامية السلطوية المصبوغة بالطابع البرجوازي عن تخطي موقف التركياتية البيضاء، بل وسلكت موقفاً متخلفاً عنها. حيث لجأت إزاء الوجود الثقافي الكردي إلى التقاليد الإسلامية أيضاً، فضلاً عن اتباع الأساليب العلمانية الحداثوية؛ مطبقة بذلك القومية بعد إضفاء طابع أكثر تشدداً وتزمتاً عليها تحت اسم جمعية الإسلام التركي. إذ أدرجت محفزات الإسلام التركي في جدول الأعمال، عندما لم يفِ التتريك العلماني بالغرض في عملية التصفية على وجه الخصوص. واستخدمت جميع الوسائل الدينية، تتقدمها الطريقتان النقشبندية والقادرية، كوسائل إبادة ثقافية في هذا الصدد. وبالأصل، فقد وظفت مؤسسة "رئاسة الشؤون الدينية" في خدمة العلمانيين منذ تأسيس الجمهورية. ونخص بالذكر وضع الثقل على استثمار الدين بالطراز التآمري، بالاستفادة من ارتباط الكرد بالثقافة الدينية. أما مزايا المقاومة التقليدية للطرائق، فاستثمرت لأهداف معاكسة، بعد إفراغها من جوهرها. وبدلاً من، أو بالإضافة إلى القومية التركياتية البيضاء (متمثلة في الواقع الراهن الملموس في CHP وMHP وأمثالهما)، التي باتت عديمة الجدوى والتأثير في النضال ضد ثقافة الحياة المفعمة بالمقاومة والصمود والحرية في PKK، وانطلاقاً من سياسة الدولة القومية؛ لم يحصل التردد في استخدام الكيانات التي تمثل الإسلاموية التركية ("الرأي الوطني" وأمثاله من التيارات والأحزاب، وعلى رأسها AKP)، بالرغم من مخالفتها مبادئ الجمهورية الأتاتوركية. وعندما يكون الوجود الثقافي الكردي موضوع الحديث، فإن العديد من التيارات والأحزاب الإسلاموية اعتبرت الحراك بطراز أقرب ما يكون إلى "الحروب الصليبية" من دواعي "الوحدة والتكامل القومي"...".

هناك شبه بين الاستراتيجية الإيرانية والتركية الجديدة، فهما يعتمدان على الإسلام السياسي المشبع بالنزعة اليمينية المتطرفة، واستغلال الدين في جذب الشعوب العربية والإسلامية الأخرى لخدمة أجنداتها، ورفض ديمقراطية الشعب والإصرار على الحكم الشمولي المركزي.

---

35 تطهير عرقي في تركيا بقلم تييري ميسان، ترجمة سعيد هلال الشريفي
http://www.voltairenet.org/article192901.html

36 عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص234؛235.

تقوم العقيدة الأمنية لنظام أردوغان على حق الدولة التركية في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها لمواجهة أية أخطار تهدد أمنها القومي بحسب ما أقره البرلمان التركي الذي يهيمن عليه حزب العدالة والتنمية في عام 2014م وكذلك قرارات سابقة من الحكومات التركية السابقة، وحددت هذه العقيدة الأخطار التي تهدد الأمن القومي التركي بحسب مفهوم السلطة الحاكمة، والمتمثلة بتزايد الوعي القومي والسياسي الديمقراطي والثقافي للكرد داخل الحدود السياسية للدولة التركية وخارجها وبشكل خاص في روج آفا- شمال سوريا، إلى جانب ازدياد قوة حركة التحرر الكردية، بالإضافة إلى تزايد الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي على الدولة التركية بسبب نشاط بعض القوى الداخلية التي تسعى إلى زعزعة استقرار البلاد كحركة الخدمة التابعة لجماعة فتح الله غولان والدولة الموازية والمافيا التركية وشبكات الفساد العميقة، ووجود مشاريع لقوى دولية وإقليمية كبرى تهدد مستقبل الدولة التركية وحتى الوجود التركي السلطوي في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة المتحدة واليونان والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وغيرها، وبالتالي هناك ضرورة مستمرة لاستخدام القوة العسكرية في أراضي دول الجوار كما في العراق وسوريا وغيرها، والتلويح باستخدامها ضد اليونان وقبرص وأرمينيا، بسبب احتمال ظهور بؤر للتوتر هناك وتصاعدها ضد مصالح الدولة التركية، وزيادة القوة العسكرية للجيش والقوات المسلحة التركية، وأيضاً من التهديدات المحتملة قيام أنظمة في الدول المجاورة ذات سياسة واستراتيجية مهدّدة للمصالح القومية للدولة التركية، ووجود كيانات ودول إقليمية منافسة لها على الساحة الإقليمية كاليونان والكيان الديمقراطي في مناطق روج آفا- شمال سوريا، وروسيا ومصر والمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإسرائيل، بعضها تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية كـ "إيران" و"إسرائيل" و"مصر" وحتى "السعودية"، إلى جانب الخطر الداخلي الأساسي المتمثل في النشاط الإرهابي والمعارضة المسلحة، والأعمال التي من شأنها زعزعة استقرار البلاد، والتي تهدف إلى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها، أي تهديد شعار السلطة التركية "علم واحد- شعب واحد- لغة واحدة- دين واحد"؛ فالدولة التركية قامت على إبادة الشعوب الأخرى، ونحن نعلم جيداً عن الجينوسايد الذي ارتكب بحق الأرمن، أحد الشعوب الأساسية في شرقي الأناضول وكذلك الشعب السرياني والآشوري وقاموا باقتلاعهم من جذورهم، وبعدها قاموا بقمع الانتفاضات الكردية وارتكبوا الكثير من المجازر بحق الشعب الكردي، حيث هناك أكثر من أربعة آلاف قرية تم تدميرها، وتهجير الملايين من الشعب الكردي إلى المتروبولات التركية وأوروبا، ويُفسر المفكر الأممي عبدالله أوج آلان مفهوم هذه الإبادة بالشكل التالي37 "... الإبادة: تهدف الإبادة، التي هي بمثابة امتدادٍ لظاهرة الصهر، إلى التصفية التامة جسدياً وثقافياً للشعوب والأقليات وجميع أنواع الجماعات والمجموعات الدينية والمذهبية والأثنية التي صَعُب تذليلها بأسلوب الصهر. حيث يفضل أحد هذين الأسلوبين حسبما يتوافق معه الوضع. فيطبق أسلوب الإبادة الجسدية عموماً على المجموعات الثقافية التي هي في منزلةٍ أعلى حسب ثقافة النخبة الحاكمة، أي حسب ثقافة الدولة القومية... وكأنه لم يبقَ سوى طريق واحد أمام الإنسان الكردي: الانصهار في بوتقة الدولة القومية المهيمنة، والتخلي كلياً عن قيمه الأساسية! ولا سبيل للحياة فيما عدا ذلك. ويبدو فيما يبدو، أنَّ إبادة الكرد ثقافياً، والتي قد تصل بين الحين والآخر حدَّ الإبادة الجسدية، تتصدر لائحة الأمثلة الأكثر مأساوية ولفتاً للنظر في الإشارة إلى حقيقة الحداثة الرأسمالية بكل سطوع وجلاء..."؛ هذه هي الذهنية التركية بجميع أحزابها الشوفينية والفاشية والرجعية، واستناداً على هذه الذهنية تتقرب تركيا من القضية الكردية ومن المشروع الديمقراطي في روج آفا- شمال سوريا، فهناك خشية كبيرة من المكاسب والأفكار الديمقراطية

37 نفس المرجع السابق- ص40,39.

والتحررية الجديدة التي تحققت، وتخشى من تداعياته على تركيا وشمال كردستان حيث هناك حوالي من 25 إلى 30 مليون كردي تتسلط عليهم الدولة التركية، يمتلكون قضية ويناضلون من أجلها منذ مئات السنين، وفقد الآلاف لحياتهم من أجل كرامة الشعب الكردي وتحقيق الديمقراطية في تركيا؛ لذلك تخلت السلطة التركية عن بعض مشاريعها التي تنافس بها الروس والإيرانيين والغرب من أجل منع أي نجاح ديمقراطي سياسي كردي، هذا أولاً؛ ثانياً حاول رجب طيب أردوغان وحزبه في بداية الأزمة السورية تكرار مفهوم الخلافة العثمانية عبر دعم جماعة الإخوان المسلمين في تونس وفي مصر وليبيا وسوريا؛ وتركيا هي التي ساهمت بتحول الثورة السلمية إلى مسلحة في سوريا، وأكثر من استفاد منها هو النظام السوري والدولة التركية كنظامين استبداديين مسؤولين عن جميع الانتهاكات التي حدثت في سوريا من قتل ودمار وحتى هجرة الملايين وخصوصاً إلى تركيا والتي استغلها أردوغان لأجنداته، ولكن بعد فشل مخططات أردوغان وبعد المكاسب التي تحققت في روج آفا- شمال سوريا بدأ بالتنازلات، وأراد البحث عن ميراث يقنع به الأتراك ليتبعوه في مشاريعه وقد وجد ضالته في الميثاق الملّي الذي تم إعداده مع بداية سنوات انهيار السلطنة العثمانية في 28 شباط من عام 1920م، وذلك من خلال العودة تدريجياً إلى هذا الميثاق، وعلى هذا الأساس اغتصب جرابلس وإعزاز والباب، وعلى هذا الأساس اغتصب عفرين التي هي الآن محتلة، وعينه لا تزال على حلب وعلى شمال سوريا من كوباني إلى تل أبيض/ Girê Sipî وإقليم الجزيرة ومنها إلى شنكال والموصل وكركوك، وهذه هي أحلام أردوغان وأجنداته، وعلى هذا الأساس تدخل في المنطقة. ومن ناحية أخرى يستلهم نظام أردوغان الكثير من "مخطط الإصلاحات الشرقية" الذي استهدف مناطق شمال كردستان من قبل نظام أتاتورك، ولا يزال ساري المفعول إلى اليوم، وقد تم اعتماد هذا المخطط بعد قمع انتفاضة الشيخ سعيد بيران في شباط عام 1925م في مدن آمد (دياربكر) وملاطية وديرسيم وألعزيز وبينگّول وموش وغيرها بسبب الاضطهاد الممارس من قبل سلطة أتاتورك، ورافق ذلك مجازر وحملات دموية ضد الكرد، وقد حُكِم على الشيخ سعيد و47 من قادة الانتفاضة بالإعدام في محاكمة شكلية في محكمة الاستقلال في آمد بتاريخ 29 حزيران1925م بموجب قانون الأحكام العرفية المطبق آنذاك. وكنتيجة لذلك وفي 24 أيلول من العام نفسه تم توقيع مرسوم سرّي من قبل مصطفى كمال أتاتورك بشأن إعداد خطة للتعامل مع شمال كردستان تم الكشف عنها لاحقاً، وعُرِف المشروع باسم "خطة الاصلاح الشرقية Şark Islahat Planı"، ويهدف المشروع إلى القضاء على أي ثورة كردية محتملة عبر الإبادة الجماعية للكرد وتنفيذ عمليات تطهير عرقي وتغيير ديمغرافي في شمال كردستان، هذا المخطط يتكون من 27 مادة ومدته غير محدودة، إلى أن يتم تطبيقه بالكامل، وبما أن النظام التركي يعتبر الميثاق الملّي مرجعية له في تعامله السياسي مع الشعوب في الدول المجاورة، فإنَّ تطبيق هذا المخطط بالقوة أو بأي وسيلة يعتبر وسيلة اخضاع لكل من يرفض استبداد السلطة التركية، وتبين بأنه بحسب عقيدة أردوغان فأنه يشمل مناطق روج آفا- شمال سوريا وجنوب كردستان وشمال العراق، وبالفعل يتم العمل على تطبيقه بحذافيره، وأصبح جزءاً من العقيدة الأمنية غير المعلنة لنظام أردوغان، وهو نفس المخطط الذي استقى منه الشوفيني السوري الملازم "محمد طلب هلال" أفكاره العنصرية في مشروعه الحزام العربي ضد الكرد في روج آفا- شمال سوريا في بداية الستينات من القرن الماضي حين كان رئيساً لفرع الأمن السياسي في الجزيرة، ومن جملة ما جاء في هذا المخطط38، المادة2 يخضع قانون الاصلاحات الشرقية معظم مدن شمال كردستان للأحكام

[38] Şark Islahat Planı- http://files.gundekurd.webnode.com.tr/200000161-aa5e9aad9d/%C5%9Eark-islahat-planI.pdf
İlkay Meriç- Şark Islahat Planı ve TC'nin Asimilasyon Politikaları
http://marksist.net/ilkay_meric/sark_islahat_plani_ve_tc_nin_asimilasyon_politikalari.htm

العرفية وتحت إدارة مفتش عام كحاكم عسكري؛ المادة3 منع تولي أبناء المنطقة للمناصب المدنية والعسكرية والعمل في المحاكم والديوان الحربي؛ المادة5 توطين الأتراك والألبان القادمين من يوغسلافيا والمهاجرين من العرق التركي من إيران والقوقاز في المناطق الكردية وفي الأماكن التي تم تهجير الأرمن منها مع توفير كافة الخدمات للمستوطنين؛ المادة8 فرض ضريبة على المناطق التي شهدت عصياناً وثورات ضد السلطة التركية على شكل غرامة مالية لتعويض ما تم تدميره من قبل الأتراك أثناء عمليات القمع؛ المادة9 أشارت إلى أنه سيتم تهجير الذين قاموا بإدارة الثورات والذين شاركوا فيها وشجعوا عليها مع عوائلهم وكل من له علاقة بهم من قريب أو بعيد من المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية من الجغرافيا التركية، وكل أموالهم وأملاكهم ستصادرها الحكومة التركية مع دفع بدل نقدي بحسب ما تقدره الحكومة للذين لم ينخرطوا بشكل مباشر في الثورات، مع بقاء أتباع النظام التركي في أماكنهم- وبالفعل تم تنفيذ ذلك بحذافيره حيث تم تدمير أكثر من 4000 قرية، والاستيلاء على الممتلكات والأراضي، الأمر الذي سبب مشاكل اقتصادية هائلة للكرد دفع بالكثيرين منهم للهجرة إلى المدن التركية الكبيرة وإلى أوروبا، وتم منع الخدمات عن المناطق الكردية الأخرى-؛ المادة 13 مصادرة جميع الأسلحة الموجودة ومحاكمة كل من يقتنيها إلا من يتلقى موافقة أمنية؛ بينما أشارت المواد 14,15,17 إلى أن استعمال لغة أخرى غير اللغة التركية في المؤسسات والدوائر والمدارس والأسواق وغيرها، يعتبر جريمة تستوجب العقاب، وذلك في المدن التي شهدت الثورات والانتفاضات، والمناطق التي تم تهجير الكرد إليها، ولا تزال هذه المواد حاضرة، فمثلاً جاء في المادة 42 من الدستور التركي المعدل لعام 2011م "... ولا يجوز تعليم المواطنين الأتراك أي لغة عدا التركية كلغتهم الأم في أي مؤسسة تعليمية..."؛ لقد تم تنفيذ عملية تغيير ديمغرافي وتطهير عرقي ممنهج ضد الكرد، بهدف إبادتهم، ويرى المفكر الأممي عبدالله أوج آلان في ذلك[39] "...ففي "خطة إصلاح الشرق" لعام 1925 يُرتأى عدم إبقاء كردي واحد يتحدث الكردية في مناطق غربي الفرات، بل القضاء عليهم جميعًا بشتى الأساليب يتصدرها الصهر والإذابة..."؛ وقد استغلت الحكومات التركية المتعاقبة مشاريع المياه على نهري دجلة والفرات كمشروع الغاب GAP وغيره كوسيلة لاستمرار تنفيذ هذا المخطط بشكل أفضل، عبر غمر القرى والمواقع الأثرية بالمياه أو إزالتها بحجة إنشاء المشاريع.

أما بالنسبة لعلاقتها الحالية مع الشعب الكردي، تعتبر السلطة التركية قيام كيان كردي تهديداً لوجودها، وتعتبر مقولات ثلاث شخصيات قادت السلطة في الدولة التركية جوهر العقيدة التركية في تعاملها مع الشعب الكردي، فمؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك يعتبر "الكردي الجيد هو الكردي الميت"، بينما يرى سليمان ديميريل بأنهم " لن نقبل إنشاء أي كيان أو حالة كردية ولو كانت على شكل خيمة في أدغال إفريقيا" بينما صرّح أردوغان "لن نسمح بإقامة كردستان حتى لو قامت في الأرجنتين"، هذه الأفكار نابعة من الفوبيا الكردية التي تعانيها السلطة التركية بمختلف مراحلها، وقامت بالكثير من المجازر والجرائم ضد الإنسانية بحق الكرد دون أن تطرح أية حلول ديمقراطية لتحقيق السلام والازدهار، ولا تزال مستمرة في إبادة وانتهاك حقوق الشعب الكردي، وتم قمع جميع الحركات والانتفاضات الكردية في شمال كردستان، وقتال الكرد في أجزاء كردستان الأخرى، وكما يقول المفكر الأممي عبدالله أوج آلان[40] "...لقد صبت طبقة إسمنتية على الحقيقة الكردية في عهد تسلم عصمت إنونو منصب رئاسة الوزراء. ثم رسخ هذا الواقع بعد أعوام الخمسينيات، ونقش في الأذهان واقعاً يستحيل محاكمته أو طرحه كقضية إشكالية، وحوفظ عليه

[39] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص369.

[40] نفس المرجع السابق؛ ص180.

كمحرم من محرمات حكام الجمهورية التركية، وصير خطاً أحمراً في سياساتهم. وكأن البعد الوطني للواقع الكردي قد سحق وقوض قبل أن يزدهر ويخضر. وكأنه لم يكف تقسيمه إلى أربعة أجزاء...".

وكما ذكرنا سابقاً تشكل المناطق الكردية في جنوب كردستان، وروج آفا- شمال سوريا جزءاً مهماً من الميثاق الملّي الذي يحاول نظام أردوغان إحيائه، فتدخل مباشرة في ضرب استفتاء تقرير مصير إقليم "جنوب كردستان" وإقامة قواعد عسكرية هناك واعتبار كركوك الغنية بالنفط والموصل جزءاً من الأراضي التركية\العثمانية، وحالياً يسعى لخلق فتنة بين الكرد والعرب في "روج آفا- شمال سوريا"، وإنهاء الحالة الديمقراطية فيها، عبر النظام السوري، وشبكات عملائه وخلاياه النائمة والجماعات المسلحة المتشددة التي تتلقى الدعم والتدريب من الاستخبارات التركية.

بالنسبة للشعوب العربية يسعى نظام أردوغان إلى إثبات تركيا كزعيمةٍ للعالم السُّني المجاورة لإيران الشيعية، وتجد في جماعة الإخوان المسلمين والمنظمات الأخرى المشابهة لها عقائدياً كالجماعات الصوفية النقشبندية والقضية الفلسطينية وسيلة جيدة للتغلغل داخل المجتمعات العربية، علماً أنَّ النزعة الفاشية للدولة التركية بدأت بالتصاعد بشكل تدريجي مع تعزز نزعة الانفصال عن الدولة العثمانية من قبل العرب، حيث برز تيار التركياتية إلى المقدمة على أنقاض النزعة العثمانية والمستمرة بنزعة الجامعة الإسلامية كما يقول المفكر الأممي عبدالله أوج آلان41 "... تحولت أيديولوجية التركياتية إلى أيديولوجيا رسمية في الدولة والأحزاب المتمحورة حول الدولة، بدءاً من عام 1913 وحتى يومنا الحالي. ولقوى الهيمنة نصيبها في جميع هذه الميول والنزعات، قليلاً كان أم كثيراً. والأهم أنه ثمة تسلل ماسوني جاد...، وشكلوا النخبة الحاكمة الأصل في نشوء جمعية الاتحاد والترقي وفي سلطتها... فالصهاينة... كانوا مندفعين وراء إعادة تشييد الدولة الإسرائيلية اليهودية القديمة بحيث يكون مركزها القدس. والسبيل إلى ذلك كان يمر من مدى نفوذهم في الإمبراطورية العثمانية. أما الجهاز المساعد على ذلك، فكان جمعية الاتحاد والترقي. لقد كانت الجمعية من حيث المضمون بنية أيديولوجية وسياسية معقدة للغاية، على الرغم من إقرارها بالتركياتية كأيديولوجية رسمية، تزامناً مع انقلاب كانون الثاني 1913م. وتركياتية الاتحاديين هنا كانت تعبر عن بنية خليطة متألفة من حثالة ورسابة الأعضاء من شتى أنواع الملل والأقوام بما يفوق الأتراك، أكثر من ارتكازها إلى ظاهرة سوسيولوجية..."؛ أما بالنسبة لأمريكا، فالثقة بها ضعيفة، بسبب مشروعها المعرف باسم "الشرق الأوسط الكبير"، والذي يشمل تركيا أيضاً، إلى جانب تأثيرها على عدد من القوى الكردية الرئيسية كالحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق ودعمها للقوات المدافعة عن مناطق روج آفا- شمال سوريا، لذلك تعمل تركيا إلى موازنة قوتها الرادعة والدفاعية مع القوى التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، عبر خلق كيانات عسكرية واقتصادية موالية لها، وترى في الصناعات العسكرية المحلية والطاقة النووية والإسلام السياسي والاحتكار الاقتصادي وتجنيد المرتزقة وتطويع الجماعات الإرهابية خياراً مناسباً للمواجهة على المدى البعيد.

أما بالنسبة لأوروبا فتعتبر تركيا نفسها جزءاً منها، كونها احتلت أجزاء منها في عهد السلطنة العثمانية ووقوع جزء من مدينة اسطنبول داخل القارة الأوروبية، إلى جانب الاستراتيجية الأتاتوركية التي سعت إلى اللحاق بركب الحضارة الغربية، فكان المشاركة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء بعد أن شاركت في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، ومن ثم الدخول في حلف الشمال الأطلسي والتعاون الاقتصادي مع الأوربيين كمرحلة مهمة لهذا الاهتمام،

[41] نفس المرجع السابق، ص130.

والاعتراف بدولة إسرائيل، إلا أنَّ العقيدة الجديدة لتركيا تتعارض مع القيم الديمقراطية الأوروبية إلى جانب عدم تمكن الحكومات التركية المتعاقبة من الإيفاء بالمعايير الأوروبية التي تسمح لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سيطرة الدوغمائية الدينية على ذهنية الكثيرين من مواطني الدولة التركية والتي تتعارض مع الدوغمائية المسيحية لنسبة كبيرة من شعوب أوروبا.

لترسيخ هذه الاستراتيجية يسعى النظام الحاكم في تركيا إلى إيهام الشعب التركي بأنه يعيش في محيطٍ معادٍ له، يسعى إلى الهيمنة عليه، لذلك من الضروري امتلاك القدرة على التحول إلى قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط والساحة الدولية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولا يتم ذلك إلا بإحياء السلطنة العثمانية بطابع طوراني ضمن نظام الحداثة الرأسمالية، فتركيا هي وريثة هذه السلطنة لذلك يقع على عاتقها قيادة المسلمين وإعادة إحياء أمجاد السلطنة العثمانية التي يتغنون بها، مع الهيمنة الاقتصادية بمفهوم التأثير التركي المستمر في الرأسمال والسوق الإسلامي، وهذا ما يطرح ضرورة استلام جماعة الإخوان المسلمين والقوى الرجعية المشابهة لها للسلطة في أي بلد ينشطون فيه، وبالفعل كان لهم نشاط كبير في دول الخليج العربية ومصر وتونس وليبيا والسودان والمغرب والجزائر وسوريا والأردن وقطاع غزة وهناك إشارات بوصولهم إلى ماليزيا. ويرى المفكر الأممي عبدالله أوج آلان هذا التوجه بالشكل التالي42 "...يُعبر الدين عموماً والدين الإسلامي خصوصاً وبشكل تام عن وسيلة سلطوية بيد النخبة التركية السلطوية. إذ تنخفض قيمة الدين إلى أدناها خارج نطاق السلطة. لذا ومن دون إدراك ميتافيزيقية السلطة التركية بأكمل وجه، يستحيل صياغة تحليل سليم بحق المجتمع والدولة... فغريزة الاستيلاء على الغنائم (على كل ما يمكن الاستيلاء عليه كحق في الفتوحات وكهدف لها)، تكمن وراء هذا التقديس...".

وبالتالي فإنَّ مصدر القوة الذي يستند عليه نظام أردوغان في استراتيجيته الجديدة هو المزج بين الإسلام السياسي والفكر الطوراني واقتصاد الخصخصة، وتعزيز السلطة المركزية، بشكل يجعله أقرب ما يكون إلى شخصية سلطانٍ عثماني، تلك الشخصية التي أشار إليها ميكافيللي في كتابه الأمير43 الذي اعتبر السلطان العثمانيِ هو الحاكم المطلق والكل عبيد لديه، أما الأعوان فلا يمتلكون أي تأثير على الشعب همهم استمرار هبات السلطان عليهم، وهي تقريباً نفس السياسة التي اتبعها الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980م وقد عايش المفكر الأممي عبدالله أوج آلان تلك الأحداث، ويستذكر ذلك بالشكل التالي44 "...بادر انقلاب 12 أيلول 1980 العسكري إلى تشييد الجمهورية الثانية المبنية على "الإسلام التركي-القوموية التركية الخضراء" عوضاً عن القوموية "التركية البيضاء العلمانية" التي استندت إليها الجمهورية الأولى؛ وذلك بسبب المعارضة الشعبية المتصاعدة داخلياً، وتغير حالة ومكانة الشرق الأوسط خارجياً (الثورة الإسلامية في إيران، احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان). وكانت مبادرة البناء هذه أيضاً تستهدف أساساً المعارضين الديمقراطيين والاشتراكيين الأتراك من جهة، والمعارضين القوميين الكرد من الجهة الثانية. أما القوموَيون أو بالأحرى الإسلاميون التبشيريون (الطريقة الموسوية- الإسلامية التحديثية)؛ فاختارتهم أرضية أيديولوجية لها. وفي واقع الأمر، فإن جميع الطرائق النورانية والنقشبندية والقادرية استحدثت نفسها سريعاً، صائرة بذلك مدرسة إسلامية- يهودية تركية عصرية مقتبسة من التبشيريين المسيحيين- اليهود الذين في أمريكا. وهذه المدرسة هي الدعامة الأيديولوجية الأساسية

---

[42] نفس المرجع السابق، ص156.

[43] نيقولا مكيافيلي، الأمير؛ الفصل الرابع (خضوع سلطنة دارا لخلفاء الاسكندر)، ترجمة محمد لطفي جمعة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (القاهرة)، ص56.

[44] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص476.

لفاشية 12 أيلول...". وأيضاً يعتمد نظام أردوغان سياسة المراوغة وابتزاز الحلفاء، والتقلب في المواقف، وتقوية جهاز المخابرات بالتكنولوجيا والعناصر الموالية له، وإنشاء مجموعات مرتزقة والتي أثبتت فعاليتها في قمع الحركات السياسية والثقافية الكردية المطالبة بالحقوق والديمقراطية على غرار إبادة الأرمن، حيث كان للكثير من الاقطاعيين الكرد دور سلبي تجاه هذه الحركات كما يؤكد المفكر الأممي عبدالله أوج آلان45 "...بل إنّ هؤلاء كانوا بمثابة العناصر المجرمة الأصلية في إبادات الكرد أيضاً... ولا يزالون مواظبين على أداء دورهم اللعين هذا بوصفهم "حماة قرى" في الإبادة الكردية التي لا تنفك قائمة إلى الان إذ يضاعفون أملاكهم وأموالهم مقابل إنكار الكردايتية، وقد يتظاهرون بالكردايتية الزائفة إن تطلب الأمر..."، وقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية في تجنيد مرتزقة خارج الحدود السياسية التركية وبشكل خاص في سوريا بعد عام 2011م حيث كان لها دور إلى جانب السلطة التركية أثناء الانقلاب الفاشل عام 2016م كقوة موازية للجيش، وتصفية عناصر من الجيش والأجهزة الأمنية والقضاء والإعلام من المعارضين أو المشبوهين؛ ويُفسر المفكر الأممي عبدالله أوج آلان هذه الاستراتيجية بالشكل التالي46 "...فالنظرية الرئيسية القادرة على تنوير كيفية استدراج شعبٍ إلى حافة الإبادة العرقية، هي نظرية السلطة المهيمنة المركزية. ونظراً لتعريف مصطلح السلطة كفاية، فمن الأهمية بمكان تبيان كيفية قيام السلطة بإقحام المجتمع بين فكّيها ضمن مسار التطور التاريخي. يجب أولاً تبيان الطابع المهيمن للسلطة بشكل جيد. فبؤر السلطة مرغمة بالضرورة منذ ولادتها على الدخول في تنافس عتيد فيما بينها، ليتحول ذلك مع الزمن إلى حروب ضارية... لا تقتصر السلطة المهيمنة المركزية على الاقتصاد فحسب، بل هي مرغمة أيضاً على إكمال ذاتها بالهيمنة الأيديولوجية التي هي تعادل الاقتصاد في الأهمية بأقل تقدير. إذ لا سيادة لسلطة تفتقر إلى الهيمنة الأيديولوجية. ونخص بالذكر في هذا المضمار الانطلاقات الميثولوجية والدينية الأساسية البارزة في سياق المدنية. فإما أنها مناهضة للهيمنة، أو أن يندمج جناح منها على الأقل مع السلطة، متحولاً بسرعة إلى هيمنة في غضون فترة وجيزة. وتصاعد الأديان التوحيدية خصيصاً بالتداخل مع الهيمنة المركزية، أمرٌ مفيدُ وتعليمي إلى حد بعيد. فانطلاقاتها على صلة مع الهيمنة المطلقة. فإما أن يكون مصطلح الرب أو الله بديلاً للهيمنة الرئيسية، فيغدو الدين في هذه الحالة معارضاً ومقاوماً؛ أو أن يصبح تقديساً وتأليهاً للهيمنة عينها، ليغدو في هذه الحالة الثانية انعكاساً للنظام المهيمن المركزي. هذا ويسود وضعُ كثيفٌ جداً من الحياة والحرب فيما بينهما، من حيث التحاور والتصادم..."؛ استناداً إلى ذلك يعتبر العدوان على إقليم عفرين واحتلاله جزءاً من هذه العقيدة؛

ماذا يريد النظام التركي بقيادة أردوغان باحتلاله لإقليم عفرين؟

بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923م صعدت النخبة الفاشية الكمالية التركية من سياسة الصهر القومي (التتريك) في شمال كردستان، والحالة السياسية والثقافية في روج آفا- شمال سوريا بشكل عام وإقليم عفرين بشكل خاص تشكل تهديداً لهذه الاستراتيجية التي تزيد عمرها عن 100 سنة، كون إقليم عفرين تحول إلى جزيرة كردية في محيط كردي مصهور بسياسة التتريك والتعريب في جبل الزاوية وحارم والشهباء واسكندرون وعنتاب وغيرها، حيث نسي العديد من الكرد هناك ثقافتهم وتاريخهم الكردي، وهذا ما يؤكد عليه المفكر الأممي عبدالله أوج آلان بالشكل التالي47 "...كان وجود الكرد مثار جدلٍ وسجال، ربما بالنسبة إلى أغلبية المجتمعات والدول حتى أجل قريب. ولكي يثبت الكرد وجودهم، عانوا حوادث قمع وإنكارٍ وإبادةٍ، وصلت في القرنين

[45] نفس المرجع السابق، ص142.
[46] نفس المرجع السابق؛ ص 42,40.
[47] نفس المرجع السابق؛ ص80.

الأخيرين مستوى، يلوح أنه ما من كيان اجتماعي شهد مثيلاً له تحت ظلِّ الحداثة الرأسمالية، شكلاً كان أم مضموناً أم عنفاً تعسفياً. كما ومورست بحقهم إبادات ثقافية وجسدية، وأقحمت شتى أنواع العنف والوسائل الأيديولوجية في الأجندة، بغية الإنكار والتشتيت جسدياً وثقافياً (ذهنياً) على السواء في موطنهم الأم (كردستان). وبالإمكان القول أنه لم تبق آلية قمع ونهبٍ وسلبٍ إلا ومارستها الحداثة الرأسمالية، وصولاً إلى منزلة التطهير العرقي والإبادة..."؛ وبالتالي بحسب الإيديولوجية الفاشية التركية يجب أن تكون عفرين غير موجودة، وقد صرّح الكثير من المسؤولين الأتراك أثناء العدوان على الإقليم بأنَّ حربهم هي امتداد للحرب التي خاضوها في عام 1920م، ومن خلال تتبع ما تقوم به الدولة التركية من أعمال نجد أن هناك سعي لإنشاء جيش من المرتزقة على غرار الجيش الانكشاري وحماة القرى (Kirûcî) لخدمة أجندات نظام أردوغان، وكذلك إعادة ربط المجتمعات العربية بالسلطة التركية لاستعبادها مادياً ومعنوياً باسم الدين.

حتى نفهم جيداً استراتيجية أردوغان باحتلاله لإقليم عفرين يجب معرفة طبيعة حزب العدالة والتنمية AKP والأهداف والدوافع التي وجهته إلى العدوان، ويمكن أن نوجز ذلك بالشكل التالي:

بالنسبة لحزب العدالة والتنمية AKP من المفيد الاستعانة بأفكار المفكر الأممي عبدالله أوج آلان، كونه خاض محادثات معه وله إطلاع واسع على حقيقته، ويقول بخصوص ذلك؛[48] AKP حزب موال للرأس المال العالمي ويمثل الفاشية التركية المرتدية لباس الإسلام المعتدل في الجمهورية، أي أنَّ AKP يعتبر من ممثلي رأس المال اليهودي العالمي، وتركيا دولة قومية سُنيّة-تركياتية، حدودها منفتحة على الخارج، والدولة التركية تتدخل أكثر في شؤون المنطقة، وتلتحم أكثر مع رأس المال العالمي؛ ويؤكد أيضاً على أن AKP يعادل من حيث تأثيره وأهميته حزب الشعب الجمهوري CHP الذي أسسه أتاتورك، فحزب العدالة والتنمية أيضاً هو حزب الدولة القومية المركزية المتكونة من خلال سياق طويل.

أهداف العدوان على إقليم عفرين:

وضع نظام أردوغان بعدوانه على إقليم عفرين واحتلاله مجموعة من الأهداف اختزلت بمايلي:

استمرار مشروع إبادة الكرد، عبر تطبيق سياسة التطهير العرقي وإرهاب المدنيين.

كسر إرادة الكرد القومية والوطنية، واستنزاف القوة الكردية السياسية والاقتصادية والعسكرية والايديولوجية.

منع قيام أي كيان ديمقراطي في شمال سوريا سواء من قبل الكرد أو غيرهم، استناداً على الديمقراطية وقيم التعايش المشترك، والذي يمثل طرحاً مهماً لحل الأزمة السورية وللشرق الأوسط، والذي يشكل عائقاً دائماً أمام مشروع أردوغان الطوراني المغلف بالإسلام السياسي.

احتلال أراضٍ سورية، وكان إقليم عفرين الخندق الأخير ضد المشروع التركي في المنطقة غربي نهر الفرات، المتمثل بالسيطرة على المنطقة من جرابلس وإعزاز والباب وحتى إدلب وحلب لاحقاً، لذلك رغبت تركيا بشدة احتلال عفرين.

كسب المزيد من الأصوات الشوفينية والفاشية والرجعية في الانتخابات التركية المبكرة.

لعب دورٍ أكبر في مستقبل سوريا، إلا أنَّ السلوك التركي تسبب بالكثير من الخلافات بينها وبين الناتو وروسيا، إلى جانب الرغبة في احتلال الموصل وحلب وغير ذلك، لذلك كان إقليم عفرين

[48] نفس المرجع السابق؛ ص 193,188,187,186.

هدفاً استراتيجياً له، كونه يكمل مخططاته في التغيير الديمغرافي والاحتلال. وعرقلة مشروع الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا ولكامل الجغرافيا السورية على أساس جغرافي، وفرض نفسها كأمر واقع. وبالتالي زيادة مكانتها الإقليمية والدولية.

ضمان استمرار الأزمة السورية إلى حين ضمان مصالح الدولة التركية بغض النظر عن معاناة الشعب السوري.

دوافع العدوان على إقليم عفرين:

لماذا إقليم عفرين وليس غيره؟ هناك الكثير من الأمور التي دفعت بأردوغان إلى احتلال إقليم عفرين دون المناطق الأخرى من روج آفا- شمال سوريا، أهمها:

بُعده وانفصاله عن الأقاليم الأخرى (الجزيرة والفرات) بعد احتلال الدولة التركية لجرابلس وإعزاز والباب، عقب عقد سلسلة صفقات مع روسيا والنظام السوري، وبالتالي وجود صعوبات في الإمدادات العسكرية واللوجستية إلى الإقليم من قبل وحدات حماية الشعب والمرأة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

يشكل الإقليم ثقلاً كردياً كبيراً في غرب نهر الفرات حيث أنَّ 97% من سكان عفرين من الكرد، وأكثر من90% منهم يؤيدون فلسفة الأمة الديمقراطية والمشروع الديمقراطي ومشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية ومشروع الفيدرالية الديمقراطية لـ روج أفا –شمال سوريا. ويعد الحلقة الرئيسية في توحيد الأقاليم الثلاثة حيث لم يبقَ سوى كيلومترات لربطهم مع بعضهم البعض بعد تحرير منبج.

عدم وقوع عفرين تحت نفوذ التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بل هي تحت النفوذ الروسي عبر منظومة الدفاع الجوي S400 وغيرها، وبالتالي يمكن الوصول إلى صفقة مع الروس وبنفس الوقت استخدام الجماعات الإرهابية في الهجوم على عفرين دون أن يكون التحالف قادراً على ضرب تلك الميليشيات بشكلٍ رسمي تحت ضغط قوات سوريا الديمقراطية التي كانت ولا تزال تحارب تنظيم داعش الإرهابي.

لا يعتبر إقليم عفرين ذو أهمية كبيرة بالنسبة للنظام السوري وإيران لدى مقارنتها بالعاصمة دمشق وريفها والمدن الأخرى، وبالتالي هناك إمكانية للتفاوض من أجل تسهيل السيطرة عليها.

المخاوف من سعي قوات سوريا الديمقراطية مع التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الوصول إلى شرقي البحر المتوسط، بعدها احتمال قيام تلك القوات بتحرير إدلب من الميليشيات المتشددة والإرهابية التابعة للدولة التركية.

إزالة العوائق التي تقف أمام أي هيمنة أو غزو محتمل لمدينة حلب وريفها وحتى منطقة غربي نهر الفرات وإدلب والساحل السوري.

علماً أنَّ نظام أردوغان بذل محاولات في كوباني إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه بل زاد من قوة وحدات حماية الشعب والمرأة، أما عفرين فهي بعيدة عن شرقي الفرات وعن العمق الكردستاني ويسهل السيطرة عليها، ويرى بأنه يسهل العمل على افشال المشروع الديمقراطي لشمال سوريا عبر فصل غرب روج آفا- شمال سوريا عن شرقه متخذاً من نهر الفرات حداً فاصلاً، وبالفعل لم يبقَ في غربي نهر الفرات سوى مناطق صغيرة بيد الإدارة الذاتية الديمقراطية في منبج وتل رفعت ومستقبلها غير واضح ومرهون بالتغيرات والتطورات السياسية والعسكرية التي قد تطفو على السطح على الساحة الإقليمية والدولية، فمثلاً من الممكن أن يكون هناك حوار جدّي حول صفقات

جديدة مقابل جذب تركيا إلى أحد المعسكرين، الأمريكي أو الروسي، فقد يتم الوصول إلى تفاهم بين الولايات المتحدة وتركيا من أجل إبعادها عن روسيا، وبنفس الوقت قد تقدم روسيا تل رفعت ومناطق أخرى إلى تركيا من أجل ضمان بعدها عن الدول الغربية وحلف الناتو، وما تبقى من مناطق فهي محتلة من قبل القوات التركية (جرابلس، الباب، إعزاز، عفرين). ويرى المخططون الاستراتيجيون الأتراك بأنهم باحتلالهم لإقليم عفرين والقيام بعمليات تطهير عرقية فيها، سيؤثرون على التوازن الديمغرافي بين العرب والكرد في عموم مناطق روج آفا- شمال سوريا، وبالتالي ترجيح كفة التوازن الديمغرافي لصالح المكون العربي، وبرأيهم فإنَّ نسبةً قليلةً منهم منضمون إلى المشروع الديمقراطي لشمال سوريا، بعضهم مقتنعون بها والآخرون تم إخضاعهم بالقوة، والسريان نسبتهم ضئيلة أيضاً، لذلك فالقضاء على الكرد في عفرين باعتقادهم سيخلق مشاكل ديمغرافية للكرد في المناطق الأخرى، ويبقى شرق الفرات مختلطاً ذا غالبية عربية، وعلى المدى البعيد سيكون من الصعوبة إدارتهم؛ إلا أنَّ هؤلاء المتآمرين لم يدركوا تماماً أو يتناسون تقبل غالبية شعوب روج آفا- شمال سوريا لفلسفة الأمة الديمقراطية التي تنادي بأخوة الشعوب بعد فشل الدول القومية والثيوقراطية من تحقيق أي ازدهار وسلام لشعوب المنطقة، حتى أن المشروع الذي ينادي به أردوغان مرفوض من قبلهم، بدليل استخدام نظام أردوغان العنف المباشر ضدهم أو باستهدافهم عبر التنظيمات المرتزقة المختلفة والمنتشرة في عددٍ من مناطق الجغرافيا السورية، فقد بذلوا الكثير من التضحيات لطرد العثمانيين والمستعمرين وقوات النظام من مناطقهم وكذلك المجموعات الراديكالية المتطرفة. أنَّ الذهنية الفاشية التركية لا تقبل الآخر، ولا تريد أن تعترف بأن مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية أو الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا ليس مشروعاً قومياً وتقسيماً لسوريا، والبحر المتوسط هو لجميع السوريين وروج آفا- شمال سوريا جزء من سوريا، والمشروع الفدرالي لا يهدد وحدة سوريا ولا يهدد أمن الدول المجاورة، بل يهدف إلى سوريا اتحادية وتحقيق المصالحة الوطنية، وفقاً للأفكار الرئيسية لهذا المشروع.

وفي المحصلة يحاول أردوغان إيصال بعض الأفكار الخطيرة إلى أتباعه وللشعوب القاطنة في جغرافية الدولة التركية في مسعى لفرض نفسه كمنقذ للبلاد وللمسلمين، ويروّج بأنه نتيجة للمشاريع الدولية التي تحاك في منطقة الشرق الأوسط وتصاعد التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية الثقافية والديموغرافية التي تواجه الدولة التركية وريثة السلطنة العثمانية في الساحة المحلية والإقليمية والدولية، ونظراً للإرث التاريخي والعسكري والإسلامي لتركيا؛ وكونها تشكل ثقلاً مهماً في العالم الإسلامي والتركي والشرق أوسطي، فإنها ترى نفسها ملزمة باستمرار لأن تكون قوة إقليمية ودولية مؤثرة، لتعيد أمجاد أجدادهم العثمانيين وتحقيق الازدهار والتنمية لرعاياها، وتحافظ على الكيان السياسي التركي الحالي في المنطقة، وتأمين المصالح الاقتصادية والأمن القومي للدولة التركية، كون الأعداء والمنافسين يتربصون بالأمن القومي التركي، لذلك لا بد من الإدارة المركزية للبلاد، وزيادة حجم القوات المسلحة الجوية والبحرية والبرية، وزيادة الميزانية المخصصة للجيش، وتطوير الصناعات العسكرية والصاروخية والدخول في المجال النووي، وضرب أي قوة تهدد النظام التركي حتى لو كانت في قارة بعيدة، وقمع أي معارضة للنظام الحالي كونه يخدم المؤامرات التي تحاك ضد الدولة التركية، ويعد الدخول إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً إلا أنَّ هذا لا يعني رضوخ النظام التركي لشروط وقواعد تهدد سلامة النظام التركي السلطوي، لذلك يجب توفير البديل.

أردوغان يريد تأمين عفرين من أجل الإرهابيين وتجميعهم، والإعلان عن عفرين منطقة آمنة لهم وتحت سيطرته، ومن ثم استخدامهم ضد روج آفا والكرد وسوريا وبعض الدول الأخرى. أي استخدامهم بحسب أجنداتها مثل جبهة النصرة وداعش، فعندما هاجم عفرين استعان بحوالي 3000

إرهابي من تنظيمات داعش والقاعدة وغيرها المتواجدون داخل إدلب، والهدف من استخدامهم هو لضرب روج آفا- شمال سوريا وشعوبها ومشروعها الديمقراطي، وتعمل على تنمية تلك المجموعات المتشددة الصغيرة وتدريبها لاستخدامهم لاحقاً. وهناك بعض المرتزقة الكرد بين بعض المجموعات المسلحة.

ويحلل المفكر الأممي عبدالله أوج آلان أسلوب السياسة التركية بالشكل التالي49 "...سوف تحصن الماهية الدولتية القومية للهوية التركية بالأجهزة الإسلاموية السنية الأيديولوجية في هذا العهد الجديد من الهيمنة، إلى جانب حفاظها على ذاتها مثلما هي عليه. بينما الإشكالية الأصل في الهوية سيعاني منها الكرد. وإبرام قسم من الجيش التحالف مع قوة الهيمنة الجديدة تلك، إنما يتأتى من وثوقه بالدور الذي ستتكفل به الأجهزة الأيديولوجية الإسلاموية في قمع الهوية الكردية والقضاء عليها. وإنهاء وجود الجهازين الأيديولوجيين الفاشيين الأخريين إلى درجة الصفر، لعب دوراً مؤثراً في إقناع الهيئة القيادية الجديدة للجيش بذلك. علما أن الهيئة القيادية للجيش، والتي دبرت وخططت لانقلاب 12 أيلول العسكري، كانت تتسم هي أيضا بميول مشابهة...".

كما أنَّ هناك حقيقة أخرى يجب الانتباه إليها وهي أنَّ الدولة التركية ومنذ دخولها إلى حلف الشمال الأطلسي NATO أصبحت خاضعة لهيمنة الدولة العميقة عبر شبكة الغلاديو السرية التي تتخذ من ألمانيا مركزاً لها، وتقوم بإدارة دفة الحكم في تركيا فعلياً منذ عام 1952م، والتي كان لها دور مهم في الحياة السياسية والأمنية والعسكرية التركية على مدى عقود، وهي متحصنة بصلاحيات فوق القانون والدستور، وكانت حاضرة دائمة في الانقلابات العسكرية وقمع حركة حرية كردستان بقيادة المفكر الأممي عبدالله أوج آلان، وتنفيذ عمليات إبادة ممنهجة بحق الشعب الكردي في شمال كردستان، ويرى المفكر الأممي عبدالله أوج آلان بحكم تجربته في مقاومة السلطة التركية ومن خلفه شبكة الغلاديو كلاً من حزب الكونترا (حزب الله التركي) وجماعة فتح الله غولان، ومنظمة قوات الدرك والاستخبارات ومكافحة الإرهاب JITEM التي تشكل جناح الحرب القذرة للغلاديو، حيث تأسست هذه المنظمة بعد عام 1985م، وسيلة دموية جديدة لقمع الشعب الكردي؛ وكذلك ومحاولة إنشاء تنظيم حماس الكردي. وهذا ما يتطابق مع وجهة نظر المفكر الأممي عبدالله أوج آلان50 عبر تقييمه لحزب العدالة والتنمية الحاكم AKP "...وAKP هو حزب دولة أكثر من كل أحزاب الدولة السابقة له، وحكومته أيضاً حكومة "حرب خاصة" أكثر من كل الحكومات السابقة لها. إنه يلهث وراء خلق تنظيم إسلامي للكونترا، بحيث يكون أشمل نطاقا من تنظيم حزب الله (التركي) القاتل التابع لمنظمة jitem. وهو يسخِّر أعضاء العديد من الجمعيات الطرائقية- يتصدرهم الأئمة الكوادر التابعون لدائرة الشؤون الدينية- في خدمة مآربه المتعددة النواحي، وذلك على شكل تنظيم سقفي جامع من طراز "حماس"(الكردي). كما يوظف إشرافه على الاقتصاد في خدمة الحرب الخاصة. إضافة إلى تقييمه ثقافة الحياة الدينية وفق منظور المآرب عينها، وتفعيل الحقل الدبلوماسي في نفس المنحى بالأغلب. باختصار؛ إنّ القضاء على حركة الحرية الكردية يُعد محور فعاليات الحكومة وأنشطتها...لا تنحصر حكومة AKP فقط في الاستيلاء التدريجي على سلطة الدولة، بل وتحصنها أيضاً بطابع الهيمنة. إنها تود الاستمرار بالسلطة بعد تصييرها مهيمنة، تماماً مثلما كان الأمر في عهد تأسيس الجمهورية...". لقد تم تصفية كل مسؤول وضابط تركي وجد بأنه ليس من الصائب أو الممكن توجيه الحرب إلى اجتثاث الكرد من جذورهم، قد يكون ذلك من دواعي الروح الوطنية من جهة وأكثر تناغماً مع مفهوم الحرب التقليدية من الجهة الأخرى؛ حيث تسعى القوى التي تتطلع إلى التحكم بتركيا، بالإبقاء عليها تسبح في مستنقع معاداة

[49] نفس المرجع السابق؛ ص 187.
[50] نفس المرجع السابق؛ ص479.

الكرد منذ عام 1925م وترك القضية الكردية عقيمة دون حل؛ ويكشف المفكر الأممي عبدالله أوج آلان51 حقيقة الغلاديو بالشكل التالي ".. ذلك ان إجلاس شبكة الغلاديو على قمة جهاز الدولة بشكل لا نظير له في أي بلد من بلدان حلف الناتو، أمر يستحيل إيضاحه بالنوايا الطيبة ودواعي الأمن. بل كانت القوى المهيمنة قد تغاضت عن امتدادات الغلاديو داخل تركيا، باعتباره يضع زمام الأمور في حوزتها من جهة، ويقدم لها فرصة نفيسة للتحكم بالبلد على مزاجها. ولدى التمحيص في شبكة الغلاديو ككل متكامل عن كثب، وإماطة اللثام عن فلسفتها؛ فسيلاحظ أن الغاية تتجسد في احتلال البلد من أقصر الطرق، وتقسيم شعبه إلى أجزاء مؤلبة على بعضها البعض. هذا ويكشف هذا الواقع عن نفسه ضمن امتداداتهم التي في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، من خلال الممارسات المعاشة بكثافة. لقد كانت هذه الوسيلة الأكثر تأثيرا للتحكم بشعب ما. حيث يستفزون الشعب ضد الدولة من جانب. ويحرضون كليهما على سحق بعضيهما بعضا من جانب ثان. كما كانوا يقضون على من يرونه خطيرا باتباع الأسلوب عينه...".

العدوان على إقليم عفرين ومقاومة العصر

بلا شك الحرب التي بدأت في سوريا كانت نتيجة لأجندات دولية لإجراء تغييرات سياسية وأيديولوجية جذرية في المنطقة، وإيجاد تصميم جديد للدول عبر تقسيمها. ففي سوريا هناك حقيقة تفيد بأن المنطقة تسكنها الكثير من الأثنيات والأديان والطوائف، وهي بحاجة ماسة إلى مجتمع ديمقراطي يحقق التعايش المشترك والسلام والازدهار، إلّا أنَّ هيمنة النظام الاستبدادي الشمولي على الشعب خنق هذا التنوع، ومنع الشعب من أن يكون جاهزاً لإيقاد ثورة شاملة، بل كان هناك غليان شعبي بسبب عدم توفر الظروف الموضوعية التي تساعد الشعب على تنظيم نفسه وتحقيق الانتصار؛ وعلى الرغم من ذلك فإنَّ هذا الضغط المطبق على المجتمع حتماً سيؤدي في النهاية إلى الانفجار، فالشعب يرغب في العدالة والمساواة والديمقراطية، أما الحقيقة الثانية فهي رغبة بعض القوى بعدم انهيار الأنظمة الاستبدادية الشمولية الكلاسيكية. والحقيقة الثالثة هي رغبة الدول الرأسمالية العظمى في إعادة صياغة حدود المنطقة بحسب مصالحها، وإقامة أنظمة جديدة خصوصاً بعد مرور 100 سنة على عمر اتفاقية سايكس- بيكو (1916م)، وقرب بلوغ عمر اتفاقية لوزان 100 سنة، وهذه المدة مناسبة لغض الطرف من قبل أصحابها عن التزاماتهم تجاه هذه الاتفاقيات بسبب التطورات السياسية والعسكرية الحاصلة على الأرض، والتي يمكن أن تنحرف عن بنود هذه الاتفاقيات وتهدد مصالح الدول الكبرى. كل هذه الأمور أطالت عمر الأزمة السورية وأدت إلى ظهور الكثير من التحالفات بين القوى المختلفة، وكل طرف كان له هدف ودبلوماسية وسياسة محددة. إلا أنَّ السؤال لماذا يتم التركيز على شمال سوريا؟ فأجندات الدول الرأسمالية كانت ضد نظام البعث، ولكن بعد سنوات من الأزمة لماذا توجهت البنادق إلى شمال سوريا؟ قد يكون السبب إلى جانب ثروات المنطقة هو وجود ميراث ثوري في شمال سوريا، وبشكلٍ خاص المجتمع الكردي الذي لم تهدأ ثوراته منذ مئات السنين، وهو من أكثر المجتمعات تنظيماً بالأفكار الديمقراطية، كما أن انتفاضة القوى الديمقراطية في شمال سوريا لم تتأثر كثيراً بأحداث تونس وليبيا ومصر واليمن وغيرها، بل قامت سابقاً بانتفاضات سلمية تم قمعها بعنف قبل عام 2011م، كما حدث في 12 آذار من عام 2004م في انتفاضة قامشلو، واستمرار الاعتقالات والاغتيالات بحق المطالبين بالحقوق المشروعة من سياسيين ورجال دين ومثقفين؛ أما الحراك السوري بعد عام 2011م فقد بدأ بشكل عشوائي وعفوي وغير منظم، ويتم تسييره من قبل قوى خارجية عبر جماعة الإخوان المسلمين وأخواتها من التنظيمات الإرهابية؛ بينما في شمال سوريا كان الشعب منظماً وذو

[51] نفس المرجع السابق؛ ص435,434.

ميراث ثوري وصاحب مشروع ديمقراطي وله القدرة على تطبيق إرادته على أرض الواقع، خاصة من ناحية التنظيم السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، بشكل استشعرت الدول التي تسعى إلى الهيمنة على الجغرافيا السورية بالخطر من الديمقراطية الناشئة في المنطقة؛ وتقف الدولة التركية على رأس تلك الدول، لذلك تم توجيه كل المنظمات الإرهابية نحو روج آفا- شمال سوريا من عفرين وحتى ديرك. ليس لكونهم كرداً بل لكونهم يمتلكون مشروعاً ديمقراطياً على أساس فلسفة الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب السريانية والآشورية والكلدانية والعربية والكردية والأرمنية والتركمانية والشيشانية، والديانات الإيزدية والمسيحية والإسلامية، والمذاهب الشيعية والعلوية والسنّية؛ فهذه الفلسفة تهدف إلى ردم الهوة بين المكونات والعقائد المختلفة وطرح نفسها كجسر للتواصل بينها، بعيداً عن الذهنية الشوفينية والدوغمائية وثقافة إنكار الآخر، كالثيوقراطية التي تسعى إلى استغلال الشعوب باسم الدين، والشوفينية التي تنبذ الشعوب الأخرى، والفاشية التي تلغي إرادة الشعب وتستبده.

استطاعت الإدارة الذاتية حل الكثير من المشكلات وتأمين الأمن وتوفير الخدمات وتحقيق التعايش بين المكونات في الوقت التي كانت البلاد تشهد تناحراً عرقياً وطائفياً؛ ونتذكر عام 2012م عندما كانت القمامة متراكمة في شوارع قامشلو والمدن الأخرى وأدت إلى ظهور العديد من الأمراض، وكذلك حالة انعدام الأمن بعد رفض الشرطة السورية والمحاكم والمؤسسات الخدمية تلبية شكاوي المواطنين والانحصار ضمن المربعات الأمنية؛ لقد استطاع الشعب تنظيم نفسه بنفسه، وتمكن من إقامة منظومته الدفاعية، وتوصل إلى نموذج ديمقراطي لإدارة مناطقه والذي تحول إلى مشروع ديمقراطي مطروح لحل الأزمة السورية، وهذا ما لا يصب في صالح روسيا وإيران والنظام السوري وتركيا والتنظيمات الإرهابية، فالحل الديمقراطي ليس مناسباً لهم، بل لهم أجنداتهم الخاصة بهم، لذلك وجهوا كافة المنظمات الإرهابية باتجاه شمال سوريا، عام 2012م هاجموا سري كانييه52، وبعد ذلك قامت جبهة النصرة بمهاجمة جميع مناطق روج آفا، وبعد احتلال الموصل وشنكال والرقة وجه تنظيم داعش الإرهابي كامل قوته باتجاه إقليم الفرات وركز بشكلٍ خاص على مدينة كوباني بتحريض وتوجيه من نظام أردوغان، إلا أنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم؛ إنَّ السبب وراء معاداة تركيا للمشروع الديمقراطي لشمال سوريا يعود إلى رفض أيّ نظام سياسي ديمقراطي يمنح الكرد والسريان والأرمن حقوقهم المشروعة، وبشكل خاص الكرد، ورفض أية ديمقراطية تضع الدين في مساره الصحيح بعيداً عن المشاريع السلطوية والسياسية، إلى جانب الرغبة في احتلال الأراضي السورية، وما يدل على إصرار الدولة التركية بالتدخل السافر في شؤون الدولة السورية تصريحات أردوغان التي كان يرددها في بداية الأزمة بأنه سيصلي في الجامع الأموي في دمشق بعد القضاء على النظام السوري، استناداً على إعادة إحياء سياسة عثمانية ميتة قام أتاتورك بالقضاء عليها، وهذا ما يشير أيضاً إلى سعي نظام أردوغان إلى استحضار الميثاق الملي وإحياء السلطنة العثمانية؛ لذلك دعم الفصائل المسلحة والمعارضة المحسوبة عليه لتنفيذ أجنداته وتعميق الأزمة أكثر بشكل يسمح له بالتغلغل أكثر في الجغرافيا السورية؛ وقد وجهت تركيا كامل طاقتها وقوتها ومرتزقتها ضد روج آفا- شمال سوريا وقد وجدت إقليم عفرين الحلقة الأضعف فيها.

شنَّ نظام أردوغان ومرتزقته في 20 كانون الثاني 2018م حملة عسكرية وسياسية وإعلامية شرسة على إقليم عفرين في روج آفا- شمال سوريا، أطلق عليها اسم عملية غصن الزيتون، وتم تعزيزها بإعلان أنصار أردوغان الجهاد من خلال حوالي 90 ألف جامع، وقراءة سورة الفتح ضد شعب آمن غالبيته من المسلمين، لإضفاء الطابع الديني على العملية؛ أتت هذه العملية كامتداد

[52] أول هجوم على سري كانييه كان بتاريخ 2012/11/8م؛ ثاني هجوم كان بتاريخ 2012/11/19م؛ وثالث هجوم كان بتاريخ 2013/1/16م.

للعمليات العسكرية التي شُنّت على مدن روج آفا- شمال سوريا الآمنة الأخرى كـ سري كانييه وكري سبي\تل أبيض وكوباني وغيرها منذ عام 2012م، وكاستمرار للحملات التي قامت بها ميليشيات درع الفرات المرتزقة والمدعومة من الاستخبارات التركية في آب 2016م التي أخضعت لنفوذها عدداً من البلدات في روج آفا- شمال سوريا "جرابلس- إعزاز- الباب- الراعي...الخ" بموجب صفقات عقدها نظام أردوغان مع النظام السوري وحليفيه إيران وروسيا، تم من خلالها إجبار المعارضة على الانسحاب من حلب وعدد من البلدات الأخرى، بشكل أعاق ربط أقاليم شرقي نهر الفرات مع إقليم عفرين؛ وقد استغل نظام أردوغان إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل قوة حدودية قوامها 30000 مقاتل عمادها قوات سوريا الديمقراطية، لحماية حدود سوريا مع العراق، وشرقي الفرات مع الفصائل الإسلامية المرتزقة، وغرب الفرات مع تنظيم داعش وقوات النظام السوري، لمنع تسلل القوى الإرهابية إلى المناطق المحررة، في ظل عدم قدرة الجيش السوري على تأمين حدود البلاد، الأمر الذي جعله يستثمر جيداً قلق كلٍ من النظامين الإيراني والسوري من القضية الكردية حيث يشتركون جميعاً في حالة الفوبيا الكرديةَ.

إنَّ حصر معركة العدوان على عفرين في 58 يوماً يعد أمرٌ غير دقيق، فحرب تركيا على هذا الإقليم كان منذ بدء الأزمة السورية وازدادت وتيرتها مع بدء إقامة الإدارة الذاتية الديمقراطية فيها عام 2014م، حيث سعى نظام أردوغان إلى إفشال المشروع الديمقراطي هناك، متبعاً عدة تكتيكات تخدم استراتيجيته في الأزمة السورية المتمثلة بضمان هيمنة جماعة الإخوان المسلمين الرجعية على المعارضة السورية، والقضاء على أي فرصة للكرد في نيل حقوقهم الثقافية وإدارة شؤونهم ذاتياً، وتهيئة الظروف لاحتلال مناطق من سوريا وضمها إلى الدولة التركية، حيث بدأ في أول الأمر بتأليب مجموعة من الكرد التابعين لها ضد الإدارة الذاتية الديمقراطية والسعي إلى إفشالها عبر التخريب المتعمد للمرافق الخدمية، وتشويه سمعتها، والطعن في مصداقيتها عبر الحاضنة الشعبية للمجلس الوطني الكردي المعروف اختصاراً بـ ENKS وبعض الجماعات الأصولية والرجعية الكردية كالجبهة الإسلامية الكردية والقلة المنتسبين إلى جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، وعشرات الميليشيات التي نظمتها التنسيقيات المحلية كانت معظمها تتلقى الدعم من المخابرات التركية والقطرية. لقد أرادت الدولة التركية استغلال أكبر عدداً من الكرد كمرتزقة إلى جانب الكثير من العرب، وبذلت العديد من المحاولات لضم القوى الديمقراطية والتقدمية الكردية إلى المجلس الوطني الكردي ENKS ومن بعده ائتلاف قوى المعارضة السورية التابع للدولة التركية، من أجل خدمة سياستها وأجنداتها في المنطقة وتسهيل إبادة الكرد في سوريا بصهرهم في البوتقة العربية وبقاء الكرد بدون حقوق وإرادة وشخصية؛ هذه السياسة التآمرية دفعت غالبية الشعب الكردي ومعهم القوى التقدمية العربية والمسيحية إلى الاستقلالية واتخاذ الخط الثالث كمسارٍ محايد عن الأطراف المتصارعة على السلطة والثروات في البلاد، والتزموا بالمصلحة الوطنية والتمسك بالهوية الوطنية السورية؛ ونتيجة لتطور التعاون بين الكرد والتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب وبعد تحرير كوباني والرقة وغيرها من تنظيم داعش الذي فشل في تحقيق الأجندات التركية، وجدت الدولة التركية الأمور تخرج عن سيطرتها، لذلك توجه نظام أردوغان بتجييش الميليشيات التابعة للمعارضة السورية التي يهيمن عليها جماعة الإخوان المسلمين وجبهة النصرة وتنظيم داعش، وكذلك الميليشيات المحسوبة على المجلس الوطني الكردي ككتيبة آزادي ومشعل التمو ويوسف العظمة وغيرهم وقدمت الدعم اللازم لهم من أجل مهاجمة إقليم عفرين، إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيق أي تقدم ملموس وتكبدوا خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي عزز ثقة المواطنين بالإدارة الذاتية الديمقراطية. لذلك اتخذ أردوغان قراراً بشن عدوانٍ مباشرٍ على الإقليم.

الاستراتيجية التي اتبعت في العدوان على إقليم عفرين.

يبدو أنَّ أردوغان من خلال متابعة سياسته أنّه شديد التأثر بكتاب الأمير لميكافيللي؛ إذ استطاع أردوغان أن يستغل بشكلٍ جيد مركز الدولة التركية في المجتمع الدولي، وكذلك استغلال المؤسسة العسكرية والأمنية والإعلامية والاقتصادية التركية بشكلٍ فعّال في عدوانه على إقليم عفرين، والذي استهدف من خلاله المجتمع الديمقراطي الذي تبلور في بيئة تسودها الفوضى والقوى الرجعية والشوفينية. برزت في الاستراتيجية العدوانية لنظام أردوغان أربعة محاور رئيسية، المحورين السياسي والاقتصادي من خلال تحييد القوى الدولية والإقليمية بالاستفادة من سياسة الصفقات واستغلال كلٍ من ميثاق الناتو وفوبيا القضية الكردية؛ ومحور التضليل الإعلامي لتهيئة الرأي العام المحلي وكسب دعم القوى الرجعية والشوفينية وكان لاستغلال العقيدة الإسلامية دور مؤثر في ذلك وكذلك استخدام نماذج من الأسلحة المحلية الصنع لتأجيج المشاعر الشوفينية لدى أتباعه؛ والمحور العسكري عبر تجميع المعلومات الاستخباراتية وتجنيد المرتزقة والاستفادة من أسلحة الناتو والكثافة النارية الكبيرة، وعدم منح أي اعتبار للقوانين والمواثيق الدولية والأعراف الإنسانية. إنَّ مشروع أردوغان ليس مشروعاً تكتيكياً وإنما هو مشروعٌ استراتيجي، فشل في الكثير من الجوانب، وانتصر في جوانب أخرى، حيث نجح باحتلال جرابلس وإعزاز والباب وكانت هذه فرصة لإتمام الحصار على إقليم عفرين إلى أن تمكن من احتلالها؛ إلا أنّه إلى الآن فشل في احتواء باقي مناطق روج آفا- شمال سوريا.

بالنسبة للمحورين السياسي والاقتصادي:

استطاع نظام أردوغان كسب الصمت الدولي في عدوانه على إقليم عفرين، بحجة الحق في حماية الأمن القومي التركي، علماً إنَّ الدولة التركية لم تستوعب بعد سياسة حلفائها تجاها بخصوص القضية الكردية فمثلاً يرى المفكر الأممي أوج آلان في معرض حديثه عن أسباب أسره53 "...فإحدى وأولى الخطوات المفتاح على درب تطبيق "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، كان ذاك التمشيط الذي استهدفني. فقول أجاويد:"لم أفهم بأي حال من الأحوال سبب تسليم أوجالان لنا"، لم يكن عن عبث..."؛ وعبر استغلال المادة الخامسة من ميثاق الناتو54 التي تنصُّ على أن أي هجوم على أي دولة من الحلف يعتبر هجوماً على دول الحلف جميعاً، ويحق استخدام حق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، علماً أنه لم يُرصد أي اعتداء على الدولة التركية انطلاقاً من أراضي روج آفا- شمال سوريا عموماً وإقليم عفرين خصوصاً، كما أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة55 والتي تحجّجَ بها أردوغان ينص على أنَّ " استثناء لحظر استعمال القوة المنصوص عليه في المادة 2 (4) من الميثاق. فالحق الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس يمكن أن يمارس إذا "اعتدت قوة مسلحة" على أحد أعضاء الأمم المتحدة. وعلى الدول أن تبلّغ المجلس فورًا بالتدابير المتخذة وأن تتوقف عن اتخاذها حالما يتخذ هذا الأخير الإجراءات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين. ويغطّي المرجع أي استظهار بحق الدفاع عن النفس في قرارات المجلس وفي مداولاته وفي الوثائق الرسمية الواردة من الدول الأعضاء." وبما أنّه لم تسجل أطلاق أي رصاصة من إقليم عفرين باتجاه الحدود التركية، وعلى الرغم من أدراك معظم القوى الدولية لحقيقة ذلك، وبالتالي فإنَّ الصمت الدولي يُفسر بأنَّ الكثير من القوى في المجتمع

---

53 عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية؛ المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار؛ الطبعة الثانية، ص426.

54 The North Atlantic Treaty (1949)- Washington D.C. - 4 April 1949

55 التدابير المتخذة في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (الفصل السابع) - http://www.un.org/ar/sc/repertoire/actions.shtml#rel9

الدولي لا ترغب بوجود سوريا ديمقراطية موحدة، وتفضّل مصالحها على المواثيق التي وقعت عليها.

ونجح أردوغان أيضاً في عقد صفقة مع روسيا والنظامين السوري والإيراني وفقاً للوثائق الختامية في مؤتمر آستانا 6 فقد تم الاتفاق على إنشاء مركز تنسيق ثلاثي، روسي إيراني تركي، من أجل تجنب وقوع أي صدامات في سوريا لمدة 6 أشهر بدءاً من 9/2017، وكنتيجة لما تم الاتفاق عليه من قبل روسيا كممثل عن النظام السوري ونظام أردوغان خلال مؤتمر آستانا 6 كما تم ذكره سابقاً.

ومن البنود التي نتجت عن هذا الاجتماع، وتم الإعلان عن بعضها[56]:

إعلان إقامة مناطق خفض التوتر، وفقا للمذكرة المؤرخة في 4 مايو/أيار 2017، في الغوطة الشرقية، وبعض أجزاء شمال محافظة حمص، وفي محافظة إدلب، وبعض أجزاء المحافظات المتاخمة لها (اللاذقية، وحماة، وحلب) وبعض أجزاء جنوب سوريا.

التأكيد على أنَّ إقامة مناطق خفض التوتر إجراء مؤقت، ستكون مدة سريانه ستة أشهر في البداية، قابلة للتمديد تلقائياً بإجماع الدول الضامنة.

إقامة مناطق خفض التوتر لا تمس سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها.

نشر قوات لمراقبة خفض التوتر وفقا للخرائط المتفق عليها في أنقرة في 8 سبتمبر/أيلول، وبموجب شروط نشر هذه القوات التي وضعتها لجنة العمل المشتركة، في المنطقة الآمنة بإدلب وأجزاء من المحافظات المجاورة لمنع وقوع اشتباكات بين الأطراف المتنازعة.

تشكيل لجنة إيرانية روسية تركية مشتركة لتنسيق عمل قوات المراقبة.

العزم على مواصلة الحرب ضد داعش وجبهة النصرة وجماعات وكيانات أخرى مرتبطة بداعش والقاعدة داخل مناطق خفض التوتر وخارجها.

ضرورة الاستفادة من مناطق خفض التوتر لتأمين إيصال سريع وآمن ودون إعاقة للمساعدات الإنسانية.

حثّ الأطراف التي تتمتع بصفة المراقبين في عملية أستانا وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي على دعم عملية خفض التوتر وبسط الاستقرار في سوريا، بما في ذلك عبر إرسال مساعدات إضافية للشعب السوري والمشاركة في عملية إعادة إعمار البلاد.

دعوة الأطراف المتنازعة، وممثلين عن المعارضة السورية والمجتمع المدني لاستغلال الظروف الملائمة الناشئة لتفعيل الحوار بين السوريين والدفع إلى الأمام بالعملية السياسية تحت الرعاية الأممية في جنيف وغيرها من المبادرات.

عقد الجولة المقبلة للمحادثات الدولية حول سوريا في أستانا في أواخر أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام.

علماً إنَّه مُنع ممثلي الشعب الكردي والعديد من القوى الديمقراطية المعارضة من حضور المؤتمر، أي بحسب هذه البنود لا يوجد أي تقدير أو اعتراف بإرادة الشعوب السورية.

[56] بنود اتفاق أستانا حول مناطق خفض التوتر في سوريا- https://arabic.rt.com

نلاحظ من هذه البنود بأنها لم تذكر التفاهمات التي تمت بخصوص العدوان على إقليم عفرين وصفقة الغوطة مما يدل على وجود بنود سرّية لم تقدم لوسائل الإعلام الأمر الذي يدل على حجم المؤامرة، فقبل العدوان بأيام قليلة قررت روسيا سحب قوات المراقبة التابعة لها من عفرين وفتحت الأجواء السورية أمام الطائرات التركية، وغضت الطرف عن تجاوز القوات التركية للحدود السورية والقوافل العسكرية للمجموعات الإرهابية، فروسيا وإيران تسعيان لإنهاء الأزمة لصالحهما وإغراق الدولة التركية في المستنقع السوري، أما تركيا فسياستها تتمحور بقرب مرتزقتها جغرافياً منها، والحصول على تنازلات لضرب التجربة الديمقراطية الكردية واحتلال جزء من أراضي روج آفا- شمال سوريا. نتيجة للتنافس الروسي الإيراني في الهيمنة على سوريا استطاعت دبلوماسية روج آفا- شمال سوريا تحميل النظام السوري المسؤولية في الدفاع عن الحدود السياسية للبلاد كونها تتعرض لهجوم من دولة أجنبية، إلا أنّ الضغط الروسي الذي حدث بعد الاجتماع الذي جمع بين مندوبي روسيا وإيران وتركيا في سوتشي بين 29 و30 كانون الثاني في عام 2018م ولاحقاً في أنقرة، أثناء الهجوم على عفرين قد أجهض هذه المحاولة وتم سحب اللجان الشعبية من عفرين، وقد يكون ذلك خطوة من قبل النظام السوري وحلفائه للحصول على المزيد من التنازلات من الدولة التركية وبنفس الوقت زيادة الضغط على الإدارة الذاتية الديمقراطية من أجل القضاء عليها بعد القضاء على المعارضة المسلحة، حيث يصرّ النظام السوري على رفض أي مشروع يحقق السلام والديمقراطية في البلاد يتعارض مع مصالحه السلطوية.

إنَّ سيطرة نظام أردوغان على إقليم عفرين سيجعله متقدماً خطوة إلى الأمام باتجاه خطوط التماس مع النظام السوري والحرس الثوري الإيراني والقوات الروسية والأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية، وهذا لا يشكل مانعاً أو عائقاً لحلف الناتو بل يخدم إستراتيجيته في التوسع ومحاصرة القواعد الروسية وحلفائه، إلا أنَّ هذا قد يخلق تداعيات خطيرة تنعكس سلباً على نظام أردوغان والوقوع في مأزق خطير في حال انحراف الأمور بعيداً عن الإرادة التركية، كما إنَّ احتلال الإقليم سيلغي أي فرصة أو أمل لإقليم جنوب كردستان في التخلص من الهيمنة التركية على النفط الكردي في جنوب كردستان، كونها تتحكم في ممرات عبوره، كل هذه الأمور ستؤدي إلى تطورات مهمة في المنطقة وقد تتوحد الجهود من الأطراف التي يهددها نظام أردوغان لمقاومة نظام أردوغان بعنف شديد والتصادم مع حلفاء الأمس وفقدان أصدقاء اليوم.

بالنسبة لمحور تضليل الرأي العام:

قدَّم نظام أردوغان مجموعة من الذرائع لتبرير عدوانه على إقليم عفرين كمحاولة لاحتواء غضب الشارع التركي بعد أن تسبب بقتل العشرات من أبنائه خارج الحدود، وتكبّد الاقتصاد التركي خسائر كبيرة، لذلك روَّج في تصريحاته وعلى وسائل الإعلام التابعة له مجموعة من الذرائع التي تغازل الذهنية الرجعية للشوفينيين والأصوليين نذكر منها، بأنَّ إقليم عفرين يشكل قاعدة لحزب العمال الكردستاني لشن عمليات عسكرية داخل تركيا رغم أن الحزب ينفذ عملياته في مناطق شمال كردستان المحتلة انطلاقاً من سلسلة جبال زاغروس Zagros وجودي Cûdî وكابار Gabar وغيرها من المناطق الكردية في شمال كردستان، كما أنَّ أكبر قاعدة شعبية للحزب موجودة في شمال كردستان وتركيا، وما يجمع الحزب مع الإقليم هو فلسفة الأمة الديمقراطية التي طرحها القائد والمفكر الأممي عبد الله أوج آلان الأسير في سجن إنفرادي في جزيرة إيمرالي تحت حراسة شبكة الغلاديو التابعة لحلف الشمال الأطلسي. سخّر نظام أردوغان وسائل الإعلام بشكلٍ جيد لتبرير عدوانه على الإقليم وكسب تعاطف القوى الرجعية والشوفينية، فمثلاً وكالة أنباء الأناضول المرتبطة بجهاز المخابرات التركي نشرت الكثير من الأخبار الكاذبة بشكلٍ ممنهج وتحولت إلى مصدرٍ للأخبار بالنسبة للكثير من وسائل الأعلام الأخرى، مستغلة الإمكانيات

المحدودة والتجربة الإعلامية الوليدة في روج آفا- شمال سوريا وعدم قدرتها في التأثير على الرأي العام الدولي والإقليمي على الرغم من البطولات والتضحيات الكبيرة التي بذلتها؛ وإلى جانب عملائها استفاد نظام أردوغان من القاعدة الشعبية للمجلس الوطني الكردي والتيار الديني الموالي لها للعمل كطابور خامس في الإقليم عبر بث الشائعات ونقل المعلومات إلى القوات التركية وتحديد الأماكن الحساسة لضربها، وتحديد العائلات الوطنية لتصفيتها، وشنّ حرباً إعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتبين ذلك بعد احتلال الإقليم عندما قامت هذه المجموعات المتعاملة مع القوات التركية بتحديد منازل ومزارع العائلات الوطنية وعائلات الشهداء حيث تم تدمير منازلهم ونهب ممتلكاتهم وتوطين الجماعات الإرهابية فيها، وتسعى تلك القوى حالياً إلى منع أي تعاطف دولي مع اللاجئين في تل رفعت عبر إظهار القوات التركية كقوات تحرير. وفي الداخل التركي تم قمع جميع المحاولات المنددة بالعملية، وتم اعتقال أكثر من 300 شخص بسبب توظيف وسائل التواصل الاجتماعية للتنديد بتحركات تركيا الخارجية، وذلك بتهم تتعلق بتوفير "دعاية سياسية لجماعات إرهابية"؛ كما اعتقلت السلطات التركية عشرة مسؤولين من اتحاد أطباء تركيا بعد انتقادات وجهتها النقابة إلى العملية التي تشنُّها أنقرة في إقليم عفرين. حيث اتهم الرئيس رجب طيب أردوغان النقابة "بالخيانة!؟" وهنالك العشرات من الحالات المشابهة.

وما سهّل عملية التضليل الإعلامي هو أنّه للدولة التركية نفوذ كبير في سوريا عبر المعارضة السورية السياسية والعسكرية من العرب والمسلمين السنّة (المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين والتيار السياسي النقشبندي) الذين يرتبطون مع تركيا أكثر من ارتباطهم مع دول الخليج العربي كالسعودية وقطر والإمارات وكذلك مصر؛ وما يثبت ذلك هو ما حدث في مؤتمر سوتشي الأخير في بداية عام 2018م عندما تم منع وفد الائتلاف من المشاركة في المؤتمر وتم احتجازهم في المطار حيث عقد "أحمد طعمة" رئيس هيئة التفاوض التي تمثل الائتلاف مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن عدم قدرتهم على المشاركة وبأن تركيا تمثلهم في المؤتمر، فالمعارضة السورية تعتبر تركيا ممثلة لهم داخل المؤتمر! لقد وصلت قوة النفوذ التركي إلى هذا المستوى في الداخل السوري والذي يعقد على مدى سنتين صفقات على إنهاء المعارضة السورية، فالباصات الخضراء والتهجير والترحيل تتسبب بتغيير ديمغرافي في عموم سوريا بإشراف تركيا، فالمعارضة السورية لا تمتلك أية إرادة ولا شخصية ولا مشروع حل وتنفذ ما يُمليه عليها النظام التركي عليها.

وقد استغل نظام أردوغان الديانة الإسلامية بشكل جيد عبر إعلان اتباعه للجهاد في هجومهم على عفرين وتصوير سكان عفرين ككفار ومرتدين من قبل مجموعة من علماء الدين المنافقين السوريين المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين ورجال دين أتراك، الذين تحولوا أيضا إلى سماسرة وشعراء للطغاة عبر تشريعهم للعدوان الذي تسبب بقتل المئات من الأطفال والشيوخ والمرضى والجرحى من قبل قوات محتلة لا تولي أي اعتبار للأخلاق الإسلامية، فأغلب علماء الدين البعيدين عن طبائع التملق للطغاة يؤكدون على أنَّ المؤسسات الدينية يجب أن تقوم بدور المراقب الأخلاقي، لا أن تكون أداة بيد القوى السياسية فتفقد القيمة الأخلاقية للإسلام، ويصبح الإسلام وبالاً على المجتمع بدل أن يكون حلاً لمشاكله، وأما الاحتلال والسلب والنهب وهتك الأعراض، كلها من الذنوب الكبائر والتي يحاسب عليها الإسلام بأقسى العقوبات. يحاول نظام أردوغان قدر الإمكان الاستفادة من تسخير الإسلام لتنفيذ أجنداته في المنطقة، في محاولة لإحياء كيان تركي جديد بطابع عثماني معاصر، يكون أردوغان فيه سلطاناً بدون منازع، واستطاع استغلال الإسلام السياسي عبر جماعة الإخوان المسلمين كورقة سياسية، وداعش وجبهة النصرة كورقة عسكرية، وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية والسياسية للأطراف الموالية له في كل من تونس وليبيا ومصر حاول الهيمنة عليها بدعم من مشيخة قطر، تولدت لديه ثقة زائدة

بالنفس بقدرته على اخضاع أي كيان سواء أكان عسكرياً عبر مرتزقته، أو سياسياً عبر الرأسمال التركي القطري الإخواني، إلا أنَّ هذه الثقة تحطمت على أسوار روج آفا- شمال سوريا، فبسبب مقاومة شعوب هذه المنطقة ظهر الوجه الحقيقي لنظام أردوغان ومشروعه، حيث بيّنت مقاومة سري كانييه\رأس العين حقيقة دعم نظام أردوغان للتنظيمات الإرهابية والرجعية وتم فضح مختلف الأعمال التي ارتكبت بحق المواطنين من قبل الميليشيات الإرهابية المدعومة من تركيا من أعمال النهب والسلب والخطف والقتل والتعذيب وغير ذلك والتي شكلت المرحلة الأولى من المخططات التركية تجاه شعوب روج آفا- شمال سوريا، أما المرحلة الثانية فبدأت بهجمات جبهة النصرة والميليشيات الإسلامية ضد أقاليم روج آفا- شمال سوريا إلا أنها فشلت أيضاً بسبب مشاريع تلك القوى الرجعية والمتخلفة، والمقاومة البطولية لأبناء روج آفا- شمال سوريا بإمكاناتهم المحدودة، وحاول نظام أردوغان الاستفادة من تنظيم داعش الإرهابي في القضاء على حالة السلام والأمان التي تعيشها المنطقة، واحتلالها بشكل يسهل على نظام أردوغان السيطرة عليها لاحقاً، وكان الهجوم على كوباني ذروة هذا العدوان، إلى درجة قياموغض النظر من قبل تركيا عن دخول عناصر من تنظيم داعش الإرهابي عبر حدودها إلى كوباني في محاولة لحصار قوات المقاومة فيها، وما يؤكد على ذلك تصريحات أردوغان المتواترة والتي كان يدّعي فيها ويُبشّر بقرب سقوط مدينة كوباني بيد التنظيم الإرهابي، وعلى الرغم من المجازر والدمار الذي حدث وحجم القوات المهاجمة ونوعية الأسلحة المستخدمة إلا أنها فشلت أمام صمود أبنائها، وحققَ الكرد انتصاراً استراتيجياً تمثل بكسر شوكة تنظيم داعش، وكسب اهتمام حلفاء جدد من ذوي التأثير الكبير في مجريات الأحداث السورية متمثلة في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وفشلت محاولة أخرى لإحياء كيان على شاكلة السلطنة العثمانية، إلى جانب فضح سياسة التضليل الإعلامي وخداع الرأي العام، وترسخ في أفكار الكثير من الناس بأنّ نظام أردوغان لا يريد الخير لشعوب المنطقة.

على الرغم من الجهود المبذولة والتكاليف الضخمة فشل نظام أردوغان في طرح نفسه كقوة تحرير بحسب ما روجته وسائل الإعلام التابعة لدائرة الحرب النفسية والدعائية الخاصة به، من خلال الممارسات التي رافقت العدوان، كاستهداف المدنيين وممتلكاتهم وتهجيرهم، وتدمير المؤسسات الخدمية والمواقع الأثرية والإعدامات الميدانية والتمثيل بالجثث، واستخدام الأسلحة الفتاكة، ورفع العلم التركي في المناطق المحتلة، وفرض اللغة التركية على العديد من المدارس واللوحات التعريفية للمؤسسات على غرار ما يتم ممارسته في المناطق المحتلة في كلٍ من جرابلس والباب وإعزاز أي اتباع سياسة تتريك ممنهجة، حتى البهائم والأنعام والأشجار لم تسلم من عدوان نظام أردوغان، وما يزيد من انعدام الأخلاق أثناء العدوان على الإقليم وتسببه بمقتل العشرات من المدنيين الكرد والجنود الأتراك، استغلال أردوغان لعدوانه كمادة إعلامية تخدم دعايته الانتخابية لتعزيز سلطته والانقلاب على الديمقراطية الضعيفة أساساً في الدولة التركية. فحربه كانت حرباً إرهابية أكثر من كونها حرباً بالمقاييس العسكرية. فمنذ بداية العدوان على الإقليم تم استهداف المدنيين بشكل منظم ومباشر في كل شبر من الإقليم من منازل ومزارع وحقول ومناطق أثرية ودينية ومشافي ونقاط طبية وأفران وكل ما هو ضروري لحياة المدنيين؛ بهدف تهجير المدنيين، وتم توثيق العديد من الانتهاكات من قتلٍ وتعذيب وخطف من قبل منظمات حقوق الإنسان ومركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية سنأتي إلى ذكر بعضها؛ ففي البداية صرحت تركيا علانية بأنَّ الهدف من العدوان هو لتوطين اللاجئين والتخفيف من ضغطهم بعد طرد سكانها الأصليين من الكرد والإيزديين والمسيحيين وغيرهم، وكذلك توطين المُهجرين من المجموعات الإرهابية وعائلاتهم من الغوطة الشرقية وجنوب دمشق، وبحسب مصادر من داخل الإقليم هناك العشرات يتم نقلهم إلى الإقليم ويتم طرد المدنيين بمختلف الأساليب بالتهديد أو ابتزازهم لشراء أراضيهم ومنازلهم، ويصرحون بأنهم سيسلمون عفرين إلى سكانها الأصليين فكيف يتم حل هذا التناقض؟

ومن الواضح أنَّ الصمت الدولي يشجع على ذلك؛ وتعمل الدولة التركية على منح شرعية للاستيطان بشكل يصعب إخراجهم من الإقليم. وقد تم حفر الخنادق حول العديد من القرى لمنع عودة الأهالي إليها. القضية التي تطرح إشكالية معقدة هو الصمت الدولي، والتضليل الواضح للرأي العام من قبل نظام أردوغان، على الرغم من أنَّ الجميع يدركون حقيقة الأمر في قرارة نفسهم ويدركون عملية التطهير العرقي الممارسة على إقليم عفرين، وكأنّ هناك رغبة قوية في خلق فتنة عميقة بين الشعوب الكردية والعربية والتركية، ودفع المنطقة إلى حربٍ عرقية مدمرة يسهل السيطرة عليها بتأثير أكبر لاحقاً.

بالنسبة للمحور العسكري:

يقول ميكافيللي57 "...بَيْد أن الأساس المتين في حكم البلاد الحرة بعد فتحها هو تخريبها وتدميرها، فإن لم يهلكها الفاتح أهلكته؛ لأن مثل تلك البلاد إذا سالمت الفاتح أمدا تفتأ تذكر الحرية، فتشعل الذكرى في قلوب أهليها نيران الغيظ والفتنة، ولا تهدأ تلك النيران ما دام تاريخ الآباء والأجداد لا يزال محفوظا في قلوب الأولاد والأحفاد؛ لأنه لا يمحو اسم الحرية شيء، فلا منح المانح ولا كل الدهور يمحوان اسمها من قلوب نشأت عليها وتعودتها،..." وهذا ما اعتمده أردوغان في تعامله مع إقليم عفرين؛ ويعد العدوان على إقليم عفرين أكبر عمل عسكري قامت به القوات التركية منذ الحرب العالمية الثانية، من حيث حجم القوات المشاركة وحجم ونوعية الأسلحة المستخدمة وحجم التغطية الإعلامية التي سُخرت للحرب النفسية، وحجم التنازلات التركية في سبيل احتلال مساحة صغيرة خلال مدة قصيرة، ومن الممكن استخدام هذا الحجم الهائل للقوة ليس لنوع الأسلحة التي تملكها قوات حماية الشعب والمرأة YPG/YPJ فهي أسلحة خفيفة ولا تصلح للحرب التقليدية بين الدول، وإنما لنوع القوة المدافعة وحجم الإرادة الإيديولوجية والعسكرية القوية التي تتبناها والتي رسختها فلسفة الأمة الديمقراطية التي قدمها المفكر الأممي عبدالله أوج آلان، فالحرب لم تكن موجهة لكسر القوة العسكرية للطرف الآخر بقدر رغبتها في تحطيم الإرادة الحرة لأبناء الإقليم. حيث استمرت المعارك بخلاف التوقعات لمدة طويلة. فحتى أثناء عملية غزو قبرص من 20 تموز وحتى شهر آب من عام 1974م، كانت القوات المتحاربة متكافئة تقريباً، إلا أنه لم يمض سوى 10 أيام حتى أعلن الأتراك انتصارهم، كما أنَّ الاسلحة المستخدمة آنذاك لم تكن بمستوى الأسلحة المستخدمة في العدوان على الإقليم، علماً أنَّ قبرص كانت تتلقى الدعم الكامل من الدولة اليونانية؛ وهناك قوى لم تصمد أياماً معدودة في وجه الهجمات التي تعرضت لها، فمثلاً لم تستطع القوى العربية، المصرية والأردنية والسورية والفلسطينية، من الصمود أمام الهجوم الإسرائيلي لأكثر من ستة أيام في حرب حزيران عام 1967م، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والقدس بالكامل والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وتضاعفت المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل ثلاث مرات.

لقد جهز أردوغان لحملته بشكل جيد، ففي عام 2014م سمح البرلمان التركي الذي يسيطر عليه حزب أردوغان AKP للجيش بدخول الأراضي السورية والعراقية لضرب الكرد؛ واستغل نقاط الضعف لدى الإدارة الذاتية الديمقراطية بشكل جيد المتمثلة بعدم وجود اعتراف دولي رسمي بها وعدم امتلاكها لأسلحة ثقيلة ونوعية وانشغال قواتها بتحرير المنطقة شرقي نهر الفرات من تنظيم داعش الإرهابي، والتحكم بحركة البضائع والمواد الداخلة والخارجة من المنطقة وغير ذلك، واستقدام المجموعات الإجرامية التي تجيد القتل والتدمير والإرهاب للمشاركة في العدوان من بقايا

[57] نيقولا مكيافيلي، الأمير؛ الفصل الخامس (كيف تحكم البلاد التي كانت قبل الفتح مستقلة؟) ترجمة محمد لطفي جمعة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (القاهرة)، ص60.

تنظيم داعش وجبهة النصرة والإخوان المسلمين ومن الجنسيات المختلفة، وتم استخدامهم كمن يسوق الحمير في حقل الألغام، وذلك من أجل فتح طريق آمن لدخول القوات التركية بعد استنزاف القوة الشعبية المدافعة بالقضاء على هؤلاء الإرهابيين، فتركيا أتبعت تكيتيك التدمير الشامل لتحقيق إنجاز ملموس على الأرض بسبب ذهنيتها العدوانية والمدة التي حددت لها بحسب الصفقة التي عقدت مع روسيا إلى جانب حجم القوة المدافعة، لذلك كانت على أتم الاستعداد لجلب المزيد من الإرهابيين والمرتزقة، وتدمير المنازل السكنية والمستشفيات وكل شيء يشكل ضغطاً على القوات المدافعة، مسخراً الترسانة العسكرية المتطورة، حيث أن أغلب من سقطوا دفاعاً عن الإقليم لم يكن نتيجة للقتال المباشر، وإنما بسبب القصف الكثيف من قبل المدافع والدبابات والطائرات والصواريخ المتوسطة المدى، ولم يمتلكوا الجرأة على القتال المباشر مع المقاومة؛ ومن الأمور التي ساعدت القوات المعتدية هو أن أغلب القرى الحدودية من الطرف التركي من الموالين لحزب العدالة والتنمية AKP والحركة القومية MHP نتيجة لسياسة التطهير العرقي المنظمة والمطبقة بدقة في تلك المناطق منذ أكثر من خمسين سنة، إلا أنه لم يستطع تحقيق برنامجه العدواني فلم تنتهِ العملية بسرعة واحتاجت إلى حوالي 60 يوماً بعد أن كانت توقعات أردوغان فقط ثلاثة أيام، وخاصة بعد المقاومة العنيفة التي لاقوها أثناء محاولتهم احتلال كلاً من جنديرس وراجو، ولم يكن أمام أردوغان سوى أتباع أسلوب الجريمة المنظمة المتمثلة بابتزاز المقاومة عن طريق استهداف المدنيين، لقد كانت المؤامرة التي نُسجت حول إقليم عفرين أقرب ما يكون إلى مؤامرة دولية. لقد كانت الانتهاكات بحق المدنيين جزءاً من هذه الاستراتيجية، وقد شارك في الهجوم على عفرين حوالي 20 ألف مرتزق من مختلف الميليشيات والتنظيمات الإرهابية والرجعية والشوفينية، بحسب التقارير الصادرة عن تركيا والمعارضة والوحدات الخاصة التركية، وكان من المفروض أن يشكّل الهجوم بـ72 طائرة مقاتلة صدمة قوية على الشعب بدعمٍ من وسائل الإعلام الموالية لنظام أردوغان كجزء من الحرب النفسية، لذلك توقع النظام التركي انتهاء العملية خلال ثلاثة أيام، حتى أنَّ الروس والفرنسيين كانوا يعتقدون بأنَّ المقاومة لن تستمر أكثر من تلك المدة. إلّا أنّ الجميع أغفلوا حقيقة أنّه من تبقى في روج آفا وخصوصاً في إقليم عفرين لم يغادرها ولن يتركها بسهولة مهما كانت قوة العدو، فالشعب حسم قراره مسبقاً بالمقاومة وهذا ما حدث بالفعل.

اعتمد نظام أردوغان أيضاً في إستراتيجيته إلى جانب القوة العسكرية الضخمة للجيش التركي ونوعية الأسلحة التي يمتلكها والكثافة النارية، على إرهابيين متمرسين في القتال في كلٍ من غروزني الشيشانية وأفغانستان والعراق وغيرها؛ سخّر نظام أردوغان أيضاً التكنولوجيا العسكرية المتطورة الخاصة بحلف الشمال الأطلسي، والتي لم تكن تستطيع فعل الكثير لولا أنَّ الروس فتحوا الأجواء السورية أمام هذه التكنولوجيا وقاموا بتحييد منظومة الدفاع الجوي S400، فأثناء هطول الأمطار وتشكل الضباب كانت القوة الجوية المعادية مشلولة، لذلك كان يتم تحرير معظم المناطق المحتلة بسهولة، وكانت أشهر تلك العمليات في قرية حمام، وتُقدر عدد الساعات التي حلقت فيها طائرات الكشف التركية أكثر من 5000 ساعة، وهي فترة كافية لتصوير كل نملة وحبة زيتون في إقليم عفرين؛ وقد كان يعلم مسبقاً بأن المقاومة في إقليم عفرين لا تملك تكنولوجيا عسكرية متطورة، ولا يوجد أمامها سوى خيارين؛ إما المقاومة حتى آخر مدافع، أو العمل على إنقاذ المدنيين وسحبهم إلى مناطق أكثر أماناً، ونظام أردوغان كان يراهن على أنَّ المقاومة لم تكن تملك الاستعداد الكافي لخوض حربٍ طويلة مع دولة قوية عسكرياً تملك قوات ضخمة استطاعت أن تنتشر على طول خط الجبهة وحصار الإقليم بمسافة بلغت حوالي 150 كيلومتر، وهذا كان له تأثيره بسبب عدم امتلاك المقاومة للطائرات والأسلحة الثقيلة التي تغطي كامل هذه المسافة. إنَّ استراتيجية الهجوم التركية تدل على مدى القوة المدافعة ومدى الخوف منها ومدى أهميتها؛ حيث تقدر القوة العسكرية لبلد ما بمقدار تفوقها على قوة عسكرية لدولة مكافئة لها، والاعتزاز بتفوق أية

قوة عسكرية ضخمة على قوة عسكرية ثانية أخرى بغض النظر عن حجمها وقوتها يشير إلى مدى قوة وهيبة تلك القوة الثانية، أي أنَّ اعتزاز الفاشيين والشوفينيين والرجعيين بقوة الجيش التركي وأسلحته في عدوانه على إقليم عفرين دليل على هيبة القوة التي تقاوم هذه الماكينة العسكرية الجرارة، خصوصاً أنَّ المرحلة الأولى من المقاومة استمرت أكثر من 58 يوماً ولا تزال المرحلة الثانية مستمرة، مع اعتماد القوة المهاجمة على الكثافة النارية العالية طوال تلك الفترة وعلى امتداد مسافة تقدر بمئات الكيلومترات، واتباع أسلوب الحرب الإرهابية لابتزاز المدافعين، وذلك عبر استهداف المدنيين وأيضاً حجم الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المهاجمة؛ إنهم المقاتلون والمقاتلات الكرد أحفاد الذين هزموا الجيوش السومرية والأكادية والفرعونية والآشورية والبابلية والإغريقية والفارسية والأموية والعباسية والمغولية والصليبية والصفوية والعثمانية والقوى الاستعمارية الغربية في الكثير من المعارك؛ علماً أنَّ الإستراتيجية التركية فشلت في كل من كوباني والجزيرة عبر داعش ومجموعاتها المرتزقة، كما أنَّ الجيش التركي لم يخض حرباً حقيقية خارج حدوده السياسية منذ عشرات السنوات، ولا يمتلك تلك الخبرة التي تخوله شنَّ عملية خاطفة، لذلك كانت الحرب التي شُنت إرهابية بامتياز كما ذكرنا سابقاً؛ لقد هيئ نظام أردوغان نفسه وأنصاره والساحة الدولية لتنفيذ جينوسايد بحق الكرد عبر القوة المبالغة فيها، فهو يعلم بأن القوة المدافعة تستمد قوتها من الشعب، وخلال دراسة استطلاع للرأي قام بها أعضاء مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية/فرع عفرين قبل العدوان، والتي استغرقت حوالي أسبوع من تاريخ 2018/1/14م وشملت مدينة عفرين وكافة النواحي التابعة لها، وبلغ عدد من شملهم الاستبيان 2050 عينة، تبين بأنَّ حوالي 90% من أبناء الإقليم كانوا يعتقدون بأن نظام أردوغان لن يجرؤ على مهاجمة الإقليم بشكل مباشر، وأبدى حوالي 80% من سكان الإقليم استعدادهم للانضمام إلى وحدات حماية الشعب والمرأة YPG/YPJ في حال تعرض الإقليم لهجوم تركي مباشر وهذا ما حدث بالفعل؛ لذلك أي استهداف للمدنيين سيشكل ضغطاً كبيراً على المقاومين، ويدرك أنَّ هدف هذه القوات الرئيسي هو حماية المدنيين وسيضطرون إلى سحبهم إلى مناطق آمنة، الأمر الذي ترتب عليه استبدال تكيتيك الحرب من حرب الجبهات إلى حرب الكيريلا58، كون حرب الكيريلا هي أفضل وسيلة لمقاومة التكنولوجيا العسكرية المتطورة وأسلحة الناتو عبر استهداف النقاط الضعيفة وتوجيه ضربات قاسية، وإلحاق المزيد من الخسائر عبر استهداف العدو أينما كان. الأمر الذي أفشل المخطط العسكري التركي باستنزاف كامل القوة المقاومة وبث الفوضى في صفوفها.

لقد روَّج نظام أردوغان عبر وسائل الإعلام التابعة له للأسلحة التركية الجديدة التي استخدمت في قتل أبناء الإقليم، وحول الإقليم إلى ساحة لتجريب أسلحته لإشباع العاطفة العنصرية والرجعية لأنصاره، وبنفس الوقت الترويج لهذه الأسلحة في سوق السلاح التي تسعى الدولة التركية إلى الدخول فيه بقوة. كما الأسلحة التي يفتخر بها نظام أردوغان لا يمكن أن تحقق نتائج هامة إلا في الحروب مع جيوش نظامية تملك مدرعات وطائرات وصواريخ، والقوة المدافعة كانت عبارة عن قوات مشاة مسلحة بأسلحة خفيفة، والدعاية التركية انعكست إيجابا لصالح المقاومة على المدى البعيد عبر الترويج لقوتها وهيبتها. من الأسلحة التركية التي استخدمت في العدوان كما روج له نظام أردوغان، مروحية أتاك التركية الصنع والصواريخ الرمحية ومدافع وطائرات الدرون وأنظمة التشويش الإلكتروني. وكلها أسلحة تجريبية ولم تدخل في حرب مكافئة لها، ولا يمكن

58 حرب العصابات بالإنكليزية Guerrilla warfare، هي حرب غير تقليدية، بين مجموعات قتالية يجمعها هدف واحد وجيش تقليدي، حيث تتكون هذه المجموعات من وحدات قتالية صغيرة نسبيا مدعمة بتسليح أقل عدداً ونوعية من تسليح الجيوش.

الحكم على فاعليتها، كون الذي دفع المقاومين إلى الانسحاب من الإقليم هو حماية المدنيين وليس قوة تأثير تلك الأسلحة وكان بإمكان المقاومة أن تستمر شهوراً أخرى.

سخّرت الدولة التركية في عدوانها على إقليم عفرين معظم صنوف الأسلحة البرية والجوية، حيث استخدمت أكثر من 72 طائرة مقاتلة والعشرات من المدافع والصواريخ المتوسطة المدى والمدرعات والقذائف الصاروخية والطائرات المسيّرة والآلاف من المرتزقة والقوات الخاصة وحتى السلاح الكيماوي، وتسخير المئات من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، والآلاف من وسائل التواصل الاجتماعي في خدمة الحرب النفسية الخاصة ضد الكرد والقوى الديمقراطية، إلى جانب استغلال الديانة الإسلامية في تبرير القتل والتعذيب والنهب والسلب على شاكلة التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى المساعدة الروسية في تقديم الاستشارات العسكرية وفتح المجال الجوي أمام تركيا وأتباعها وابتزاز القوة المقاومة والصمت الدولي، كل هذه القوة ضد قوة صغيرة نسبياً تملك أسلحة خفيفة، عبارة عن أسلحة رشاشة وقذائف آر-بي-جي وعبوات ناسفة وبعض الصواريخ الحرارية المحمولة على الكتف، إلا أنَّه تبين أنَّ أقوى سلاح كان فلسفة الأمة الديمقراطية التي يؤمن بها غالبية المقاومين، وجميع تلك الأسلحة استطاعت قتل العشرات من الجنود الأتراك والمرتزقة والإرهابيين، وتدمير العشرات من المدرعات والدبابات، وإسقاط عدد من الطائرات المسيّرة ومروحية، وحتى تنفيذ عمليات خاصة خلف صفوف القوات المهاجمة، والصمود قرابة شهرين، وحتى انتهاء المرحلة الأولى من المقاومة كانت من أجل حماية المدنيين، وتجنب تدمير ما تبقى من الإقليم، بشكل يشير إلى الإصرار على طرد المحتلين على الرغم من حجم القوة المهاجمة.

ميدانياً دفع النظام التركي بالمجموعات الإرهابية المرتزقة تسندها القوات التركية بالأسلحة البعيدة المدى إلى الهجوم على الإقليم في عدة محاور على جبهة بلغ طولها حوالي 150كيلومتراً، ومن بعض هذه المجموعات[59]:

(لواء صقور الشمال- أحرار الشرقية- جيش النخبة قطاع الشمال- فيلق الشام- لواء السلطان سليمان شاه- لواء السلطان محمد الفاتح- لواء الوقاص- الجبهة الشامية- المنتصر بالله- فرقة السلطان مراد- جيش الشمال- لواء سمر قند- الفرقة 23- الفرقة التاسعة- فوج المصطفى- لواء الأول مغاوير- لواء أسود الفاتحين- جيش الأحفاد – تجمع فاستقم كما أمرت- فرقة الحمزة- لواء عاصفة الحزم- جبهة الأصالة والتنمية- جيش النصر- لواء درع الحسكة- جيش الشرقية – لواء الفتح- لواء السلطان عثمان- لواء رجال الحرب- لواء الشمال- الفوج الخامس- الجيش الثاني)، نلاحظ عدم وجود فيلق الرحمن ومع ذلك تولي الدولة التركية أهمية خاصة له بمنحه قاعدة عسكرية وغير ذلك بالقرب من الحدود التركية. من خلال ملاحظة أعلام هذه الفصائل نجد أنَّ بعض الشعارات الموجودة عليها مكتوبة باللغتين التركية والعربية بالإضافة إلى احتواء بعضها على هلال ونجمة على شاكلة العلم التركي وبعضها تحمل أسماء ورموز قومية تركية كأسماء السلاطين العثمانيين ورمز الذئب وغير ذلك، الأمر الذي يطرح الكثير من إشارات الاستفهام حول علاقة هذه الفصائل بالأزمة والثورة والمعارضة السورية وطبيعة الأجندات التي تعمل عليها هذه الميليشيات الإرهابية.

لقد كان دور المجلس الوطني الكردي ENKS سلبياً وبالضد من المقاومة الكردية، ونشط بعض مسؤوليه كمتحدثين باسم الاستخبارات التركية، وقدموا المبررات لاحتلال إقليم عفرين، وتشويه

[59] فصائل المعارضة المشاركة في عملية غصن الزيتون في عفرين –
http://www.suriyegundemi.com/2018/02/19

صورة المقاومة والدعاية للدولة التركية على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد صرّح المدعو فؤاد عليكو (أحد مسؤولي المجلس) في وسط مدينة عفرين بعد احتلالها من قبل القوات التركية والمنظمات الإرهابية، بأنَّ لديهم ست مجموعات مسلحة كردية تحت مظلة الجيش الحر، دخلت عفرين وساندت القوات التركية في السيطرة على الإقليم، وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي معلومات تؤكد على وجود مرتزقة كرد في صفوف القوات المعتدية على الإقليم60 ويبلغ عددهم حوالي ألف وكان لهم دور كبير من خلال اتقانهم اللغة الكردية ومعرفة المنطقة وهذا ما يذكرنا بأبي رغال الذي أرشد أبرهة الحبشي إلى مكة لدكّ الكعبة وهدمها، ويذكرنا أيضاً بهرباكوس الذي خان المملكة الميدية وقدمها لملك الفرس، الأمر الذي تسبب بضياع المملكة الكردية التي حررت شعوب المنطقة من ظلم الملوك الآشوريين والسكيثيين، إلى جانب تضليل سكان المناطق المحتلة بعضهم ينتمون إلى فصائل مثل كتيبة آزادي بقيادة آزاد شعبو التابعة لجيش النخبة في ما يسمى بالجيش السوري الحر؛ ولواء مشعل تمو بقيادة أبو مريم الحسكاوي الذي تم تصفيته لاحقاً من قبل قوات غضب الزيتون التابعة للمقاومة؛ ولواء صلاح الدين بقيادة محمد هوّاش؛ والجبهة الكردية؛ بالإضافة إلى وجود مرتزقة آخرين في صفوف فيلق الشام وفرقة السلطان مراد والجبهة الشامية وحركة أحرار الشام.

استراتيجية المقاومة من ناحية المعلومات والتحضيرات والأسلحة والنشاط السياسي أثناء العدوان وقرار الانسحاب.

تستند العقيدة العسكرية الكردية على المقاومة الضارية ضد أي قوة غازية، حيث أثبت التاريخ الكردي أن المقاومة ضرورية للحياة، يقول قائد ثورة ديرسم الكردية "سيّد رضا" قبل إعدامه على يد القوات التركية " لم استطع التغلب على أكاذيبكم وحيلكم، وكان هذا بمثابة همّ لي؛ وبالمقابل لم تستطيعوا اخضاعي وليكن هذا بمثابة همّ لكم."؛ وأغلب التراث الكردي مقتبس من مقاومته، فلولا إصرار الميديين على المقاومة لما كان هناك الشعب الكردي الذي نعرفه اليوم، والذي تم التعبير عنه بقصة كاوا الحداد الميثولوجية، ويعكس أتباع الديانة الزرادشتية والإيزدية واعتناق بعض الكرد لمذاهب أخرى مقاومتهم لفرض الإسلام عليهم بالقوة من قبل السلطة التي تستغل الدين خدمة لمصالحها حقيقة ذلك؛ كذلك مقاومة "قلعة دمدم" التي تحولت إلى تراث للمقاومة ومصدر إلهام للثورات الكردية في الأجزاء الأربعة من كردستان، كما وتحولت وصايا بعض قادة الكرد قبل اعدامهم إلى ما يشبه عقيدة يؤمن بها الشعب الكردي من أجل الدفاع عن قضاياه ونيل حقوقه؛ تتمحور العقيدة العسكرية لفلسفة الأمة الديمقراطية حول الدفاع الذاتي المشروع، وتعزيز مفهوم الحماية الجوهرية في المجتمع، والمقاومة الضارية ضد أي معتدي، وتعتمد قوات النخبة المسلحة الخاصة بها على مبدأ الانضمام الطوعي والروح الفدائية، وتقديم الشعور بالوطنية والأممية على شعور الانتماء إلى القومية والطائفية، وقد أثبتت هذه العقيدة فعاليتها في تحرير عشرات المناطق من التنظيمات الإرهابية والظلامية والشوفينية، كما في مدن كوباني؛ الرقة؛ منبج؛ الريف الشمالي لدير الزور؛ وغيرها.

تؤكد المقاومة التي بذلت وتبذل في إقليم عفرين على أنه سيتم تحرير الإقليم، فكل عائلة تقريباً فقدت فرداً منها على الأقل إلى جانب الآلاف من الجرحى والمصابين، وتعرضت ممتلكاتهم من منازل وحقول ومعامل ومركبات وحيوانات للنهب والسلب والتدمير، وكل فرد مُهجّر من إقليم

60 فصائل كرديّة تابعة للجيش الحرّ تشترك بقوّة في معركة "غصن الزيتون" بعفرين ـ https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2018/02/syria-operation-olive-branch-kurdish-fighters-fsa-afrin-ypg.html

عفرين يؤمن بدرجة عالية في العودة ودحر المحتلين. لقد أثبتت سياسة الهروب والاستسلام فقدان الكثير من المكاسب الكردية، وعندما نقارن بين مقاومة الموصل ومقاومة كوباني نجد مقدار الفرق بين المقاومة والاستسلام. وإقليم عفرين قاوم بضراوة وقدم مئات الشهداء، ولو لم يتبع نظام أردوغان أسلوب الجريمة المنظمة بابتزاز المقاومين عبر استهداف المدنيين لكانت القوات المعتدية إلى الآن على أبواب عفرين. فنظام أردوغان لم يراعِ أي اعتبار للأخلاق والقوانين والمواثيق الدولية، من خلال استهدافه المباشر للمدنيين والمراكز الأثرية والدينية والمرافق الخدمية، بقصد وضع المدافعين أمام خيارات محدودة، كما أنَّ حجم المؤامرة الدولية كانت أكبر، لذلك تم اتخاذ قرار تكتيكي بسحب المدنيين من المدينة ونقلهم إلى مكان آمن؛ وطالما المقاومة مستمرة فإن الإقليم لم يسقط، ويتم في كل يوم تقريباً تنفيذ عمليات نوعية ضد القوات التركية والمنظمات الإرهابية فيها، وهناك نشاط دبلوماسي فعّال من قبل مسؤولي الإدارة الذاتية الديمقراطية والرئاسة المشتركة للفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، لعمل ما يلزم من أجل تحرير الإقليم، عبر نشاط ممثلية الإدارة الذاتية الديمقراطية في واشنطن وموسكو وباريس وغيرها، واستقبال وفد من الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية في قصر الإليزيه بتاريخ 2018/3/30، واستقبال وفد بريطاني (من حزب العمال البريطاني المعارض واعضاء في مجلس اللوردات) في مقاطعة قامشلو بتاريخ 2018/4/4م وكذلك عدد من الزيارات المتكررة لمسؤولين عسكريين أمريكيين إلى مدن منبج والشدادي وغيرهم، يدل على ذلك النشاط الدبلوماسي، فالعمل السياسي والعسكري جاري لإفشال مشروع أردوغان في الإقليم وتحرير الأراضي من قبضته، وحالياً تتركز استراتيجية المقاومة في عدم السماح بوجود أي ظرف من الطمأنينة والراحة للقوات المحتلة وإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر به، خصوصاً أنَّ قوات المقاومة لها خبرة جيدة في القتال والمقاومة، بأسلوب حرب الكيريلا، اكتسبتها من خلال معاركها مع مرتزقة النظام السوري والتنظيمات الإرهابية من جبهة النصرة وداعش والجيش الحر.

لقد استخدمت تركيا أقصى ما لديها من قوة على مدى ست سنوات وتكبدت خسائر كبيرة، وكانت صفقتها في عفرين خاسرة بالمعايير السياسية والعسكرية بالمقارنة مع إنجاز النظام في الغوطة، وأصبحت تركيا مشتتة في التزاماتها بين المحور الروسي والأمريكي المتنافسين على النفوذ في المنطقة، وهي في موقف حرج حيث سيعيد الكرد حساباتهم وإعادة النظر في استراتيجيتهم وتكتيكاتهم، والتخطيط بشكلٍ أفضل من أجل تحرير إقليم عفرين، أي سيكون هناك المزيد من الخسائر البشرية والاقتصادية والمادية في صفوف القوات التركية والمنظمات الإرهابية التابعة لها، وتطوير المزيد من الأسلحة والتكتيكات القتالية.

مقوّمات الأمن الوطني في شمال وشرق سوريا

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

القسم الثاني

يمتاز موقع شمال وشرق سوريا بأهمية استراتيجية؛ استناداً إلى المزايا الجغرافية والجيولوجية التي يمتلكها، إلى جانب التنوع الثقافي والاثني، حيث يمتد تاريخ العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين مكوناتها إلى آلاف السنين، لذا تعد من المناطق الاستراتيجية في إطار الجغرافيا الوطنية السورية؛ وهذا ما أكسبها أهمية جيوبوليتيكية، ما يشير إلى ذلك سعي معظم القوى المنخرطة في الأزمة السورية، الداخلية والخارجية، إلى السيطرة على هذه المنطقة والتحكم بها باحتلالها مباشرة أو الهيمنة عليها. لقد كانت صفة المناطق النامية الصفة التي ألصقت بهذه المناطق من قبل معظم الحكومات السورية المتعاقبة، على الرغم من امتلاكها معظم مقوّمات وعوامل الازدهار والتنمية مقارنة بباقي المناطق على امتداد الجغرافيا السورية، يبدو أنّ للمشاريع السياسية المؤدلجة للسلطة المركزية دور في ذلك إلى جانب احتكارية البرجوازية الدمشقية والحلبية؛ علماً أنَّ هذه المنطقة كانت تحتل المرتبة الأولى على المستوى السوري في عدد الحركات السياسية إلى جانب امتلاكها لثروة زراعية هائلة، ولا يخفى على أحد أهمية منابع الطاقة التي تمتلكها (البترول والغاز والطاقة الكهرومائية التي توفرها السدود على نهر الفرات)، ووقوعها على حدود دولتين مؤثرتين سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط (تركيا والعراق). كذلك لم تشهد هذه المنطقة أي نهضة تنموية في مجال الصناعة والتكنولوجيا والتجارة والتعليم، واقتصر الاقتصاد المحلي على الزراعة وتربية الحيوان بأساليب بدائية نسبياً؛ أما اجتماعياً فقد شهدت المنطقة انقسامات سياسية وإثنية بسبب تنامي المشاعر القومية والدينية إلى مستوى الشوفينية والتطرف في بعض الأحيان، إلى درجة امتلاك الأحداث السياسية في البلدان المجاورة وما شابها من حروب عقائدية وعرقية تأثيراً سلبياً في مشاعر السكان؛ يبدو أنّ التعامل بالقبضة الأمنية مع مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقمع الحريات وانتهاك الحقوق دور في تأجيجها، لذلك كان لهذه المنطقة النصيب الأكبر من الاستبداد مقارنة بباقي المناطق السورية.

استناداً إلى ذلك يمكن القول بأنّ مكونات هذه المنطقة لم يشهدوا أية حالة أمان وازدهار، أي لم يكن هناك أية مُعايشة للأمن الإنساني، بل الكثيرون كانوا يعيشون في ظل خوف متراكم مع مشاعر مشبعة بالكراهية ومشحونة بروح الانتقام أحياناً في سبيل إشعال حربٍ إنَّ لم تكن قتالاً دموياً فقتال فكري على الأقل، هذا الأمر كان ولا يزال مفتعلاً من قبل القوى التي سيطرت على المنطقة منذ الاحتلال العثماني مروراً بالاستعمار الفرنسي وصولاً إلى سلطة النظام الحالي؛ لذا تبدو سياسة "فرق تسد" حاضرة بقوة وتشكل أحد محاور الحرب النفسية، فهي تضمن أرخص طريقة للسيطرة

على الشعوب. بالطبع كان ولا يزال لهذا الأمر تداعياته السلبية والتي يمكن وصفها بالهدّامة في الكثير من المواقف، ويشهد مستوى أعداد المهاجرين ومعتقلي الرأي، والفقر والتخلف، والأزمة التي تشهدها البلاد على حقيقة ذلك. بالتالي يمكن القول بأن مناطق شمال وشرق سوريا لم تكن حاضرة في المشاريع والخطط الخاصة بالأمن الوطني للسلطة السورية بل كان ينظر إليها كحديقة خلفية أو مصدر للثروة والسلطة، إلى جانب اعتماد السلطة لمنظومة الأمن القومي بدلاً عن الأمن الوطني في سياستها الداخلية والخارجية وأصبح مفهوم الأمن رهينة لدى الأجهزة القمعية وصفة لازمتها، وهذا ما يذكرنا مجدداً بسلطة الأخ الأكبر التي تناولها جورج أورويل؛ لقد كان لهذا الأمر تأثيراً هدّاماً على المواطن نفسياً واجتماعياً، وأصبح كل موظف في المؤسسات الحكومية متسلط ويخضع في نفس الوقت لسلطة الذي يفوقه مرتبة، بينما أصيب المجتمع باليأس وعدم الثقة بالنفس وانعدام الحسّ النقدي، وتحول التودد للأجهزة الأمنية إلى أحد المصادر التي ترفع الفرد مواطناً إلى الدرجة الثانية في اهتمامات السلطة؛ وأصبح الشعب أمام خيارات عدة منها الهجرة أو التأقلم مع الأمر الواقع، أو التمرد على السلطة الذي كان نتيجته الحتمية الاعتقال والتعذيب وفي بعض الأحيان ملاقاة مصير الإعدام أو السجن المؤبد أو الاختفاء. قد لا تكون هذه الأمور بتلك الفظاعة مقارنة مع ممارسات سلطة تنظيم داعش والجماعات الأصولية الأخرى، إلا أنه من المفروض ألا يُنسى بأن تلك الجهات والتدخلات الخارجية في البلاد هي أيضاً نتاج طبيعي لاستبداد السلطة القائمة ومخططاتها الساعية وراء السلطة الشمولية والثروة، والاصطفاف في أحد محاور الصراع الإقليمي والدولي، في الوقت الذي أصبح النظام السياسي الحاكم توتاليتارياً وأقرب ما يكون إلى نظام كليبتوقراطي بالتزامن مع تنامي الأوليغارشية إلى مستويات خطيرة.

استناداً إلى ما سبق لا يمكن أن نتطرق إلى وصف حالة ومفهوم الأمن الوطني وأبعاده في شمال وشرق سوريا قبل نشوء الإدارة الذاتية، لإنه أساساً لم يكن له وجود أو اهتمام في الخطط الحكومية، هذا الأمر يشكل السبب الرئيسي في ضعف الالتزام بالهوية الوطنية، وقد تجلى ذلك في عدم رغبة سكان المنطقة في تقديم الدعم للسلطة المركزية والتطوع للدفاع عنها ضد الفوضى التي شهدتها البلاد بعد عام 2011م، كما أنّه تشتّت بين نخبه السياسية والاجتماعية والعسكرية، وأصبح التوجه مرهوناً بتوجه هذه النخبة لذا نلاحظ خضوع بعض المناطق لهيمنة الجماعات الأصولية وبقاء مناطق أخرى بقبضة السلطة المركزية واختيار مناطق أخرى للإدارة الذاتية؛ وقد تطورت الأوضاع بشكل دراماتيكي كما رأينا إلى ظهور تنظيم داعش الإرهابي وهيمنته على المنطقة على حساب السلطة المركزية والمعارضة المسلحة، وبنفس الوقت تنامي الإدارة الذاتية وتوسعها، حتى وصل الأمر إلى الاصطدام بينهما كقوتين رئيسيتين في شمال وشرق سوريا وكانت الغلبة للإدارة الذاتية بسبب الدعم الشعبي لها وامتلاكها مشروعاً ديمقراطيا أفضل من المشاريع السياسية للقوى المحلية الأخرى؛ لذلك يمكن أن تعتبر الإدارة الذاتية مرحلة سياسية مزدهرة وجديدة على المنطقة كونها أوجدت أو اهتمت بأمور كانت من المحرمات لسكان المنطقة، قد يعود السبب إلى توافق النخب الوطنية السياسية والاجتماعية والعسكرية لسكان المنطقة عبر اختيارهم طريق السلام والعيش المشترك ونبذ ثقافة الكراهية، وما يشير إلى ذلك اتفاقهم على عقد اجتماعي جديد حظي بتأييد غالبية السكان استناداً إلى نبذ الشوفينية والفاشية والتطرف، أسس ثقافة الكراهية؛ وبنفس الوقت احترام كافة الثقافات والمعتقدات والحقوق والحريات في إطار القيم الأخلاقية.

قامت الإدارة الذاتية بمجموعة من التدابير والإجراءات والمشاريع لخدمة المواطنين والدفاع عن المنطقة؛ على الرغم من عدم اعتماد مصطلح الأمن الوطني كمنطلق مباشر لذلك، إلا أنّ طبيعة العقد الاجتماعي والأعمال التي نفذت والسياسة الداخلية والخارجية تندرج في إطار منظومة الأمن الوطني بمفهومه وأبعاده، هذا الأمر ليس من منطلق الدفاع عن الإدارة التي لا يمكن أن تكون منزّهة عن المشاكل أو الأخطاء وهناك الكثير من التحديات والأخطار التي تواجهها، ولكن ما يدفع إلى التعبير عن ذلك تحول الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلى ملاذٍ لجميع المكونات وكخيار أفضل مقارنة بالمشاريع السياسية للمعارضة الأصولية والسلطة المركزية، نظراً لنبذها الشوفينية والفاشية والتطرف، إلى جانب تحول الإدارة الذاتية إلى هدف مباشر للقوى الراغبة في احتلال البلاد أو الهيمنة عليها كتركيا وروسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الدول تعتبر العائق الرئيسي في عدم حصول الإدارة الذاتية التي تشكل إرادة مكونات المنطقة لقبول رسمي على المستوى الإقليمي والدولي، فقد تمّ منعها من حضور معظم الاجتماعات السياسية والاقتصادية الخاصة بالأزمة السورية، على الرغم من دورها في محاربة الإرهاب وثقافة الكراهية، وتوفير الملاذ الآمن لمئات الألوف من المدنيين، وامتلاكها لمشروع ديمقراطي لمشاكل البلاد.

يتم استهداف مكونات المنطقة بمختلف الوسائل والأساليب الممكنة، فهناك حصار اقتصادي وسياسي خانق، وحرباً نفسية وخاصة ضارية تستهدف ثقافة المجتمعات وحالة السلم الأهلي والأمن العام. لذلك هناك حاجة لصياغة رؤية واضحة ودقيقة عن الأمن الوطني من ناحية التهديدات والأخطار والتحديات التي تعترضه في مختلف الأبعاد، والوصول إلى استراتيجيات مناسبة لمواجهتها والحد من تأثيراتها، وبنفس الوقت تمكين الأمن الوطني وتعزيزه بالبحث عن نقاط الضعف والقوة والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى؛ وذلك في إطار الأمن الوطني السوري العام كون التمسك بالهوية الوطنية السورية، والرغبة في العيش في سوريا تعددية ديمقراطية، والسعي لتحرير الأراضي المحتلة، وتحقيق الديمقراطية والعدالة، يشكل جسراً متيناً يربط بين الأمن الوطني لمناطق شمال وشرق سوريا والأمن الوطني السوري العام؛ لذلك فإن كل ما سيتم تناوله في موضوع الأمن الوطني يمسّ بشكل أو بآخر الأمن الوطني السوري ويعتبر جزءاً حيوياً منه.

لذا من المفروض أن تتناول الإدارة الذاتية مفهوم الأمن الوطني بشكل مباشر في خططها ومشاريعها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والدفاعية، هذا الأمر ضروري لتشكيل تصور عن الأمن الوطني لدى المسؤولين والمواطنين على حد سواء، علماً أنَّ الإدارة الذاتية حقّقت تنمية مقبولة في الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني، على الأقل دفعتها إلى الوجود وهي بحاجة إلى التنمية والتطوير المستمر، وبنفس الوقت تدارك الثغرات ونقاط الضعف والأخطاء والمشاكل. من المفيد تقييم الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني في شمال وشرق سوريا للوصول إلى تصور عام يُمهّد الأرضية اللازمة للتخطيط الاستراتيجي الوطني في سياق التعامل مع التحديات والأخطار والتهديدات من جهة، والتخطيط للمشاريع التنموية من جهة أخرى؛ هذا الموضوع له الكثير من التشعبات والامتدادات ويصعب استيعابه في بحث واحد بل يحتاج إلى عشرات الأبحاث،

لذلك سيتم التطرق إلى الأمور الرئيسية العامة ذات الأولوية في سياق الأبعاد العامة، المتكاملة والمتوافقة أو المتناسبة فيما بينها، للأمن الوطني؛ والتي تفرض نفسها باستمرار وتحدد في نفس الوقت أسس الأمن الإنساني الواجب توفيره والتي يبدو أنها لن تتحقق إلا بعد استتباب الأمن الوطني.

أولاً- البعد الاقتصادي.

تشكل الزراعة والرعي العمود الفقري للاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا، وهي مهنة يزاولها نسبة كبيرة من سكانها، وما تبقى فإنهم يعتمدون في المستويات الصغيرة على بعض المشاريع التجارية وورش الصيانة والإصلاح إلى جانب العمل الوظيفي في المؤسسات الحكومية، إلا أنّ الوضع الاقتصادي للمواطنين كان كثيراً ما يتعرض للتدهور في سنوات الجفاف، لذا كان الكثير من المواطنين يجدون أنفسهم مضطرين للهجرة الداخلية إلى المدن الصناعية (دمشق وحلب وحمص) و الهجرة الخارجية (إلى لبنان وأوروبا والخليج)؛ وبما أنه لا توجد أية مشاريع صناعية وخدمية تنموية طموحة كان الاقتصاد المحلي مُكرّساً لتأمين الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، علماً أنّ تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2004م الخاصة بسوريا أشارت(1) إلى أنّ نسبة الذين لا يحصلون على المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية تبلغ 11.4% (2.02 مليون فرداً) وفي عام 2005م أشارت تقديرات البرنامج إلى أن غالبية الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون الزراعة كمصدر رئيسي لتأمين المتطلبات المعيشية؛ على الرغم من وصول البلاد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل.

في سياق الأزمة السورية وانحسار قبضة السلطة المركزية عن مناطق شاسعة بدأ مواطنو المنطقة بالتعرف على موارد لم يكن لهم أي نصيب فيها ألا وهو البترول، وقد أبدى قسم من أبناء المنطقة مهارة في استثماره بطرق بدائية واستطاعوا جني ثروة لا بأس بها، إلى جانب ازدهار بعض الأسواق كسوق السيارات والصرافة، وأصبح بالإمكان استثمار رؤوس الأموال الصغيرة في مشاريع تجارية وصناعية في المستويات المتوسطة في سياق الاقتصاد المجتمعي والتشاركي الذي شجعته الإدارة الذاتية، والتي حاولت تطبيق النظام الاقتصادي الكومونالي الإيكولوجي بشكلٍ غير مباشر، حيث نتلمس ذلك من خلال المادة 42 من ميثاق العقد الاجتماعي؛ إلا أنّ المنطقة لم تشهد ازدهاراً اقتصادياً حقيقياً بالتزامن مع تعمّق النزعة الاستهلاكية للسكان، لعدة أسباب خارجية وداخلية؛

من أبرز الأسباب الخارجية الحصار الاقتصادي المطبق على المنطقة من قبل الدولة التركية والجماعات الأصولية التابعة لها التي قطعت سُبل تواصل المنطقة مع الأسواق التركية والعراقية، ومع المناطق السورية الأخرى، وشكّل معبر سيمالكا/ فيش خابور مع إقليم كردستان العراق/ Başûrê Kurdistanê المتنفس الاقتصادي الوحيد، وهو معبر صغير وضيق مقارنة بحجم التعاملات والنقليات التي تمر عبره؛ إلى جانب الحصار الاقتصادي كان هناك عمليات عدوانية

[1] سميرة الزغبي؛ أوضاع الأمن الغذائي في سوريا؛ المركز الوطني للسياسات الزراعية/ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛ نيسان 2006؛ ص1.

مستمرة على المنطقة من قبل الجماعات الأصولية (داعش وجبهة النصرة وتنظيم الإخوان المسلمين) المدعومة من الدولة التركية وأحياناً هجمات ومضايقات من قبل الميليشيات التابعة للسلطة المركزية، إلى جانب تعرض أجزاء من المنطقة إلى احتلال مباشر من قبل الدولة التركية؛

أمّا الأسباب الداخلية فقد تجلّت في عدم تمكّن أصحاب رؤوس الأموال من القيام بخطوات جريئة في المجال الاستثماري، بالتزامن مع عدم تمكن المشاريع التعاونية الصغيرة والمتوسطة، التجارية والإنتاجية والزراعية، من تحقيق الانتشار الواسع والتأثيرات الإيجابية الملفتة للنظر وتهيئة الأرضية اللازمة للتحول إلى مشاريع استراتيجية وطموحة، وعدم تحقيق تطور في الاقتصاد الريفي؛ قد يعود أسباب ذلك إلى:

ضعف المستوى الإداري للمنخرطين في هذه المشاريع بسبب التجربة الحديثة في هذا الإطار وقلة الخبرة، وتوّجه أصحاب الكفاءات للعمل في المنظمات الخاصة المهتمة بالشؤون الإغاثية طمعاً بالأجر العالي، وعلى الرغم من أن المناخ العام منفتح على الانطلاقات الناجحة في المجال الاقتصادي على المستوى الفردي وحتى الجماعي، إلا أنّ سياسة التواكل على الأجر المدفوع التي رسختها سياسة الحكومات السورية المتعاقبة لا زالت مهيمنة على ذهنية أصحاب الكفاءات وبعض الفئات في المجتمع.

عدم التطبيق الجذري للنظام الاقتصادي الكومونالي والإيكولوجي في الحياة الاقتصادية لمناطق الإدارة الذاتية، قد يعود سبب ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها الإدارة الذاتية في إيجاد نوع من التوازن بين اقتصاد الحرب المكرّس لمواجهة التهديدات العسكرية من ناحية، والشؤون والنشاطات الاقتصاد العامة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ضعف نظام التأمين الاقتصادي لمواجهة الخسائر الخارجة عن الإرادة أو الإفلاس.

ضعف التنسيق بين العاملين على هذه المشاريع والمسؤولين في المجالات الاقتصادية والمالية من ناحية التعاون في الخطط والاستثمارات والدعم والرقابة والتشاور، إلى جانب قلة الاهتمام في استثمار الكفاءات والطاقات البشرية للنازحين، الأمر الذي يشير إلى وجود انقطاع أو تجزّأ في النظام الاقتصادي المحلي.

الازدواجية في النشاطات الاقتصادية بين الإدارة الذاتية والسلطة المركزية، خاصة في مجالات الدعم التمويلي والضرائب والتراخيص والأجور، وتأثيرات عدم استقرار العملة الأجنبية والليرة السورية لعدم وجود تنسيق اقتصادي وثيق بين الإدارة الذاتية والسلطة المركزية، إلى جانب تعمّد السلطة المركزية في منع إنشاء أية بنية تحتية لمشاريع اقتصادية استراتيجية، صناعية وإنتاجية، في المنطقة على غرار باقي المناطق الأخرى، لذلك تعاني المنطقة من فقر في مجال البنية التحتية الاقتصادية وقد تحتاج الإدارة الذاتية إلى سنوات لإنجازها.

إنّ الاعتداءات والأخطار والتهديدات العسكرية، التي بدرت من قبل الدولة التركية ومرتزقتها من المعارضة المسلحة وتنظيم داعش والسلطة المركزية وميليشياتها؛ لعب دوراً في إحجام الكثير من المستثمرين من إقامة بنية تحتية لمشاريع اقتصادية، وتمّ التوجه إلى أسواق الصرافة؛ لذا كان من المفروض قيام الهيئات المعنية بالشؤون الاقتصادية في الإدارة الذاتية من القيام بخطوات فعّالة

في هذا المجال من ناحية التمويل وإنشاء البنية التحتية المناسبة، إلا أنّ جهودها لا تزال متواضعة في هذا السياق خاصة في طريقة التعامل مع الجفاف وحماية حقوق الملكية الفكرية والقضاء الجذري على الاحتكارات، وهناك ضعف في اعتماد خطط استراتيجية طموحة في المجال الاقتصادي على غرار تجارب المجتمعات في بداية انطلاقاتها الاقتصادية كاليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان وغيرها، إلى جانب الحصار الاقتصادي واحتكار بعض الأطراف الخارجية لأنواع من السلع والبضائع المستوردة إلى المنطقة.

عدم وجود جهاز استخباراتي مالي مستقل، مختص بالشؤون المالية والاقتصادية، ومتابعة حركة الأموال والأصول وتعاملاتها، والبحث المستمر عن نشاطات الجرائم الاقتصادية وعمليات الفساد المنظم وأعمال الجريمة المنظمة، للخلايا النائمة التابعة للقوى المعادية والأفراد المتعاطفين معها والمجرمين المحليين؛ على الرغم من النجاحات التي حققها قسم الجريمة المنظمة في جهاز الأمن الداخلي (الأسايش) ولجان الرقابة والتفتيش التابعة لهيئة المالية وغيرها، إلا أنّها بحاجة إلى تنظيم أعمق لأعمالها من خلال وضع الاستراتيجيات المدروسة في التحقيقات والمتابعة والرقابة والتفتيش بخصوص مختلف النشاطات الاقتصادية، والتحليل المستمر للجرائم الاقتصادية المرتكبة، وإنشاء بنك للمعلومات عنها، واتخاذ التدابير الوقائية بالاستناد عليها، والتقدم الدائم بخطوة على المنخرطين في الجرائم الاقتصادية بعد التعرف على تكتيكاتهم واستراتيجياتهم، وتقديم الدعم والاستشارات والمقترحات اللازمة لمختلف هيئات الإدارة الذاتية ومؤسساتها؛ إلى جانب امتلاك المعلومات الكافية عن مصادر البضائع والسلع المستوردة إلى المنطقة، وتعقب أثر رواسب النشاطات الاقتصادية لتنظيم داعش الإرهابي خاصة في المناطق المحررة من قبضته.

على الرغم من ذلك بقي الاقتصاد مستقراً نسبياً ولم تحدث أية أزمة اقتصادية حادة، فمثلاً استطاعت الإدارة الذاتية الحفاظ على الزراعة في مناطقها وبقيت نسبة الأراضي المزروعة ثابتة مقارنة بتقديرات منظمة الغذاء العالمي (الفاو) في عام 2005م حيث كانت البلاد لا تعاني من أزمة كالتي يتم معايشتها بعد عام 2011م فمثلاً أشارت الفاو(2) إلى أنّ نسبة الأراضي المزروعة في إقليم الجزيرة (محافظة الحسكة) تعادل نسبة 28% من نسبة الأراضي المزروعة على مستوى البلاد والتي قدرتها بـ 5.74 مليون هكتار أي ما يعادل نسبة 1.6072 مليون هكتار بينما أشارت الإدارة العامة للزراعة والثروة الحيوانية في إقليم الجزيرة(3)التابعة للإدارة الذاتية في تقريرها السنوي لعام 2019م إلى أنّ مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة ضمن الإقليم بلغت 1.605 مليون هكتار على الرغم من ظروف الحرب والحصار والجفاف؛ كما وأشار التقرير إلى إحصائيات عن الثروة الحيوانية وهي 38586 بقرة، 1520000 رأس غنم، 181260 رأس ماعز، و2519 خلية نحل، 3262 رأس جمل، 371 من الخيل، 1164 جاموس. هذه الأمور بحاجة إلى المزيد من التنمية والتطوير، كونها تعتبر من الأمور الجاذبة للاستثمارات إلى جانب

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO/AQUASTAT؛ الجمهورية العربية السورية (الجغرافيا المناخ والسكان)؛ الرابط:
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/syr/SYR-CP_ara.pdf

[3] وكالة أنباء هاوار؛ بالأرقام.. الثروة الحيوانية والزراعية في إقليم الجزيرة؛ 5 أيلول 2019م؛ الرابط:
https://hawarnews.com/ar//haber

الاستثمارات الأخرى التي من شأنها أن توفر المزيد من فرص العمل وتحسن الوضع المعيشي والخدمي للمواطنين وتدعم البنية التحتية، بالمحصلة دعم الأمن الاقتصادي.

على الرغم من قدرة الإدارة الذاتية على ضبط الأمور الداخلية وتضييق الخناق على نشاط أعمال الجريمة المنظمة والاحتكار وتأمين مختلف الطرق البريّة؛ إلا أنّ هناك تحديات ومخاطر حقيقية تحد من قدرة الإدارة الذاتية على طرح خطط اقتصادية طموحة، بعضها تعدّ من مفرزات السياسات الأمنية للسلطة المركزية التي فرضت على سلوك بعض المواطنين نمط تفكير معين تعزّزت بموجبه الأنانية وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية الأمر الذي عزل الفرد تدريجياً عن مجتمعه فهو لم يعد بحاجة إليه لضمان بقائه، إلّا أنّه بنفس الوقت يجب ألا ننسى أيضاً أنّ الطبع يغلب التطبع في أغلب الأحيان والإنسان قابل للتغيير تحت أي ظروف مناسبة.

من تلك التحديات والمخاطر الفسادين المالي والإداري؛ ,الحصار الاقتصادي، والافتقار إلى مناخ سياسي يحظى بقبول دولي قد يهيئ الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات والكفاءات، وتفسح المجال لتوقيع مذكرات تفاهم تجارية وحتى اتفاقيات، إلى جانب الارتباط المالي مع العاصمة دمشق والتأثر بالأزمة الاقتصادية العامة على مستوى البلاد، والضعف في البنية التحتية وحاجتها إلى التحديث والتوسيع؛ إلى جانب نشاط الخلايا النائمة للجهات المعادية لسكان المنطقة تجلى أبرزها في إحراق محاصيل السكان في موسم الشهر السادس من عام 2019م من مدينة الطبقة وحتى تل كوجر بمحاذاة الشريط الحدودي مع الدولة التركية، فبحسب هيئة الزراعة والاقتصاد في شمال وشرق سوريا(4) تجاوزت المساحات المحروقة 4567 هكتاراً من محصولي القمح والشعير والتي قدرت انتاجيتها بـ 13701 طناً وقد تبنى تنظيم داعش هذه الجريمة، إلا أنّ ما يلفت النظر استباقها لعدوان الدولة التركية على شمال سوريا في الشهر العاشر من عام 2019م واحتلال مدينتي سري كانييه/ رأس العين وكري سبي/ تل أبيض والقيام بأعمال تطهير عرقي وتغيير ديمغرافي فيهما، والتي تبدو أنها استفادت من هذه الحرائق كونها شكلت دعماً لحربها النفسية التي تشنها باستمرار على سكان المنطقة.

بشكلٍ عام تمتلك المنطقة الكثير من الموارد والأصول، وهي منطقة خامة من ناحية الاستثمارات الضخمة، ومن المتوقع أن تلعب دوراً مؤثراً في إعادة إعمار البلاد؛ لذا هناك حاجة إلى المزيد من الحوكمة أو الإدارة الرشيدة التي من شأنها أن تخلق مناخ آمن، وتضمن كفاءة الإدارة وتنمية الموارد والتخطيط الجيد وحسن استغلال الموارد وإدارة النفقات والشفافية، أي تضمن الهندسة السليمة للاقتصاد من ناحية التحليل والضبط والتخطيط؛ ويبدو أنّ هذا الأمر لا يعد من الأمور التي يسهل توفيرها خصوصاً أنّ الخطط والمشاريع الاقتصادية المحلية باتت كثيراً ما تتأثر سلباً بالتهديدات العسكرية لكلٍ من الدولة التركية والسلطة المركزية، ومن المتوقع أن تضطر الإدارة الذاتية إلى البحث عن آليات وتدابير تُوازن بين اقتصاد الحرب المكرّس لمواجهة العدوان

[4] م. كاميران عبد العزيز حاج محمد؛ بحث في جانب من الأضرار الاقتصادية التي تسبب بها تنظيم داعش والفصائل الإرهابية الأخرى في شمال وشرق سوريا؛ إحصائية مقدمة باسم العاملين في القطاع الاقتصادي في شمال وشرق سوريا إلى المنتدى الدولي حول داعش "الأبعاد، التحديات، استراتيجيات المواجهة" برعاية مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية NRLS في تموز من عام 2019م.

وتنمية الاقتصاد المحلي العام، ويبقى هذا الأمر أكبر تحدٍ تواجهه الإدارة الذاتية ويؤثر على مشاريعها الاقتصادية المكرّسة لخدمة حوالي أربعة ملايين نسمة يحتاجون إلى توفير مقومات الأمن الإنساني التي تبدو أنّها لن تتحقق بشكلٍ كامل دون ضمان الأمن الوطني.

بالمحصلة يحتاج البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى الوصول إلى مناخ سياسي آمن ومستويات الاكتفاء الذاتي، على الأقل في الموارد المتوفرة من طاقة وزراعة وثروة حيوانية التي من المفروض أن تصل إلى مستويات عالية يمكن أن تعزز القدرة على التصدير، وتبدو البنية التحتية والفوقية السليمة والمدروسة بعناية، وكفاءة أجهزة الرقابة الاقتصادية الرسمية، والشفافية وجذب أصحاب الكفاءات وتشجيع الدراسات والمشاريع الاقتصادية في مختلف المجالات من الأمور الضامنة لذلك.

ثانياً- البعد الاجتماعي.

في سياق الأزمة السورية وبمستويات أقل نسبياً قبل عام 2011م هناك حقيقة يجب عدم تناسيها تفيد بزعزعة العلاقات الاجتماعية على امتداد الجغرافيا السورية، حيث تنامت المشاعر الشوفينية والمتطرفة في قالب دوغمائي وفرّت الظروف المناسبة لنمو ثقافة الكراهية، وتحولها إلى وباء أصاب المكونات السورية يضاف إلى الوباء نفسه الذي يشهده منطقة الشرق الأوسط والكثير من المناطق حول العالم، على الرغم من ذلك استطاعت بعض المناطق عزل نفسها والنأي بالنفس، الأمر الذي ساهم في الحد من انتشار هذا الوباء.

مع اشتداد الأزمة السورية أصبحت مناطق شمال سوريا مرشحة أيضاً للتحول إلى ميدان للصراع على السلطة بين المعارضة الأصولية والسلطة المركزية، الأمر الذي دفع بالنخب الوطنية في المنطقة إلى تشكيل أو دعم وحدات حماية الشعب والمرأة YPG/YPJ واعتماد استراتيجية الدفاع المشروع والنأي بالنفس عن ذلك الصراع، وبالفعل استطاعت تلك الوحدات تأمين مستويات جيدة من الأمان للسكان والحفاظ على الهوية الوطنية السورية في المنطقة، ومع إصرار السلطة المركزية على عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية لسكان المنطقة ورفض التحول الديمقراطي والإصرار على الخيار العسكري وسياسة التنكيل والقمع، وبعد انحسار هيمنة الطبقات الإقطاعية والبرجوازية الموالية للسلطة المركزية على مكونات المنطقة والتي كانت تشكل الضمانة لاستمرار الهيمنة على السكان منذ الاحتلال العثماني إلى القرن الحالي، كونها لم تقدّم شيئاً يُذكر يضمن الطمأنينة والتنمية لسكان المنطقة وتقديم الحلول للمشاكل المختلفة؛ توجهت النخب الوطنية في شمال سوريا إلى التواصل فيما بينها ليتمخض عن ذلك في الشهر الأول من عام 2014م التوقيع على ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية(5) وتحولت إلى أمر واقع رغم أنف كل الجهات التي سعت للهيمنة على إرادة وحياة سكان المنطقة واستطاعت التحرر بنسب عالية من هيمنة ثقافة الكراهية من خلال نبذ الشوفينية والتطرف والدوغمائية استناداً إلى مفهوم الأمة

[5] المجلس التشريعي في مقاطعة الجزيرة؛ ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية (في مقاطعة الجزيرة- سوريا) وشمل كافة المناطق المحررة من شمال سوريا من قبضة السلطة المركزية والمعارضة الأصولية، تمت المصادقة عليه في الجلسة رقم /1/ تاريخ 2014/1/6م؛ يمكن الاطلاع على نسخة منها على الرابط:
http://www.encumenazagonsaz.com/2018/08/14

الديمقراطية التي سعت إلى براديغما جامعة لجميع السكان بدلاً من الانسياق وراء الإيديولوجيات المختلفة وهذا من شأنه أنه عزّز الهوية الوطنية؛

جاء في ديباجة ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية في مناطق شمال سوريا المحرّرة:

" نحن شعوب مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية من كورد وعرب وسريان (الآشوريين الكلدانيين الآراميين)، ومن تركمان وأرمن وشيشان، وبإرادتنا الحرة نعلن هذا العقد لتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية وفق مبدأ التوازن البيئي والمساواة دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو العقيدة أو المذهب أو الجنس، بهدف البلوغ بالنسيج السياسي والأخلاقي للمجتمع الديمقراطي إلى وظيفته المتمثلة بالتفاهم المتبادل والعيش المشترك ضمن التعددية، واحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وضمان حقوق المرأة و الطفل، وتأمين الحماية الذاتية والدفاع المشروع، واحترام حرية الدين والمعتقد. إنّ مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية لا تقبل مفهوم الدولة القومية والعسكرية والدينية، والمركزية في الإدارة والحكم المركزي ومنفتحة على أشكال التوافق مع تقاليد الديمقراطية والتعددية، لتستطيع جميع المجموعات الاجتماعية والهويات الثقافية والأثنية والوطنية أن تعبر عن ذاتها من خلال تنظيماتها، واحترام الحدود السورية ومواثيق حقوق الإنسان والحفاظ على السلم الأهلي والعالمي. وتحقيقاً لمبادئ ميثاق العقد الاجتماعي، وبناء المجتمع الديمقراطي من خلال الإدارة الذاتية الضامنة للعدالة الاجتماعية، وإقامة مجتمع متمدن، فقد توحدت أهداف كل مكونات مجتمع الإدارة الذاتية الديمقراطية، من كرد وعرب وسريان وأرمن وشيشان وغيرهم على أساس قاعدة الوحدة في التنوع، واتفقت مع إرادة بقية مكونات الشعب السوري لتكون مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية ضمن سوريا التعددية الديمقراطية كنظام سياسي وإداري للمجتمع وتجسيدا لهذه الإرادة وتحقيقا لهذه الأهداف، وضعنا وبيّنا هذا العقد..."

ولم تفلح سياسة التضليل والحرب النفسية والاعتداءات الإرهابية والاحتلال في إحداث شرخ بين الإدارة الذاتية ومواطنيها، بل تطورت إلى طرح مشروع الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا والتي يبدو أنها أجلت بعد تحرير شرق سوريا وانضمام سكانها إلى الإدارة الذاتية، الأمر الذي تطلب التشاور والتواصل مع النخب الوطنية في تلك المناطق لتطوير المشروع، في الوقت الذي تعرضت فيه أجزاء من المنطقة إلى العدوان والاحتلال من قبل الدولة التركية.

تفرض الأزمة التي تشهدها البلاد مجموعة من التحديات والمخاطر والتهديدات على البعد الاجتماعي، يبدو أن وتيرتها تصاعدت بعد عدوان جيش الاحتلال التركي ومرتزقته على شمال البلاد واحتلال أجزاء منه، الأمر الذي لم يفسح لسكان المنطقة والنخب السياسية والاجتماعية والعسكرية المجال للراحة بعد المعارك الضارية مع تنظيم داعش وهزيمته في آخر معاقله في الباغوز في شهر آذار من عام 2019م والاضطرار إلى استنفار الطاقات والجهود من جديد لمواجهة الغُزاة الجدد، الأمر الذي حرّم سكان المنطقة من هذه الطاقات لاستثمارها في دعم

المشاريع التنموية والخدمية، ومن الطبيعي أن يكون هناك تداعيات جديدة تضاف إلى المشاكل الأخرى، من هذه التداعيات فقدان الشعور بالأمان والإحجام عن الاستثمار في الكثير من المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي، هذه الأمور على الرغم من علاقتها بالبعد الاقتصادي كان من شأنها أن تطور العلاقات الاجتماعية بين مكونات المنطقة خاصة في إطار الاقتصاد المجتمعي التشاركي أو الكومينالي البعيد عن السياسة الاحتكارية المكرّسة لصالح فئة معينة دون أخرى والتي سبّبت التباعد أو التمايز السلبي بين المجتمعات، والهجرة التي شهدت مستويات متذبذبة في أربعة مراحل مرت بها المنطقة، فقد كانت عالية قبل نشوء الإدارة الذاتية الديمقراطية لتنخفض إلى المستويات المتدنية رافقتها هجرة إيجابية ونزوحاً من عدد من المناطق السورية الأخرى، إلا أنّها عادت للتصاعد مجدداً بعد هجمات تنظيم داعش على الإدارة الذاتية واعتماد سياسة التهجير القسري، لتنخفض مرة أخرى بعد اندحار التنظيم، لتعود للتصاعد مجدداً بعد العدوان الأخير لجيش الاحتلال التركي ومرتزقته على المنطقة والتي اعتمدت بدورها سياسة التهجير القسري، يُلاحظ أن أكبر تهديد للبعد الاجتماعي هي أجندات التطهير العرقي والتغيير الديمغرافي ضد سكان المنطقة عبر سياسة التهجير القسري وإقامة المستوطنات للجماعات الأصولية المرتزقة؛ إلى جانب التداعيات التي تخلفها ظروف الحرب والأزمة على الحالة النفسية والعصبية والصحية للمواطنين خصوصاً أولئك الذي خضعوا لسلطة الجماعات الأصولية التي فرضت مفاهيم اجتماعية جديدة كان سكان المنطقة قد تجاوزوها منذ زمن بعيد، على سبيل المثال ثقافة الاستعباد البدني والجنسي (جهاد النكاح والسبايا) واعتماد الترهيب وسياسة الرعب للهيمنة على ذهنية السكان، إلى جانب إخضاع الأطفال والأجيال الشابة لمفاهيم ومناهج دينية مُسيسة تفضل القتل والموت على الحياة والسلام، وتحول الإنسان إلى أداة قتل رخيصة. استناداً إلى مقولة "الدين أفيون الشعوب إذا استغل" هناك محاولات مستمرة من قبل دوائر الحرب النفسية المعادية لسكان المنطقة بالتزامن مع محاولات الجماعات الأصولية، التأثير على المشاعر الروحانية للمواطنين عبر حقنها بمفاهيم وشحنات أيديولوجية تحرّض على القتل عبر تقديس العنف واستحضار الماضي من خلال الألقاب والأسماء والعادات لتحصين الفعل الإجرامي وتبريره، وبنفس الوقت إلهاء السكان بمسائل جدالية بين الأصولية الرجعية والديمقراطية العصرية عبر استثمار نظرية المؤامرة، علماً أنَّ المسائل الروحانية في المنطقة تمتد بجذورها إلى أربعة آلاف سنة من خلال الأساطير والأديان والطوائف التي برزت إثر التعمق في تسيّس الدين ويكاد يكون الأمر ظاهرة عالمية حيث نلاحظ أنّ الملايين ضحّوا بحياتهم من أجل العقائد الروحانية أما التضحية من أجل الحقائق العلمية فلا تتعدى أصابع اليد. كما وتعد المرأة المحور الرئيسي للمجتمعات الشرقية ومن ضمنها المجتمعات السورية، وقد قامت الجماعات الأصولية التي ألبست الشوفينية وثقافة الكراهية بلباس الدين وبقالبٍ دوغمائي بتحويل المرأة إلى وسيلة للمتعة وإنجاب مقاتلين تلقنهم النهج السياسي للجماعة، يبدو أن هذا الأمر شكّل نقطة قوة لصالح تلك الجماعات وتكاد تكون مطابقة لسياسة الرأسمالية والإقطاعية تجاه المرأة؛ إلا أنها تشكل في نفس الوقت نقطة الضعف أيضاً لمواجهة تلك الذهنيات التي تمجد الاستغلال والاستبداد، وذلك عبر استثمار طاقة المرأة في تحريرها وتلقين المجتمع القيم الأخلاقية النابذة للتطرف والاستعباد وثقافة الكراهية؛ حيث يكاد هذا الأمر مُعاشاً نسبياً في العديد من المجتمعات التي أيدت الإدارة الذاتية وميثاقها الاجتماعي؛ لذلك تشكل مكافحة ثقافة الكراهية

وتحرير المرأة في إطار القيم الأخلاقية وتعزيز الكومينالية مثلث القوة لبراديغما الأمة الديمقراطية والتعمق في تطبيقها، وهذا ما يضمن الأمن الاجتماعي في كامل الجغرافيا السورية وحتى أبعد من ذلك، هذه الأمور يجب أن تشكل العمود الفقري للقوة الناعمة لمجتمعات شمال وشرق سوريا، علماً أنّ معظم الأجانب الذين تطوعوا لمحاربة الإرهاب سواء كمقاتلين متطوعين أو كجنود في صفوف التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب على الأرض، والعديد من الإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والباحثين الذين زاروا المنطقة نقلوا صورة هذا الواقع إلى مجتمعاتهم.

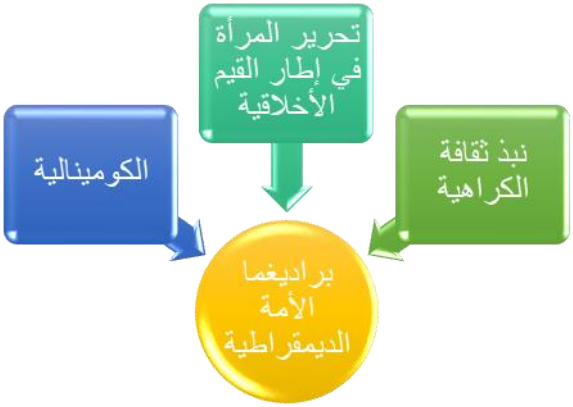

ثالثاً- البعد الصحي.

هناك جهود كثيرة يحتاجها البعد الصحي، تتطلب تدابير وآليات تلامس الصحة البدنية والنفسية والعصبية والفكرية، من ناحية المعالجة والتعزيز والتنمية؛ خصوصاً أنّ البلاد تشهد أزمات حقيقية، وهناك صعوبات في القدرة على التوفيق بين التناقضات والخلافات على المستوى الوطني العام وتقريب وجهات النظر بالتزامن مع الجهود الخبيثة المكرّسة لتأجيج المشاعر القومية العنصرية، أو المشاعر الأصولية والطائفية بدرجة أكبر من خلال العزف على وتر ثقافة الكراهية؛

ففي ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية والسياسية يؤثر في سلوكيات أفراد المجتمع بشكلٍ عام ثلاثة طاقات هي الجنس، والمال، والدين؛ فالمشاعر المكبوتة تبحث عن الترفيه والمتعة والتملك وتمجيد الذات، وهذا يتطلب التبرير الذي غالباً ما يجد غايته في استغلال الدين، هذا الأمر يعد من إحدى النتائج الحتمية لسياسة الاستبداد كالإفقار والتجريد من الإرادة (الترويض والإخضاع) وثقافتي الخوف والكراهية؛ إلى جانب الحرب النفسية الخبيثة التي تستهدف ذهنية سكان المنطقة. كما إنّ الأزمات وتعطّل الأعمال والبطالة والانحصار في مخيمات النزوح لها الدور المؤثر في ذلك وتجعل الإنسان ينساق وراء نزواته هرباً من واقعه؛ فمثلاً يرى الكاتب الكبير تولستوي أنّ زيادة أوقات الفراغ منحت الإنسان مزيداً من الطاقة الفائضة التي يصرفها في سعي محموم لاهث وراء المتعة؛ وكذلك فإن إبقاء الشعب مشغولاً بشكل دائم لن يمنحه المجال الكافي للتفكير وتطوير الحسّ النقدي، ونفس الأمر بالنسبة لإغراق المحاكم بالقضايا الصغيرة والتافهة تؤدي إلى تراكم المشاكل وعدم القدرة على حلها سريعاً، وبالتالي تنامي النقمة لدى المجتمع مما

يؤجج العدائية بين الأفراد قد تصل أحياناً إلى درجة التطرف؛ وكذلك فإنّ بقاء الشعب جاهلاً ومبتعداً عن العلوم الحقيقية لا يخدم التطور الحضاري والازدهار والتنمية في مختلف المجالات؛ لذا إلى جانب الصحة الطبية هناك حاجة ماسة إلى إحداث توازن بين الفكر والعمل الإنتاجي والترفيه والواجبات الاجتماعية، ومنحهم الوقت الكافي، هذه الأمور من شأنها أن تعزّز الموهبة والصحة لدى الأفراد كمواطنين ومسؤولين، وابتكار الحلول وضمان التطور الإيجابي للأفكار والعلاقات.

بحسب عالم النفس آدلر(6) لا تتحدد الصحة النفسية للإنسان على إفرازات الغدد الصم وحدها في تأثيرها على مزاج الفرد والتي تتأثر بالمواد الكيميائية(7) في الغذاء والهواء والماء؛ بل إنّ الرسائل التي ترسلها البيئة المحيطة وطريقة تفاعل الإنسان معها وأسلوب التأقلم مع الحياة لها تأثيرها في المزاج أيضاً؛ وهذا ما يشير إلى أهمية الأمن الصحي في جميع المجالات؛ على هذا الأساس يمكن تحديد البعد الصحي في المنطقة بالمستويات الإيجابية في كلٍ من التعليم والبيئة والصحة الطبية والحوكمة الرشيدة.

بالنسبة للتعليم يجب ألا يكون مدمّراً لأخلاق المجتمع عبر حصره في هدف الحصول على المال أو السلطة؛ فمثلاً قامت سلطة داعش بتلقين الأطفال الخاضعين لها مناهج تعليمية تحرض على كراهية كل شيء خارج نطاق كيانه وطرح مسوّغ ديني للقتل والتخريب، بينما مناهج السلطة المركزية تمجد القومية الواحدة وجعل العلوم المتقدمة من نصيب الطبقة الغنية أو المقربة من السلطة من خلال احتكار المنح والبعثات العلمية والتعليم الجيد في الجامعات الخاصة الباهظة الثمن، بينما التعليم في مناطق المعارضة ليس بأفضل حال حيث باتت الشوفينية التركية بصبغتها العثمانية حاضرة فيها بقوة. لذلك من المتوقع أن تحصد ثقافة الكراهية المزيد من الوقود من طاقة الأجيال المقبلة من خلال احتقار الآخر والدوغمائية واستحضار الضغائن القديمة وبالتالي استمرار أزمات المنطقة ومعاناة سكانها.

بغرض الوصول إلى الموهبة والابتكار التي من شأنها أن تحد من ثقافة الكراهية وتؤمن البعد الصحي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الدفاعي لمنظومة الأمن الوطني، هناك حاجة للتطبيق العملي العلمي الأخلاقي للعلوم الإنسانية والطبيعية والتجريبية وفصلها عن الدين على غرار السياسة كون للدين علومه الخاصة به، إلى جانب ضرورة ربط التسلية بالجانب الثقافي للمجتمع وبالعلوم المتنوعة، إذا اعتبرنا التسلية أساساً تدريبات عملية وفكرية للحفاظ على آليات الدفاع عن النفس التي تبلورت بالتزامن مع تطور المدارك والتدابير التي اتخذها الإنساني العاقل لمواجهة الأخطار المختلفة، كتنمية القدرات البدنية والفكرية وروح العمل الجماعي سواء بالمشاركة أو المشاهدة، من خلال الرياضات والسياحات المتنوعة والأنشطة الترفيهية.

---

6 ألفريد آدلر؛ الطبيعة البشرية؛ ترجمة عادل نجيب بشري؛ الطبعة الأولى 2005م؛ الناشر: المجلس الأعلى للثقافة؛ القاهرة؛ ص180.

7 للمزيد: د. عبد الهادي مصباح؛ الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب؛ تقديم د. أسامة الباز؛ الطبعة الأولى 2000م؛ الدار المصرية اللبنانية للنشر؛ القاهرة.

بالنسبة للبيئة في شمال وشرق سوريا فقد كانت مهملة نسبياً في الخطط الحكومية السابقة، وقد تدهورت بشكل دراماتيكي في الأزمة التي تشهدها البلاد، كان السكان أحد مسبباتها عبر استثمار النفط بطرق ووسائل بدائية أطلق عليها محلياً اسم (الحرّاقات) والازدياد المطرد في أعداد السيارات القديمة نسبياً، الأمر الذي تسبّب بتلوث الهواء والتربة، وفي بعض المناطق القطع الجائر للأشجار لأغراض التدفئة، وكان للعمليات العسكرية للجماعات الأصولية دور في ذلك أيضاً من خلال الدمار والمجازر التي ارتكبوها حيث كانت الجثث إمّا ملقاة في العراء أو في مقابر جماعية أو مرمية في الأنهار، حتى أنَّ بعض السكان من الذين نزحوا عن ريف كري سبي/تل أبيض إبان احتلالها من قبل تنظيم داعش اشتكوا من توحش الكلاب البرية بسبب تناولها الجيف الآدمية، ناهيك عن مناظر التعذيب وبتر الأطراف وقطع الرؤوس. يضاف إلى ذلك انتشار المواد الغذائية غير الصحية في الأسواق المحلية كاللحوم المجمدة على سبيل المثال. من جهتها كانت الإدارة الذاتية استناداً إلى مواد ميثاق العقد الاجتماعي في حالة أشبه بالمعركة مع هذا الأمر من خلال تأمين خدمات النظافة والحد من تلوث مياه الشرب والأغذية وملاحقة المخالفين، وفرض مواصفات تقنية محددة تضمن سلامة نسبية للبيئة على أصحاب الحرّاقات، وتم التعامل بقسوة مع إصرار بعض المخالفين، حتى أنه تم تسجيل إطلاق نار مباشر على الحراقات المخالفة وتدميرها بحسب شهود عيان؛ إلى جانب الحد من دخول السيارات القديمة وتشجيع استيراد السيارات الحديثة وفرض قيود على المحركات التي تعمل بوقود الديزل وفسح المجال لاستثمار الطاقة الشمسية في الخدمة المنزلية، بالإضافة إلى المساهمة الفعّالة في تحرير وإصلاح محطات توليد الكهرباء الرئيسية وشبكاتها في كلٍ من سد الفرات وسد تشرين ومحطة سويدية الحرارية، وهناك خطط لإصلاح باقي المحطات الحرارية الأمر الذي خفّف من ساعات عمل المولدات الخاصة وهناك العشرات من الأعمال الأخرى؛ على الرغم من ذلك لا يمكننا الجزم بحدوث ازدهار في الأمن البيئي وكل ما قامت به الإدارة الذاتية أشبه بحالة دفاع عن النفس ضد موجات التلوث، فالأمن البيئي يحتاج إلى المزيد من المشاريع الخضراء كحملات التشجير وحماية الريف والحياة البرية، كما ويقع على عاتق البلديات المحلية والمؤسسات الأخرى المعنية الحفاظ على بيئة المدن من خلال إجبار أصحاب المشاريع الإنشائية تخصيص مساحات مناسبة للتشجير والتعشيب حول المباني والمنشآت، وهذا ما لم يطبق حتى الآن، وقد تحولت المباني إلى كيانات إسمنتية بلا روح ومصدراً محرّضاً على الاكتئاب والأمراض؛ بالإضافة إلى ضرورة ضبط مخلفات الورش ومعامل الصيانة والإصلاح والإنتاج، ومخالفات الإنشاء والبناء؛ وتحديث شبكات توفير مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة الكهربائية؛ إلى جانب رفد أجهزة الرقابة الطبية بالمعدات المخبرية الحديثة وهناك حاجة إلى حملات توعية ومشاريع إعادة تدوير النفايات ومياه الصرف الصحي وغير ذلك. هذا الأمر يتطلب بنية تحتية سليمة وحديثة التي تبقى مرهونة بالبعد الاقتصادي المتأثر بالمناخ السياسي العام في المنطقة، حيث الأفكار الهدّامة لا تزال حاضرة بقوة سواء من قبل الدولة التركية أو الجماعات الأصولية الموالية لها وحتى من قبل السلطة المركزية، يضاف إلى ذلك مُسببات الاحتباس الحراري الذي يشهده العالم.

بالنسبة للحوكمة الرشيدة فتعد ضمانة حقيقية للبعد الصحي كما للأبعاد الأخرى، فالقرارات السليمة والمدروسة المدعومة بالتجربة أو التشاور أو العلوم من شأنها أن تصون المجتمع من أية أزمات أو اختلالات، وتقديم الحلول للمشاكل والتحديات القائمة في هذا السياق.

رابعاً- البعد الدفاعي:

إنّ حداثة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وحجم التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجهها يجعل البعد الدفاعي من الأمور الاستراتيجية التي تتطلب اهتماماً خاصاً كونها توفر بمجالاتها الأربعة (الدفاع المدني- الدفاع العسكري- الأمن المعلوماتي – الأمن الرقابي.) المناخ المناسب لتنمية الأبعاد الأخرى.

لا يخفى كون المنطقة جزء من ساحة صراع إقليمي ودولي ومهما بلغت درجة النأي بالنفس فمحال أن يتم الانعزال الكامل عن تداعياتها؛ هذا الأمر يتطلب سياسات حكيمة تستوعب الحالة السياسية والعسكرية التي تعاني منها المنطقة التي شهدت تبدلات هائلة نسبياً في الخارطة السياسية والعسكرية خلال زمن قياسي، وأصبح المواطن والبلاد في الكثير من الأحيان مجرّداً من أية قوة حقيقية تحميه في مواجهة الأخطار المختلفة سواء أكانت ناجمة عن سلوك إنساني أو عن ظواهر طبيعية.

لقد وجدت الكثير من الدول الأزمة السورية فرصة كبيرة لتصدير مشاكلها أو تنفيذ أجنداتها، من خلال دعم أو فسح المجال لقيام كيانات تعد بمثابة قوى معطلة للمشاريع والأجندات المنافسة، من ناحية أخرى وللتخلص من الأفراد الذين يملكون أفكاراً مهددة للأمن الوطني أو القومي لأي دولة والذين يمكن أن يتحركوا كمجموعات إرهابية أو كذئاب منفردة كان من الضروري تصديرهم إلى خارج الحدود عبر جذبهم من خلال تنظيمات تطرح أفكاراً تروي مشاعرهم وهذا ما يذكّرنا بمبدأ الفرز المغناطيسي في الفيزياء، فقد أنشأت- أو تم فسح المجال لها- مجموعة من التنظيمات الرجعية الأصولية الخطيرة التي لا تملك أية مشاريع عصرية لخدمة الإنسانية، وتحولت إلى مغناطيس لجذب مئات المقاتلين المُشبعين بثقافة الكراهية ومشاعر المظلومية والتطرف، الأمر الذي شكّل أرضية لتصفيتهم في مناطق مختلفة أو التخلص منهم بإبعادهم لتفريغ شحناتهم السلبية بعيداً وتشتيتهم، مثل تنظيمات القاعدة والنصرة وداعش، وبوكو حرام وأنصارو في نيجيريا، وانصار بيت المقدس (حسم) والحزب الإسلامي التركستاني ومجاهدي القوقاز وجماعة الإخوان المسلمين... إلخ، كما أنّ تنشيط السياحة الجنسية في عدد من البلدان يأتي أيضاً في هذا السياق، خاصة في المجتمعات التي تعتبر العدوانية والتعطش الجنسي أمران متلازمان يهددان أمنها الوطني أو القومي، يبدو أن هذا الأمر الأخير شكل مصدراً آخر لجذب العناصر إلى تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق.

لقد عجزت معظم القوى المحلية في سوريا من توفير الحماية الكاملة للمواطنين، رغم النجاح في تأمين حماية نسبية في مناطق الإدارة الذاتية والتي تحولت إلى ملاذ آمن لآلاف النازحين، ولكن لا يمكن الجزم بأن المواطن محمي كون هناك مخاطر وتهديدات تفوق قدرة الإدارة الذاتية على التغلب عليها، هذا الأمر مرتبط بشكل وثيق بالصراع الإقليمي والدولي إلى جانب ضعف إمكانيات

الإدارة الذاتية العسكرية والسياسية على المستوى الخارجي، إلا أن هذا الأمر لا يعني أن تسلم الإدارة الذاتية إرادتها إلى إحدى القوى الخارجية العظمى وهذا أمر خطير ويبدو أنّ الإدارة تعي هذا الأمر حيث نلاحظ ذلك في علاقاتها مع مختلف القوى المتنافسة الفاعلة في الأزمة السورية في سياق محاربتها الإرهاب ومقاومة أجندات الدولة التركية والحفاظ على ميثاق العقد الاجتماعي؛ ويبقى على عاتق النخب الوطنية السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية تنمية المجالات الأربعة للبعد الدفاعي في شمال وشرق سوريا بأي وسيلة ممكنة.

بالنسبة إلى الدفاع المدني.

لا تملك سوريا عامة، وشمال وشرق سوريا خاصة البرامج والإمكانيات الكافية للدفاع المدني في مواجهة الكوارث المتنوعة ومعالجة تداعياتها، وتقتصر فقط على فرق بسيطة من الإطفاء، وفي حالة الكوارث يتم الاستعانة بجهود وآليات المواطنين المتطوعين؛ على الرغم من أنّ هذا الأمر يتطلب اهتماماً خاصة في الخطط الحكومية الخدمية؛ قد يعود هذا الإهمال إلى قلة الكوارث الطبيعية التي قد يشهدها البلاد كونها بعيدة نسبياً عن الخط الرئيسي للزلازل أو العواصف، وهناك معاناة من الجفاف واقتصار الهطولات الثلجية في بعض المناطق المحددة، كما ولا توجد سياسة وطنية لمواجهة الأوبئة حيث يتم الاستعانة دائما بمنظمة الصحّة العالمية وغيرها.

منذ بداية القرن الحالي ومع تطور وسائل النقل وتمدد الأسواق وتعدد الحروب، يشهد العالم تحولات بيئية كبيرة، فهناك تدهور في المناخ نتيجة الاحتباس الحراري وانتشار لأوبئة جديدة وورود سلع وبضائع تفتقر إلى الجودة بالتزامن مع انتشار التلوث وبروز المشاريع الاحتلالية وغير ذلك؛ وأصبح هناك حاجة ماسة لنظام فعّال في مجال الدفاع المدني. منذ عام 2011م سُجلت الكثير من الكوارث مع عجز في التعامل معها بفعالية، نذكر منها:

عدم التوفير المسبق للملاجئ الكافية لإيواء المدنيين الفارين من بطش القوى المعادية كجيش الاحتلال التركي ومرتزقته خاصة تنظيم داعش الإرهابي بالتزامن مع أعداد الأيتام والمشردين. إلى جانب الضعف أو التأخر في الإمدادات اللوجستية.

ازدياد احتمالية استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ضد السكان؛ والمشاكل التي تسببها حقول الألغام، وذلك بغرض قيام الدفاع المدني بتخفيف العبء عن القوات المسلحة في التعامل مع تلك الأخطار.

العجز عن السيطرة على الحرائق خاصة تلك التي استهدفت محاصيل المواطنين في موسم 2019م.

عدم امتلاك أي بنية تحتية متطورة جاهزة للرقابة الطبية الشاملة للسلع الداخلة إلى المنطقة، والأوبئة خاصة وبائي إنفلونزا الطيور وكورونا وغيرها.

تشهد الكثير من أحياء المدن ترهل في شبكات الصرف الصحي الأمر الذي يؤدي إلى إغراق الكثير من المنازل في الأحياء المنخفضة نسبياً بمياه الأمطار.

شهد أواخر عام 2013م وبداية عام 2014م هطولات ثلجية لم تشهدها المنطقة منذ عشرات السنوات وقد شُلّت الحياة تقريباً وانقطعت السبل بالكثيرين في الطرقات والأرياف دون أن تكون هناك فرق جاهزة للتعامل معها وتقديم الخدمات للمواطنين.

في أشهر الصيف تعاني الكثير من المناطق من العطش والجفاف يتزامن ذلك مع قيام البلديات المحلية بتقنين استهلال المياه الأمر الذي سبب أزمة للمواطنين في تأمين مياه الشرب واللازمة للاستخدام المنزلي.

محاذاة المنطقة لخط الزلازل المار من الأناضول في الوقت الذي تسببت فيه مشاريع التطهير العرقي للدولة التركية بحق الكرد هناك من خلال سياسة بناء السدود وغمر الأراضي والقرى، حيث تشكل الخزانات المائية والبحيرات التي يتم فيها حبس مياه نهري دجلة والفرات ضغطاً هيدروستاتيكياً على طبقات الأرض، الأمر الذي ينذر بكارثة في أية لحظة.

وهناك العشرات من الأمثلة الأخرى؛ هذا الأمر يتطلب جهوداً مكثفةً من الإدارة الذاتية لتنمية مجال الدفاع المدني وإحداث جيشاً خاص به من المتطوعين والأعضاء المتفرغين لهذا الأمر، ومن المفيد في هذا السياق تدريب المكلفين بواجب الدفاع الذاتي على أسس وآليات الدفاع المدني للتصرف السليم أثناء وقوع أي كارثة أو أزمة، إلى جانب تأمين البنية التحتية والمعدات والخطط اللازمة للاستعداد لأي كارثة تضمن الإنذار المبكر والتدخل الفوري والمعالجة الفعّالة وتعزيز التوعية الشعبية عبر دورات ولقاءات ومناشير ورقية وإلكترونية مناسبة ومتنوعة، بما في ذلك أساليب التعامل مع الكوارث، وذلك في أي مكان سواء أكان داخل المؤسسات أو النوادي أو الأحياء أو الأرياف؛ وتكمن أهمية ذلك في إنّ بعض الكوارث والأزمات تتسبب بها القوى المعادية لسكان المنطقة وتسعى لتوظيفها في خدمة حربها النفسية الموجهة ضد سكان المنطقة. علماً أن سكان المنطقة يملكون الكفاءة والوعي اللازم لتأمين مجال الدفاع المدني والأمر يتطلب فقط إرادة مستمرة من المؤسسات الرسمية.

بالنسبة إلى الدفاع العسكري.

تعاني البلاد كارثة حقيقية من ناحية الجمود الثقافي واللامساواة والتطرف الديني؛ هذا الأمر أصبح المحرك الرئيسي لنزعة القتال لدى الكثير من الأفراد عزّزته توافد المقاتلين الأجانب وأجندات القوى الخارجية والداخلية المنخرطة في الأزمة؛ وأصبح جيش البلاد فاقداً لهويته الوطنية بعد تشتته من خلال اصطفافه مع السلطة المركزية وانشقاق قسم منه وانضمامه إلى المعارضة المسلحة بخلاف الجيشين المصري والتونسي على سبيل المثال أثناء أزمتهما. في الوقت الذي أصبحت فيه البلاد ساحة صراع إقليمي ودولي حقيقي؛ وباتت الكثير من النقاط العسكرية في البلاد عرضة لقصف من قبل القوى التي لم تكن تجد سابقاً المسوّغ القانوني اللازم لتشريع عدوانها على البلاد.

تعرض السكان في مناطق كثيرة من شمال وشرق سوريا إلى عدوان عسكري مستمر منذ عام 2011م وكانت أعداد الضحايا بالآلاف، وعلى الرغم من التنظيم العسكري الجيد لوحدات حماية الشعب والمرأة، وقوات سوريا الديمقراطية وقدرته على دحر الكثير من التنظيمات الإرهابية

المرتزقة بالتشارك مع التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب فيما بعد، إلّا أنّ همجية جيش الاحتلال التركي ومرتزقته والأجندات الدولية وتوافقاتها وصفقاتها، وتهميش مواثيق الأمم المتحدة، وعدم وجود جيش وطني على مستوى البلاد؛ فسح المجال لاحتلال بعض المناطق في شمال البلاد، ولعبت دوراً في إعادة القيادة العسكرية والسياسية للمقاومة النظر في استراتيجياتها واتخاذ التكتيكات اللازمة، وقد تمّ خوض مقاومات بطولية في مختلف المناطق والتي لا تزال مستمرة، بالإضافة إلى التضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء المنطقة ضد القوات المعتدية؛ وهناك إصرار شعبي عام على دحر المحتلين ومرتزقتهم واستعادة الأراضي المحتلة.

لقد اعتمدت قوات شمال وشرق سوريا المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية استراتيجية الدفاع المشروع والنأي بالنفس عن القتال بين الأطراف المتصارعة على السلطة في سياق الأزمة السورية والالتزام بالهوية الوطنية السورية كعقيدة عسكرية لها، تشير إلى ذلك الكثير من المواقف، فمثلاً الموقف المتضامن مع المختطفات من السويداء من قبل تنظيم داعش والموقف من المعارك التي تشهدها إدلب ومحاربة جيش الاحتلال التركي والميليشيات الأصولية المرتزقة المدعومة من القوى الخارجية وتحرير الكثير من المناطق من قبضتهم.

تمتلك القوات المسلحة في شمال وشرق سوريا الكفاءة والموارد اللازمة في القيادة والقتال إلا أنها تفتقر إلى الأسلحة النوعية والاستراتيجية لمعادلة القوة العسكرية للدول والقوى الراغبة باحتلال المنطقة أو الهيمنة عليها، إلا أنّ هذا الأمر لا يعني أن تتكل على قوى خارجية وتبقى أسيرة لإرادتها، فهناك الكثير من الأساليب التي تضمن إيجاد توازن رعب مع العدو، ودائماً تمتلك القوات المدافعة استعداداً أكبر للتضحية مقارنة بالقوات المعتدية؛ لذا فإن امتلاك هذه القوات لأسلحة تكتيكية من طائرات مُسيّرة، ومضادات محمولة على الكتف ضد الطائرات والدروع، وصواريخ قصيرة وحتى متوسطة المدى، وأجهزة التشويش والاستخبارات الإلكترونية وغيرها، تعتبر بمثابة أسلحة استراتيجية في مواجهة معتدين يمتلكون أسلحة أكبر إلّا أنّهم مجبرون على استخدام أسلحة محددة للتعامل مع مجموعات المقاومة العسكرية الصغيرة، فالسلاح التكتيكي هو السلاح الذي يمكن استخدامه من قبل شخص واحد إلى ثلاثة أشخاص ضمن مساحة محدودة وذات قدرة تدميرية محدودة وتأثير محدود على المدى الطويل؛ ويجب أن يكون السلاح التكتيكي قادراً على إصابة العدو دون تعرض المهاجم للخطر (غير مرئي أو بعيد) ويمكن أن يتحول إلى سلاح استراتيجي إذا كان قادراً على التأثير في مسار القتال والمعارك، خاصة في حرب المدن، عبر تسببه بازدياد خسائر العدو المادية والبشرية والمعنوية. قد يصعب تأمين هذه الأسلحة من سوق السلاح العالمي؛ إلا أنّ ذلك لا يعني العجز في تأمينها فهناك المصادر المفتوحة للمعلومات على شبكة الإنترنت والكثير من الكفاءات العلمية والفنية في شمال وشرق سوريا ولها القدرة على تدارك الأمر بتصنيعها محلياً بمستوى ما في حال توفر الظروف والإمكانات والمواد اللازمة؛ إلى جانب وجود المئات من المقاتلين الفدائيين القادرين على ضرب العدو في عمقه أثناء المعارك. من ناحية أخرى هناك دور للاتفاقيات ومذكرات التفاهم العسكرية مع القوى الصديقة، كما أنّ تحييد القوى المناوئة أو إقناع القوى المعادية بإعادة النظر في سياستها من الأمور المؤثرة في تأمين مجال الدفاع العسكري.

استناداً على ذلك يحتاج المجال الدفاعي العسكري في شمال وشرق سوريا إلى مجموعة من التدابير والآليات لتأمينه من خلال إقامة مشاريع للتصنيع العسكري الدفاعي، وتهيئة المواطنين على أساليب الحرب الثورية الشعبية، وتعزيز حجم القوات وقدرة الاستخبارات وتقليص حجم الأعداء قدر الإمكان عبر نشاطات دبلوماسية مكثفة على المستوى العسكري، وتأمين مصادر خارجية للأسلحة اللازمة لتأمين الموارد والأسلحة اللازمة، إلى جانب تطوير الهندسة الإنشائية العسكرية المتمثلة في بناء الملاجئ وحفر الأنفاق وإعداد الدشم والكمائن ومعدات الوقاية اللازمة لمواجهة أي عدوان بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغير ذلك.

بالنسبة لمجال الأمن المعلوماتي.

تعاني البلاد من ضعف كبير في بنية الأمن المعلوماتي مقارنة بحجم الأجندات المحاكة ضدها في الوقت الذي استثمرت فيه السلطة المركزية الأمن المعلوماتي كوسيلة استخباراتية في قمع معارضيها ومراقبة المواطنين، وفرض قيود على الفضاء السيبراني من شبكات الاتصال والإنترنت المحدودة في الأساس. قد يكون أحد الأسباب في هذا الضعف والتخلف عدم التحول إلى نظام الأتمتة في جميع المؤسسات الخدمية للمواطنين من مؤسسات السجل المدني والمصارف ونظام الضرائب وعدم وجود برامج للرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها. من ناحية أخرى أثبتت الأزمة السورية مقدار الحروب النفسية التي شُنت على المواطنين دون أن يكون هناك خطط دفاعية وطنية في هذا المجال لحماية الهوية الوطنية، وتشير أعداد الدول المنخرطة بشكل مباشر وغير مباشر إلى مقدار ومستويات تلك الحروب، حتى أنّ المواطن لم يَسْلَم من الحرب النفسية الخاصة بالسلطة المركزية التي سعت إلى إخضاع المواطنين لاستبدادها؛ قد تكون هذه الأمور من الأسباب الرئيسية للتطرف المفاجئ للكثير من الأفراد والتخلي عن الهوية الوطنية أو عدم الممانعة في العيش تحت ظل أي سلطة غير وطنية أو الهجرة نتيجة الشعور بالاغتراب في الوطن؛ كما أن أغلب حالات الشذوذ والانحراف الأخلاقي وحالات الانتحار والفساد وتنامي أعمال الجريمة المنظمة تندرج في هذا السياق.

مع التصاعد الدراماتيكي للأزمة السورية تدهورت بنية الأمن المعلوماتي السيبراني الموجودة بشكل فظيع، حيث انقطعت شبكات الاتصالات والإنترنت في الكثير من المناطق نتيجة تعرضها للتدمير أو السرقة أو الإهمال في الصيانة والتحديث، وقد اضطر المواطنون في المناطق الحدودية إلى الاستعانة بشبكات الدول المجاورة الأمر الذي تسبب بالانكشاف أمام أجهزة الاستخبارات، خاصة تلك التي تملك أجندات للهيمنة على البلاد، تجلى ذلك في الدعم الإلكتروني الذي قدمته الدولة التركية لمرتزقتها في حربها ضد سكان شمال وشرق سوريا عبر تحكمها بشبكات الاتصال والإنترنت وحقنها بالمعلومات المضللة؛ حيث كان هناك ضعف في مراقبة ومتابعة النشاطات المعادية للأمن الوطني وحظرها. من جانبها سعت الإدارة الذاتية إلى البحث عن حلول لهذه المشكلة وقد توصلت إلى عقد مع إحدى شركات الاتصال الخاصة الأوروبية لإقامة شبكة سيبرانية داخلية مؤمنة نسبياً توفر الانترنت بتقنية G4 وبجودة أفضل من تلك التي توفرها السلطة المركزية، وذلك ضمن مشروع شامل لأتمتة كافة المؤسسات الخدمية، علماً أنّ تحقيق هذا الأمر يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً.

بالنسبة للأمن المعلوماتي العام هناك حاجة لتطوير آليات واتخاذ المزيد من التدابير لتأمين كافة البيانات والمعلومات المخزنة في السجلات المؤرشفة، ومقاومة أعمال الجريمة المنظمة، والإصرار على الشفافية في المحاضر والضبوط ذات العلاقة بالبلديات والهيئات القضائية، وإنشاء بنك معلومات وطني يتضمن إحصائيات دورية في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والعلمية والخدمية واعتماد معايير دقيقة عن مستوى خط الفقر ومؤشرات التنمية والبطالة...إلخ، إلى جانب تقديم الدعم الكامل لمراكز الأبحاث والدراسات المتنوعة ومراكز استطلاع الرأي، وضمان حقوق الملكية الفكرية والثقافية والملكية المادية الخاصة؛ وهناك حاجة ماسّة لإنشاء مراكز وطنية للترجمة تتناول الدراسات والأبحاث والمصادر الموثوقة لتأمين المعلومات الموّثقة، بالإضافة إلى رفد المناهج التعليمية والتربوية في المدارس والمعاهد والجامعات بالمعارف والمعلومات اللازمة والدقيقة وبحسب الحاجة والاختصاص مع ضرورة التركيز على الجانب التطبيقي، وربط الخطط التعليمية والتربوية بالعلوم الأساسية (الإنسانية والطبيعية والتجريبية) كمرحلة تمهيدية وبحسب المستوى العمري ومن ثم التدرج المرحلي إلى أحد العلوم حتى الوصول إلى مستوى الاختصاص في أحد تشعباته أو فروعه.

كونها حديثة العهد في ظروف سياسية وعسكرية غير مستقرة، قد لا تملك الإدارة الذاتية القدرة على تحقيق التنمية والازدهار في مجال الأمن المعلوماتي خلال زمن قياسي، إلا أنّ هذا الأمر لا ينهيها عن وضع خطط ومشاريع طموحة، ويبدو أنّ هناك رغبة حقيقية في ذلك من قبل الإدارة بدليل فسح المجال لإنشاء شبكة سيبرانية محلية وتقديم الدعم المستمر لها إلى جانب الاهتمام بتطوير الأمن المعلوماتي العام بسبب تزايد النشاطات التجسّسية للقوى المعادية لسكان المنطقة، خاصة الدولة التركية ومرتزقتها من الجماعات الأصولية، وهناك إعادة نظر مستمرة لمناهجها التعليمية والتربوية.

يبقى ضمان مجال الأمن المعلوماتي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها أو اهمالها نظراً لدورها الاستراتيجي البنّاء في منظومة الأمن الوطني وتحقيق التنمية والازدهار.

بالنسبة لمجال الأمن الرقابي.

في الكثير من الدول الاستبدادية أصبح الأمن الرقابي مقيداً بنهج السلطة الحاكمة، وتحولت إلى ما يشبه أعين وآذان لها مكرّسةً لخدمة أجنداتها؛ هذا الأمر يجعل المرء يطرح مفهومين متناقضين للرقابة، هما الرقابة السلطوية والرقابة الوطنية، ويكفي أن نعبر عن الرقابة السلطوية بأنها تلك المنافية للقيم الأخلاقية ولا تولي اهتماماً بالأمن الإنساني ومكرّسة للأوليغارشية المتغلغلة في مختلف المجالات؛ بينما الرقابة الوطنية هي التي تحتاجها الخطط والمشاريع المكرّسة لتنمية أبعاد الأمن الوطني وتحقيق الازدهار فيها، والحد من النشاطات السلبية والأفكار الهدّامة، ومقاومة النشاطات المعادية للوطن؛ أي الرقابة المستمرة فيما يتعلق بالجودة والأخلاق والشفافية والموثوقية؛ وتزداد أهمية هذه الرقابة بمقدار التطورات التي يشهدها الفضاء السيبراني والعولمة، ومشاريع الهيمنة والاحتلال.

من المفروض أن تكون الرقابة الوطنية حاضرة بقوة في مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية بهذا الأمر من أجهزة الاستخبارات والرقابة والتفتيش، الخاصة بتتبع كلٍ من نشاط القوى المعادية كالخلايا النائمة وأنشطة التجسس والجريمة المنظمة، والفاسدين، وجودة البضائع الواردة، والسلامة المرورية، بالإضافة إلى جودة الأخبار والمعلومات والمنتجات الثقافية والفنية المعروضة على الملأ سواء على شبكة الإنترنت أو في الأسواق أو على وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فمثلاً تتخذ بعض القوى الراغبة في الهيمنة من الموسيقى والأفلام والمظاهر الغير هادفة أو الغير مفيدة، وسيلة لتصدير الأفكار بغرض التدمير التدرجي لثقافة مجتمع ما عبر صناعة تصورات وهمية تقود إلى صياغة أفكار غير دقيقة، علماً أنّ لكل فئة عمرية مغرياتها ومكارهها؛ ويمكن التأثير على الانسان في حالات عجزه عن إشباع حاجاته الفيزيولوجية أو المرور بأزمات نفسية، أو في حالات الجهل أو المرض أو الفقر؛ أو الخوف على الذات والأعزاء، أو على الشرف والكرامة.

يجب ألا تكون الرقابة الوطنية محصورة في قالب دوغمائي متزمت، بل أن تتصف بالمرونة والانفتاح على التطور الإيجابي المستمر على القوة الناعمة للشعوب الأخرى حول العالم، فمثلاً عندما يتم رصد الداعشية وتحليلها نجد أنها تشكلت كنتيجة حتمية لتراكم ثقافة الكراهية في الموروث الثقافي والاجتماعي والديني منذ ألفي سنة وعزّزته القوى الساعية وراء الهيمنة والاحتلال، بينما نجد القوة المجتمعية البناءة في الطرف الآخر الذي رفض الداعشية وقاومها، لعل لهذا الأمر علاقة في تطور ثنائية الخير والشر، والأمان والخوف المتجذرة في الثقافة العريقة للمنطقة.

بشكل عام من المفيد أن تسد الرقابة الوطنية الطريق أمام حكم الغوغاء (الديماغوجيين) أو من يشرّع العنف من أجل العدالة المشبوهة أو النشاطات المدمرة للأخلاق؛ وبنفس الوقت تضمن تنمية الحسّ النقدي. هذا الأمر من شأنه أن يجعل الفرد مستقلاً وحُرّ الإرادة لا ينساق وراء الأوهام وفخاخ الحرب النفسية، لذلك من الضروري أن يتحول الحسّ النقدي إلى موروث ثقافي لتأمين مناخ فكري مناسب، فهو لم يكن موضوعاً فطرياً بل يستند إلى تراكم معرفي متنوع؛ لعل هذا الأمر يعد السبب الرئيسي في النهضة العلمية والفكرية للمجتمعات الأوروبية؛ ويعد هذا الأمر من النتائج الإيجابية للأمن الرقابي الوطني؛ كما ويقع على عاتق المؤسسات والمراكز والأجهزة المعنية بالرقابة الوطنية كبح أي استغلال للجانب العاطفي للمواطنين من قبل الجهات الاقتصادية الربحية أو الإيديولوجيات والمعتقدات أو القوى الخارجية عبر استثارة العواطف والمشاعر التي تثبط التحليل العقلاني وبالتالي الحسّ النقدي، وبالتالي فسح المجال لغرس الأفكار والرغبات والمخاوف والقلق والإكراه والسلوكيات وغير ذلك في "اللاوعي" للمتلقي؛ ويبدو من أبرز تداعياتها تعزّز مشاعر تأنيب الضمير واللوم الذاتي، والنظرة الدونية إلى الذات عبر تحميلها مسؤولية البؤس والفشل والمعاناة، ما من شأن ذلك أن يثبط من عزيمة الفرد وخلق حالة اكتئاب والشك في مقدار ذكائه وقدراته وجهوده، وبالتالي ضمان عدم الرفض أو الثورة والانتفاض ضد الفساد والاستبداد والاحتكار، ومع الزمن سيزداد أعداد الأفراد ليشمل المجتمع بأكمله، وهذا ما يشكل حجر الأساس في نظرية القطيع حيث تقوم قوى اللاوعي بتغيير أسلوب التفكير لجعل الفرد منقاداً وراء سلوك المجموعة بدلاً من فسح المجال أمام التطور الفكري، ويبدو أنّ الكثير من الفلاسفة والعلماء

والمتنورين واجهوا هذه المشكلة في العصور المختلفة. من ناحية أخرى يجب أن تؤمن الرقابة الوطنية الفرص والظروف والشروط المناسبة والعادلة لجميع المواطنين، ومنح الأفضلية والامتيازات للمبدعين وأصحاب الكفاءات، وذلك بعد تحقيق المساواة فيما يتعلق بالأمن الإنساني لجميع المواطنين، ويبدو هذا الأمر ذا فعالية كبيرة في مواجهة ثقافة التواكل والتخلف.

يعدّ مجال الأمن الرقابي عنصراً أساسياً في وضع السياسات التي تستند في بعض جوانبها على التفاعل الديالكتيكي مع مختلف المسائل، واعداد الخطط والمشاريع الوطنية الاستراتيجية، وإصدار القرارات والقوانين؛ والضمانة لحسن تنفيذها وانجازها؛ لذلك فهي بحاجة إلى الاهتمام والرعاية الخاصة من قبل المواطنين والنخب والمسؤولين.

نلاحظ مما سبق أهمية تنمية وتطوير أبعاد الأمن الوطني لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ومواجهة مشاريع الهيمنة والاحتلال، ويقع على عاتق الإدارة الذاتية والنخب الوطنية مسؤولية أخلاقية في ذلك، وهنا تكمن الثورة الحقيقية التي من المفروض أن تكون مكرّسة لخدمة الوطن والمواطنين، والشيء الذي يجب أن يُميّز الإدارة الذاتية عن أجندات التنظيمات الأصولية المعارضة والسلطة المركزية وأجندات القوى الإقليمية؛ كما أنه يشكل أحد الأسباب الضامنة للأمن والسلم الدوليين والقضاء على ثقافة الكراهية.

أخيراً.

إنّ من الأمور التي تبعث المخاوف في النفوس هي هيمنة النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على ذهنية الكثيرين من صناع القرار حول العالم، قد يكون هذا الأمر وراء المقولة السياسية الشهيرة "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل مصلحة دائمة"، فالدول تضع استراتيجياتها على أساس التعامل مع أسوأ الاحتمالات أي توقع الأسوأ من القوى الأخرى المناهضة أو المنافسة أو المخالفة لها، وكأنها مصابة بالباراناوية (جنون الارتياب) وقد تعزّز هذا الأمر في سياق قانون "الفعل ورد الفعل" وأصبح بحكم الأمر الواقع؛ يبدو أن ذلك هو السبب الرئيسي في تزعزع الأمن والسلم الدوليين وتنامي النزعة الإمبريالية لدى العديد من الدول بالتزامن مع استراتيجيات جديدة للهيمنة، خاصة بعد التجارب المؤلمة التي برزت في حروب القرون الماضية بين الدول القوية، وأصبح التوجه إلى الوكلاء خياراً مفضلاً للهيمنة أو الصراع مع الخصوم والمنافسين، فمثلاً من الاستراتيجيات المفضلة في السياسات الخارجية للدول، نجاح استراتيجية الإلهاء في الاستراتيجية الأمنية الغربية الخارجية عبر إحداث تحولات جذرية في ذهنية الإنسان الشرقي وضمنت الهيمنة على أوطانه، عبر تحويل الغرب إلى عدو ثانوي أو بعيد أو ليس ذو خطورة كبيرة عبر خلق أعداء جدد، ويبدو أول بروز لهذه الاستراتيجية كان مع منح فلسطين كوطن قومي لليهود، تلتها حملات شيطنة الشيوعية، لتتحول مشاعر المسلمين أو المشاعر الروحانية لمختلف الأفراد على اعتبار إسرائيل والشيوعية الخطر الاستراتيجي الأول؛ ويبدو أن هناك تعمق أكبر في هذه الاستراتيجية عبر النجاح النسبي في تحويل إيران إلى العدو الأول الجديد للمسلمين السُنة لتكون ردة فعل إيران مماثلة، في الوقت الذي أصبح فيه إقامة دولة خلافة إسلامية أولوية على تحرير فلسطين أو التخلص من الهيمنة الغربية؛ ويكاد يكون هذا الأمر قد أصبح شائعاً في معظم الاستراتيجيات

الأمنية لمعظم الدول حول العالم ولم تعد حكراً على الغرب. يبدو أنّ "صفقة القرن" التي قدمتها إدارة الرئيس ترامب تأتي في هذا السياق.

يبدو رفض القوى الغربية والرجعية الاعتراف بالإدارة الذاتية على أساس براديغما الأمة الديمقراطية يندرج في هذا الإطار أيضاً، كونها تلغي تداعيات هذه الاستراتيجيات على مواطنيها، وتعزّز في نفس الوقت فكرة العيش المشترك وتقبل الآخر وتحقق الاستقلال الوطني. لذلك ولتجاوز هذا الأمر من المفروض أن تعمل النخب الوطنية السورية في كامل الجغرافيا السورية على صياغة عقد اجتماعي جديد يجمع كل السوريين ويعزز الهوية الوطنية، ويضمن الحقوق والحريات العامة، كمنطلق رئيسي في تحقيق منظومة الأمن الوطني والإنساني في البلاد، ويبدو لتجربة الإدارة الذاتية القصيرة نسبياً وبعد نجاحها في تنمية الأولية لأبعاد الأمن الوطني أسوة يمكن الاقتداء بها؛ والفشل في ذلك سيقود البلاد إلى أحد الأمرين إمّا عودة الاستبداد أو تقسيم البلاد أو الفوضى.

الخلافات الشيوعية الشيوعية السورية

بسام سفر

تنتمي التيارات السياسية إلى الحياة ذاتها التي تتغير وتتبدل مما يفرض على هذا التيارات أن تكون جزء من الحياة ومتغيراتها، والتيارات الشيوعية تنمي إلى التيارات السياسية التي تتبدل وتتغير مثل الحياة ذاتها.

وتحمل الحياة خلافات واختلافات في السياسية وأساليب العيش في الحياة ذاتها، وهذا ما يفرض قراءة ودراسة الخلافات في السياسية بين العديد من التيارات السياسية، ومن أهم هذه الخلافات والاختلافات بين التيارات السياسية هو الخلاف بين التيارات الشيوعية، وهذه القراءة ترصد أهم الخلافات بين التيارات الشيوعية السورية في مراحل الحياة السياسية السورية في كل مرحلة من المراحل التي عاشتها سوريا في زمن ليس بالبعيد.

إن الصراع الشيوعي- الشيوعي الذي توضح منذ احتلال الكيان الصهيوني للجولان العربي السوري كشف تركيبة القوى السياسية الشيوعية السورية التي تنتمي إلى الشرائح من البرجوازية الصغيرة, بالإضافة إلى وجود بعض القيادات الشيوعية التي تنتمي إلى الشرائح المتوسطة والعليا البرجوازية بعيداً عن" البروليتاريا" التي تدعي هذه الأحزاب تمثيلها.

لكن(الحلقات الماركسية/ الرابطة) التنظيم الذي جاء إلى الحياة السياسية السورية في الجزء الأول من سبعينيات القرن الفائت من خارج النادي الشيوعي التقليدي رهانه على تحريض الروح الثورية في التنظيمات الشيوعية السورية أولاً, ثم على الجمهور ثانياً, وتكشف" براءة" الرهان الأول على خلفية اللامبالاة والتعالي والروحية المشككة والعدائية التي ووجهت بها" نجد أنفسنا مضطرين للقول إن الرابطة ووجهت من بعض الفصائل باللامبالاة الكاملة ومن بعضها بالتشكيك والاتهام والمواقف النرجسية"(1)

ويلحظ الكاتب والباحث راتب شعبو في كتابه فصل من تاريخ اليسار الجديد قصة رابطة العمل الشيوعي في سورية الصادر عن دار مرايا في العام2020, بالقاهرة أن مستوى الرفض أو العدائية كان يتناسب طرداً مع حسن تقييم الرابطة للتنظيم الشيوعي المعين, فقد كان مثلاً منسوب رفض" الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي" للرابطة هو الأعلى رغم أنه التنظيم الشيوعي الذي كانت تنظر إليه الحلقات ثم الرابطة بوصفه بؤرة الأمل وتقول عنه:" إن اتجاه المكتب السياسي ضمن إطار حركته الداخلية(قواعد وقيادة) سوف يعطي بالتأكيد فصيلاً شيوعياً ثورياً ضمن زمن ليس بالطويل وبنوعية متقدمة وذلك بجهود مكثفة وثورية للقوى التي تدفع إلى الأمام"(2)

ويعيد الكاتب شعبو هذا الرد إلى" الجو اللا مبالي أو العدائي أو(النرجسي) كما تقول الرابطة, إلى مسعى الرابطة إلى التأصيل النظري وإحياء التراث الماركسي, وبالتحديد إحياء الخصلة اللينينية في النقد الحاد والسجال مع القوى الأخرى, الأمر الذي أفضى إلى توليد قوة صد لدى بقية الأحزاب والمنظمات الشيوعية المختلفة لم تكن جاهزة للجدال النظري مع هذه الفئة(الخارجية).

فلم يدخل أي منها بنقاش نظري أو سياسي مع الرابطة, على الأقل بصورة علنية أو مكتوبة. ولاشك أن الرابطة شكلت مصدر إزعاج لهذه الأحزاب, ليس بالضرورة لأنها امتلكت الحقيقة النظرية أو السياسية أكثر مما كانوا يمتلكون, بل لأنها فتحت نار النقد النظري والسياسي على الجميع, الأمر الذي يستوجب من القوى الأخرى الدخول في السجال وبذل مجهود نظري وبحثي وكتابي ليست معتادة عليه, ولا تجد نفسها مضطرة لأن تنهض به لمواجهة هذا التشكيل الطارئ على(النادي الشيوعي) في سورية, طالما أن هناك سبيل آخر أقل كلفة, هو تجاهل الأمر وبناء جدار دفاعي من الشكوك والاتهامات التي لم تكن تعدم الوسائل, فكان يمكن تصوير سعي الرابطة إلى الدعاوة في الوسط السياسي وجذب النخبة إلى صفوفها, على أنه محاولة" مشبوهة" إلى تدمير القوى الشيوعية.

وكان يمكن اعتبار حملات الاعتقال المتلاحقة على الرابطة, دليلاً على أنها مخترقة أمنياً. وكان يمكن النظر إلى كثافة منشوراتها, قياساً على منشورات القوى الأخرى, على أنها دليل على دعم" مشبوه"ما, إلى آخر هذا المنطق التشكيكي الذي لا آخر له.

من جانب آخر قاد الإلحاح والنفس الاقتحامي والكفاحية العالية لهذه الفئة من الشباب إلى توليد الصد لدى قوى ذات عطالة ولا تمتلك الجاهزية نفسها على دفع ضريبة العمل في جو القمع المسيطر, ولكنها في الوقت نفسه لا تمتلك الاستعداد لاستيعاب هذه الطاقة الشبابية التي تضع كل ما هو مستقر ومتعارف عليه, موضع تساؤل, بما في ذلك, وبشكل خاص, موضوع" عبادة الفرد" و"القيادة التاريخية".

ويبين الباحث شعبو العزلة التي أصبحت الرابطة فيها، بالقول:" وجدت نفسها في عزلة عن التنظيمات السياسية التي كان تثويرها وشدها إلى مواقف أكثر جذرية، بحسب تصورات الرابطة، هو الهدف الأول لنشوء هذه الأخيرة أو حتى مبرر وجودها.

إن هذه الأجواء المكهربة وغير البناءة بين الرابطة وبقية الأحزاب والتنظيمات الشيوعية السورية الأخرى, التي لم يكن الجو فيما بينها بناء أيضاً, ولكنه كان ساكناً لان هذه القوى كانت متقاربة في الركود السياسي والتنظيمي. صحيح أن الرابطة لم تكف, حتى آخر يوم, عن نقد الأحزاب الأخرى ومطالبتها بالمزيد من الجذرية والفاعلية والالتزام بقضايا الشعب, كما تراها الرابطة, إلا أن هذا لا يخفي أن الأخيرة اقتنعت منذ وقت مبكر, فيما يبدو, بأن طريق" رابطة العمل الشيوعي" مغلق, وسارت بالتالي في طريقها وحيدة.

واشتكت الرابطة أكثر من مرة, وهي على هذا طريق, أنها لم تحظ خلال تاريخها المصنوع في معظمه من الملاحقات والسجون والتعذيب والإعاقات والموت, بتضامن رفاقي من القوى

المعارضة الأخرى, في الوقت الذي كانت تملأ أدبياتها بالتضامن مع معتقلي القوى الأخرى والمطالبة بإطلاق سراحهم جنباً إلى جنب مع المطالبة بإطلاق سراح معتقليها.

ويؤكد الكاتب شعبو أن الرابطة كانت النبتة الشيوعية الوحيدة التي لم تكن فرعاً من الشجرة الأم(الحزب الشيوعي السوري), وكانت أيضاً, وربما بسبب ذلك, التنظيم الشيوعي الذي تمايز عن بقية الفروع بأنه لم يشهد انقسامات. الغالب أن الحياة الحزبية الداخلية الديمقراطية, من توفر منبر داخلي نشيط لعرض ومناقشة الآراء المخالفة لرأي الحزب, وإمكانية وصول وجهات النظر المتماسكة إلى المجلة النظرية للحزب حتى لو كانت مغايرة وناقدة لخط الحزب, وغياب القيادة الفردية المجسدة بأمين عام, كل هذا ساعد في الحفاظ على وحدة التنظيم.

ظهور الحلقات الماركسية:

نشأت الحلقات الماركسية تحت ضغط الهم الوطني أكثر من ضغط الهم الاجتماعي. كانت هزيمت1967, الهزيمة الوطنية في أصل نشوء هذه الحلقات التي يجمعها" وعي بضرورة الرد على الهزيمة, وكان نصاب النخب والكوادر من الأحزاب الشيوعية الرسمية, التي التحقت بظاهرة الحلقات الماركسية في سورية, ضعيفة جداً, بالمقارنة مع تلك في الأحزاب القومية. وأكثرها أهمية في ذلك كان فرع حركة القوميين العرب في سورية, وحركة الاشتراكيين العرب, الجيل الأول من نخب الحلقات الماركسية كان أساساً من فرع حركة القوميين العرب, والاشتراكيين العرب.

يؤكد الباحث راتب شعبو أن الحلقات الماركسية وعت إصدار الكراسات ووثائق الاجتماع الثالث الموسع, والتي تابعت فيما بعد بصيغة تنظيمية مركزية تحت اسم "رابطة العمل الشيوعي", نفسها على أنها الاتجاه الثاني في الحركة الشيوعية المحلية, وهو اتجاه تقول عنه الكراسات" إياها" إنه "شللي, حلقي, عفوي, طفولي, مغامر"(4)

الاتجاه الأول هو الحزب الشيوعي السوري الرسمي(خالد بكداش), وانشقاقه الذي احتفظ مثله مثل جناح بكداش, باسم(الحزب الشيوعي السوري), كل منهما يريد الإشارة إلى أنه هو الاستمرار الأصلي للحزب ووريثه, ولذلك اضطر الناس للتميز بينهما بإضافة لاحقة على الاسم الأصلي, وكانت اللاحقة إما" المكتب السياسي", على اعتبار أن غالبية أعضاء المكتب السياسي كانت مع هذا الاتجاه قبل أن يعود غالبيتهم إلى بكداش بعد الوساطة السوفيتية الشهيرة, أو"جناح رياض الترك".

ويشير الكاتب شعبو أن الحلقات الماركسية انشغلت في بحث جذورها, وفي دراسة مقدمات ظهورها, ومواقعها في تاريخ الحركة الشيوعية السورية, وفي مستندات القول عن كونها ظاهرة موضوعية. هذا الانشغال بالتأريخ الذاتي المبكر, يكشف عن غلبة النزوع النظري الثقافي للحلقات, وعن السعة(في الزمن وفي الأمن) التي تسمح لها بالإخلاص لهذا الانشغال, الذي يبدو" لافتاً" من زاوية نظر مشتغلي السياسة, فهؤلاء يدفعهم ضغط الانشغال السياسي وسيولته إلى ترك التاريخ للتاريخ. والواقع, أن رابطة العمل الشيوعي ومن ثم حزب العمل الشيوعي, انشغلا عن هذا الانشغال التأريخي بعد الانخراط في العمل السياسي بكثافة أكبر, وما استجره ذلك من انشغال مضمن بالهم الأمني.

كان شباب الحلقات يتجهون إلى تعميق الوعي والتأصيل النظري والبحث عن" أجوبة ثورية لأسئلة الواقع", ذاك الواقع الذي يقطر هزيمة وإذلالاً قومياً, في الوقت الذي يتوقع المرء في مثل هذه الحالات ردود فعل أكثر حدة ومباشرة, ولا سيما من العنصر الشاب الذي شكل عماد هذه الظاهرة.

ولكن ما أن تحولت الحلقات إلى تنظيم سياسي, حتى رأينا اندفاعاً في العمل النضالي والمواقف الجذرية واللغة السياسية الحادة, لم تشهده سورية من قبل.

ما يسترعي التوقف والتأمل هو كيف انقلب ذاك التروي النظري الطويل النفس, إلى هجوم سياسي شبه انتحاري. سيكون هناك, على طول الخط, صراع سياسي داخل الحزب بين ترجيح العمل الدعاوي على التحريض أو العكس, وسنجد أن التيار العام للرابطة ثم للحزب اتخذ خط التصعيد والتحريض, فيما اتفق يسار ويمين الحزب, في لحظة ما, على رفض التصعيد لصالح الدعاوة والتعميق النظري(اليسار) أو لصالح نوع من الحوار مع النظام(اليمين).

كان نشوء الحلقات ظاهرة لافتة, لأنها نشأت مستقلة عن بعضها البعض, وقريبة في إطارها العام, من بعضها البعض أيضاً." لكل حلقة منشأ وتطور خاص بها. منها ما بدأ طريقه بالتحلق حول رمز له حضور الثقافي والاجتماعي في قريته أو مدينته, ومنها ما كان عبارة عن تكرار للقاءات عفوية بين مثقفين متقاربين في السن والتطلعات الاجتماعية, يجتمعون على موائد الشرب حيث يحلو الكلام في السياسة.

الخلافات الشيوعية - الشيوعية:

تزامن تشكيل الحلقات الماركسية مع اندلاع الأزمة داخل الحزب الشيوعي السوري في مؤتمره الثالث من حزيران1969, الأزمة التي تفجرت بفعل عاملين هما غياب الديمقراطية المركزية في الحزب, وظاهرة عبادة الفرد فيه, وهزيمة حزيران, بحسب كتاب" قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري", ودارت موضوعات الخلاف أساساً حول تقييم المواقف السابقة للحزب فيما يخص قرار تقسيم فلسطين والوحدة مع مصر والانفصال, ثم أضيف إليها الموقف من انقلاب حافظ الأسد في تشرين الثاني1970, ومن المشاركة في" الجبهة الوطنية التقدمية" التي أعلنت في آذار1972.

استمر تفاعل الأزمة حوالي ثلاث سنوات ونصف السنة, إلى أن وقع الانقسام رسمياً مع انعقاد المؤتمر الرابع لاتجاه(رياض الترك), في كانون الأول1973, فيما تأخر انعقاد المؤتمر الرابع لجناح(بكداش) إلى أيلول1974, بتأثير الخلافات الداخلية والعمل على لملمة الأقطاب بمعونة السوفييت مرة أخرى.

أما الانقسام الفعلي للحزب فقد تحقق في ربيع1972, إثر إصدار خالد بكداش ويوسف فيصل بيان3نيسان الشهير(أي بعد أقل من شهر على إعلان الجبهة الوطنية التقدمية وقبول بكداش المشاركة فيها), الذي يصف لأول مرة معارضي الأمين العام" بالكتلة التحريفية الانتهازية المغامرة التي يقودها رياض الترك".

وقد حمل البيان توقيع سبعة من أعضاء المركزية البالغ عددهم(15), وتوقيع اثنين من المكتب السياسي البالغ عددهم سبعة, واثنين من أعضاء لجنة المراقبة الحزبية البالغ عددهم أربعة, وبذلك فقد الحزب وحدته بصورة فعلية إلى أن جرى لاحقاً إعطاء هذا الانقسام صبغة رسمية.

خلال هذه الفترة(حزيران1969حتى كانون الأول1973)كان الحزب الشيوعي منشغلاً بأزمته الداخلية التي تدخل فيها" الرفاق البلغار والسوفييت", منتقدين ما اعتبروه" انحرافاً قومياً" في البرنامج السياسي الذي لم يقره المؤتمر الثالث, وشكل غيابه" نقطة ضعف كبيرة في أعمال المؤتمر وفي النشاط السياسي والفكري اللاحق للحزب بعد المؤتمر".

اللافت أن خالد بكداش حارب البرنامج رغم أنه كان في لجنة صياغته, فيما لم يكن(الترك), الذي تبنى البرنامج, من ضمن لجنة الصياغة إلى جانب خالد بكداش, دانيال نعمة ومراد وبدر الطويل وموريس صليبا.

وشرح المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري الأزمة, بعد أن أصدر الثنائي بكداش-فيصل بيان الثالث من نيسان1972, بالقول إن الخلافات الفكرية تمحورت حول"تقييم المرحلة التي تمر بها بلادنا, وحول التحالفات مع القوى الديمقراطية الثورية, وحول الموقف من حركة الوحدة العربية, وحول جوهر القضية الفلسطينية, والعدوان الإسرائيلي, وحول الموقف من حركة المقاومة الفلسطينية, ودورها في معركة الشعب العربي ضد إسرائيل"(5).

هذا فضلاً عن حول العلاقة مع الاتحاد السوفييتي, وأممية الحزب الشيوعي واستقلاليته، بالإضافة إلى الموضوع التنظيمي المتعلق بعبادة الفرد وغياب الديمقراطية المركزية, وتأخر انعقاد مؤتمر الحزب لأكثر من ربع قرن.

وقبل ذلك, في أواخر تشرين القاني من العام1971, عقد المجلس الوطني العام للحزب الشيوعي السوري," لمناقشة ملاحظات الرفاق السوفييت والبلغار على مشروع البرنامج السياسي وعلى الوضع الناشئ في الحزب(...) وكان انعقاد المجلس بداية مرحلة جديدة من تطور الخلاف داخل الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. فقد انتقلت الأزمة بسبب كل ذلك. بصورة مكشوفة إلى قواعد الحزب وبصورة شبه علنية إلى الأصدقاء والحلفاء والرأي العام"(6)

وفي كانون الثاني من العام1972, أقرت اللجنة المركزية للحزب بالاجتماع توصيات المجلس الوطني, ولكن هذا لم يوقف تطور الأزمة داخل الحزب.

وصلت إلى أعلى ذروة لها مع بيان 3 نيسان الأنف الذكر, والذي فاقم الأزمة وقاد إلى ذهاب" الرفاق السبعة" (خالد بكداش, يوسف فيصل, دانيال نعمة, رياض الترك, ظهير عبد الصمد, مراد يوسف, واصل فيصل) إلى موسكو, في تموز1972, حيث تم الاتفاق على العودة إلى وحدة الحزب التنظيمية, الاتفاق الذي وافقت عليه اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها المنعقد في 9آب1972.

ويعرض الباحث شعبو كيف صورت" الحلقات/الرابطة" تطور الأزمة الداخلية للحزب الشيوعي السوري, وكيف انعكست هذه الأزمة في وعيها. كيف رأتها, كيف حللتها؟ وما موقفها؟.

لنقرأ هذا المقتطف الطويل نسبياً من كراسي" الحركة الشيوعية المحلية" الصادر عن" الحلقات/ الرابطة" في العام1976." استشعرت القوى السياسية والجماهيرية عملية الانقسام من خلال الزيارات الكثيرة المتبادلة بين وفود من الحزب(الشيوعي السوري) وأحزاب شيوعية شقيقة في العالم على رأسها الحزب الشيوعي السوفييتي, وعلى أثرها كانت تنقل بعض الأخبار عن موقف فلان أو فلان, من اللجنة المركزية أو المكتب السياسي, هكذا بدأت تتوضح الاتجاهات والرموز ومواقفها النظرية وتأكد الناس أن الأمور قادمة على الانفجار وخاصة بعد التصديق الذي حصل في الموافقة على مشروع البرنامج, وإصداره كبرنامج الحزب, مضافاً للنظام الداخلي وغيرها من اللوائح وهكذا حتى نزلت فتوى الرفاق السوفييت حول مسائل الخلاف في الحزب الشيوعي السوري, لتقول إن هناك مسائل مستعصية على التوفيق, ومستعصية على محاولات التسفير الدائم والكتمان. نزلت الوثيقة لتجيب أيضاً على مسائل لم يستطع الحزب تاريخياً أن يقدم رأياً نظرياً فيها. ونزلت الوثيقة أخيراً لتدعم وتؤيد اتجاهاً أكثر من الآخر، وذلك من خلال تأكيدها النقدي على بعض قضايا مشروع البرنامج المحدد أكثر من غيرها.

بعد نزول الوثيقة السوفيتية, وتداولها وقراءتها ومناقشتها داخل الساحة السورية, وبنتيجة تأثير بعض القضايا السياسية الهامة على الحزب, كانتصار حركة16 تشرين, ووقوع مجازر أيلول, وحل منظمة الأنصار, تطور الوضع الداخلي وبلور حتى بداية العام1972, اتجاهين تنظيميين يتميزان في الأطر(الإستراتيجية نسبياً) والسياسي والتنظيمي.

الاتجاه الأول طالب أن يهتم الحزب بالمسائل القومية والوطنية وأن يعطيها حقها(كمسألة الأمة والوحدة والحزب الشيوعي العربي الموحد وفلسطين وغيرها..) وطالب بعلاقة مختلفة مع المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي.

وطالب بموقف نقدي قوي من تاريخ الحزب ومواقفه وسمي في الساحة باتجاه (المكتب السياسي) لأن غالبيته رموزه القيادية كانت أكثرية في هيئة المكتب السياسي المنتخبة في المؤتمر الثالث. وسمي من قبل الاتجاه الثاني بالاتجاه (القومي الشوفيني).

أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الذي قال بضرورة المحافظة على العلاقات مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي خاصة, وبأي صورة ومهما كانت النتائج(على شكل العلاقة القديمة) ونادى بضرورة الالتزام بمقررات الأحزاب الشيوعية العالمية, والتركيز على المسائل الأممة(...) وسمي في الساحة باتجاه(اللجنة المركزية) لأن غالبية رموز القيادة كانت تشكل الأغلبية في اللجنة المركزية المنتجة في المؤتمر الثالث, وسمي نفسه(الاتجاه الأممي) بينما سماه الاتجاه الآخر(الكوسموبوليتي) أو(العدمي)".

وأوضح الباحث شعبو أن الكلام السابق يحمل موقفاً سلبياً من الوثيقة السوفييتية بتسميتها" فتوى", وباعتبارها تدعم وتؤيد اتجاهاً على آخر, والمقصود بالطبع هو اتجاه الأمين العام(بكداش). ومن الواضح أن هذا الموقف ينطوي على رفض, إلى حد السخرية من طبيعة العلاقات" القديمة" مع السوفييت.

"الحلقات/الرابطة" كانت أقرب إلى طروحات" المكتب السياسي", وكانت ترى في تأجيل الانشقاق خطأ ونزوعاً إصلاحياً, ويبدو أن الموقف السلبي من التدخل السوفييتي يقوم أيضاً على أنه أخر في مسار الانشقاق الذي كانت ترى"الحلقات/ الرابطة" أنه"حتمي", ولكنه" على الرغم من حتميته وموضوعيته إلا أنه لم يكن ثورياً".

وتوضح الرابطة موقفها" هناك يتساءل كثيرون باستغراب, وسيقولون بأننا مع عملية الانقسام, بغاية الانقسام فقط. نرد بأننا نقر ونعترف بموضوعية الأزمة الثورية في الحزب الشيوعي السوري, ونقر بالتالي بضرورة تثوير الحزب.

وعندما نقول بأن الانقسام لم يأتي كما هو مفروض(ثورياً) هذا لا يعني أننا كنا مع الانقسام. بل يعني تأكيد الجانب النقدي لتجاوز وضع الحزب".

واضح من الكراس أن الحلقات كانت مع الانقسام ومع الإسراع به أيضاً, لكن حين تقول الملاحظة" هذا لا يعني أننا كنا مع الانقسام", المقصود هو أننا لسنا مع الانقسام بغاية الانقسام, بل بغاية التجاوز الثوري لما هو كائن.

وأكد الباحث شعبو أن الانقسام حمل بحركته وتطوره روح التأجيل الناجمة عن الأخلاق الإصلاحية القائمة في الحزب تاريخياً, وحمل عدم الوضوح, وعدم الطرح الثوري في الإطار الاستراتيجي وحمل معه كل السلبيات التنظيمية القديمة, كالتمركز والتكتل والروح البيروقراطية والتجميع بأساليب غير ثورية وغير صحيحة مما أوصل إلى الحزب في الفترة الممتدة بين العام1970 وبداية العام1974, عناصر كثيرة انتهازية ومخابراتية"

تنتقد " الحلقات" قادة الاتجاه الجديد على روح التأجيل, وتردها إلى أن الاتجاه الجديد كان يعتقد" أن هناك إمكانية في انتقال مجموع الحزب(بشكل عام) انتقالاً ثورياً, وبالتالي أن هناك إمكانية لرفع التثوير الداخلي على الهادئ ونقل قسم كبير من القيادة والقواعد نحو موقف موحد جديد أكثر ثورية". وهذا ناجم عن ترسبات الماضي الإصلاحية والتأجيلية والخوف من المبادرة الجماهيرية.

التحليل الذي قدمته الحلقات تابعت فيه تطورات الأزمة داخل الحزب الشيوعي السوري, يعكس خيبة أمل, ويمهد لطريق المستقبل الذي سارت عليه الحلقات لاحقاً.

"وكانت الجماهير الطبقية والطليعية(...) بعفويتها وبشكل منطقي وطبيعي أيضاً, تنظر باهتمام لكل محاولة تغيير جديدة داخل الحزب, ومن هنا بدأ الاهتمام بالمؤتمر الثالث ونتائجه, ومن هنا توجه الأمل نحو الأطروحات الجديدة, ونحو الطرف الذي وراءها, ومن هنا أخيراً بات حق الطليعة والجماهير الطبقية في محاسبة ما اعتقدته أملها الثوري محاسبة دقيقة لا مجاملة فيها".

لماذا خاب أمل" الحلقات/الرابطة" بالاتجاه الجديد؟! ما هي مآخذها على طروحات هذا الاتجاه؟ من المعروف أن الحلقات كانت ذات نشاط نظري ثقافي وليست ذات نشاط سياسي, هذا يعني أن مواقفها النقدية من انشقاق المكتب السياسي كانت بالأساس ذات طابع نظري.

1- في مسألة الأمة والوحدة العربية:

يقدم كراس" الحركة الشيوعية المحلية", لموقف الحزب الشيوعي السوري الرسمي, فيقول إن" موقف الحزب الشيوعي السوري قبل المؤتمر الثالث هو على الصورة التالية: الأمة العربية غير متكونة, ولا تمتلك من الشروط التكوين في أقطارها المتعددة ما يسمح بقيام وحدة(بالمفهوم الماركسي), حتى ولا بين قطرين. وهكذا فالوحدة ليست مطلباً جماهيرياً, ولا يجوز للحزب الشيوعي السوري أن يجعلها من مهامه الرئيسية ليناضل مع الجماهير من أجل تحقيقها".

وعلى المستوى التطبيقي وحتى انتهاء نظام الوحدة في العام1961, كان الحزب منسجماً مع طرحه النظري, نطالب بوحدة مشروطة, ووقف وقفة تكتيكية خاطئة تجاه وحدة العام1958, مما جعل كثيراً من الجماهير تبتعد عنه(...) لم يكن الحزب مقتنعاً على ما يبدو بإمكانية البرجوازية على تجاوز وتقريب الظروف الموضوعية ولم يكن مقتنعاً بصدقها السياسي وبإمكانيتها الديمقراطية(خاصة في مجال الوحدة), ولهذا دفع عن وجهة نظره بقوة على الرغم مما كلفه من قمع, ومن خسارة جماهيرية. لكن بعد8آذار من العام1963, بدأ الحزب بالتناقض بين موقفه العملي والنظري, إذ اعتبر انجاز الوحدة هو مهمة ديمقراطية تملك سلطة البرجوازيين الصغار أو سلطة الديمقراطية الثورية المقدرة على قطع أشواط كبيرة في انجازها".

وفي المؤتمر الثالث طرحت وجهة نظر جديدة حول الأمة العربية والوحدة ودور البرجوازيات, وثبتت في مشروع البرنامج ثم ظهر, بعد اتساع الهوة بين الاتجاهين المتصارعين داخل الحزب الشيوعي السوري أنها تمثل رأي اتجاه(المكتب السياسي), يلخصها الكراسي بالتالي:" هناك ما يسمى بالأمة العربية, وهي موجودة فعلاً, ومكتملة, وهذا الوجود متشابه ويطرح مهاماً متشابهة وضرورية منها الوحدة العربية, والوحدة مطلب ضروري للرد على الامبريالية والاستعمار والقوى الرجعية, وهي مطلب جماهيري يجب طرحه والدفاع عنه".

وفي البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي, في أواخر العام1973, بقي الموقف من موضوع الوحدة العربية كما هو, ويتطابق كبير مع التعابير والصياغة في البرنامج السياسي للمؤتمر الثالث." تتوفر لدى العرب مقومات الأمة الواحدة... إن الوحدة العربية هي أحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى لكفاح الجماهير العربية".(7)

في البرنامجين السياسيين(للمؤتمر الثالث والرابع) تعتبر البرجوازية الكبيرة عدوة الوحدة, يقول برنامج المؤتمر الرابع, مكرراً بصورة شبه حرفية ما جاء في برنامج المؤتمر الثالث, إن هناك اتجاهان في قضية الوحدة العربية," اتجاه وحدوي يناضل في سبيله العمال والفلاحون والكادحون والمثقفون الثوريون...واتجاه انفصالي يرتكز على تثبيت الكيانات السياسية المنفصلة, تدعمه وتناضل من أجله البرجوازية الكبرى والإقطاعية المتوافقة مصالحها مع الإمبريالية ومع بقاء التخلف".(8)

يقول برنامج المؤتمر الثالث في كتاب قضايا الخلاف:" إن البرجوازية الكبيرة لا تدير ظهرها لفكرة الوحدة فحسب بل(تقف في وجهها بصورة قوية وواضحة أحياناً, أو في إجهاضها عن طريق إقامة وحدات مشبوهة). دون أي مثال يوضح القصد من وحدات مشبوهة.

وفي برنامج المؤتمر الرابع، تم نقل هذه الفقرة حرفياً مع حذف الجملة التي تتكلم عن وحدات مشبوهة بحسب تاريخ الوحدات العربية حتى ذلك الحين, فان التجارب والمحاولات كانت بقيادة برجوازية وسيطة أو صغيرة, ذلك أن البرجوازيات العربية لم تحقق وحدات" مشبوهة". قد يكون المقصود هو المحاولات الضعيفة الأثر للملك عبد الله, ملك الأردن, أو لنوري السعيد, من العراق. في حال, هناك تشوش في موضوع الوحدة لا تخطئه عين القارئ, وهو ما سنراه أيضاً لدى" الحلقات".

لكن في حين يقول برنامج اتجاه المكتب السياسي, صراحة, إن البرجوازية الكبيرة ذات اتجاه غير وحدوي ومعاد للوحدة, لا نجد إشارة صريحة إلى هذه البرجوازية عند ذكر الأطراف التي ينبغي محاربتها في سبيل تحقيق الوحدة, أي إن البرجوازية الكبيرة لم توضع في خانة الأعداء. وربما هذا ما جعل الحلقات تتهم البرنامجين بأنهما يراهنان على وحدة برجوازية عربية.

وبعد أن تحرر اتجاه المكتب السياسي في مؤتمره الرابع(كانون الأول1973) من ثقل الاتجاه القديم, بات بمقدوره أن يضيف الجملة التالية إلى برنامجه:" لقد كانت الوحدة السورية المصرية أكبر وحدوي في تاريخ العرب الحديث".

ولا يتضح ما هي الدروس التي يستقيها" المكتب السياسي" من فشل هذا الانجاز الوحدوي. وفي فقرة" الوحدة العربية" من موضوعات المؤتمر الخامس(كانون الأول1978), تأكيده على أن" التوحيد هو عملية خلق جديدة وهو ثورة بحد ذاته يتطلب حضوراً دائماً للجماهير وممارسة الديمقراطية".

وأيضاً في الفقرة ذاتها" ارتكبت الحركة الشيوعية أخطاء تاريخية في الموقف من الوحدة عندما عارضتها بالديمقراطية بدل أن تناضل لتثبيت أركان الوحدة لانتزاع الديمقراطية".

وأيضاً: " الطبقة العاملة لا تعارض الوحدة بالاشتراكية". ويعبر عن ذلك بأولوية الوحدة السياسية"فلكي تكف الأقطار العربية عن أن تكون ملحقات اقتصادية للدول الامبريالية لا بدلها من بناء اقتصادها المشترك المستقل, وهذا يتطلب تحقيق وحدتها السياسية أولاً".(9)

خلاصة هذا المنطق هو: نريد الوحدة بأي شكل وكيفما كانت ولكن على ماذا تقوم الوحدة حين لا تقوم على الاقتصاد المشترك؟ وماذا يعني أن تكون الديمقراطية لاحق لها؟! من سينجزها في غياب الديمقراطية والاقتصادية المشتركة؟(الحديث في علاقة الوحدة بالاشتراكية لا يفيد شيئاً هذا).

لماذا لم تصمد" الوحدة السياسية" مع مصر؟ هذه أسئلة لا جواب عليها في ما يقدمه المكتب السياسي ويبدو أن المخرج السياسي الوحيد من هذا الغموض النظري وغير المحكي عنه, هو ما قاد إلى ترحيب المكتب السياسي, من ضمن التجمع الوطني, بالاحتلال العراقي للكويت, بوضعه النموذج الذي يتفق فعليتً مع تصورهم الوحدوي, فيما وقف حزب العمل الشيوعي حينها ضد الخطوة العراقية معتبراً إياها غزواً يقوم به النظام مستبد قمعي. المفارقة تظهر, وهي أن الحزب ذا الأولوية الديمقراطية(المكتب السياسي) يبدو أقل ديمقراطية من الحزب ذي الأولوية الاشتراكية(حزب العمل).

في الواقع لا يختلف حديث موضوعات(المكتب السياسي) في الوحدة عن حديث حزب البعث من حيث التعامل مع الوحدة تعاملاً متيافيزيقيا يتغذى على الحرمان أو على رغبة مدحورة, معزولاً عن أسسه الواقعية.

الموضوعات تتحدث عن" التجديد القومي" كما يتحدث البعث عن" الإحياء والبعث القومي".

جاءت ملاحظات السوفييت على مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري الذي صنع خلال عام من انتهاء المؤتمر الثالث, وكان موضوع خلاف رئيسي في الحزب, لصالح الرأي القديم(تيا بكداش). تقول الملاحظات السوفييتية إنه لا توجد أمة عربية. بل هي في طور التكوين, وتشير إلى أن الكلام عن إنها في طور التكوين, لا يقوم على قناعة نظرية" ماركسية لينينية", إنما من باب تفادي الخسارة السياسية فيما لو نفى الحزب الشيوعي وجود أمة عربية." طبعاً نفي الأمة في البرنامج يضر سياسياً, ولكن تثبيتها في البرنامج غير صحيح, لأن الماركسية اللينينية تنفي ذلك. يمكن الكلام عن عملية تكون الأمة العربية(...) لا يجوز الإطلاق بأن النضال لأجل الوحدة العربية تقدمي".

الحق أنه لم يكن لهذا الطرح السوفيتي تربة مناسبة في المجال السياسي العربي المشبع بفكرة الوحدة والأمة العربية, أكثر مما هو مشبع بفكرة العدالة الاجتماعية. لاشيء يعادل في الذهن العربي حلم الوحدة العربية. فأمام أي خطوة وحدوية, تجد العربي يعبر عن شعوره مبتدئاً بالجملة الشهيرة:" إن شعوري كشعور أي مواطن عربي", ذلك أن هناك بديهية شعبية عربية تقول إن في الوحدة خير للعرب. ومن المعروف أن شعبية الاتحاد السوفييتي التي تحققت يوماً في العالم العربي جاءت من وقوفه مع قضايانا الوطنية.

أما الانتقاد الأساسي الذي توجهه (الحلقات/ الرابطة), لاتجاه المكتب السياسي في هذا الصدد فهو أولاً, التعويل على البرجوازيات التي تنشئ" وحدة قومية(شكلية سياسياً, وفوقية) غايتها تمتين الأنظمة السائدة بظروف محددة, كي تقف وتصمد قوية مقابل القوى التقدمية".

وثانياً, إهمال الدور الذاتي للقوى الديمقراطية والشيوعية في مسألة الوحدة, في حين أن" مشروع أمة عربية برجوازية قد وئد إلى الأبد"(10) هناك إذن مهمة وحدوية عربية(على خلاف الفهم السوفييتي), ولكنها ملقاة بالكامل على عاتق القوى التقدمية وعلى عاتق الشيوعيين بشكل خاص.

العمل الوحدوي المأمول هو الذي" يهيئ الأسس لبرنامج ديمقراطي ثوري منسجم ومتماسك في النهاية. إننا ضد أي عمل(وحدوي) أو اتحادي مهما يلبس من البراقع والشعارات إذا كان مضمونه ضد التحولات الديمقراطية لأنه لن يخدم بهذا الشكل إلا الثورة المضادة.

انطلاقاً من فهمنا للوحدة من منظور ماركسي لينيني(نعم للوحدة من حيث المبدأ, ولكن عملياً نعم أولا, بعد دراسة الوضع التاريخي الملموس والواقع الشخصي في حال قيام نموذج اتحادي أو وحدوي).

تدخل(الحلقات/الرابطة", من بوابة دور العامل الذاتي الذي ينبغي أن يتصدى لمهمة الوحدة, أي الطبيعة الطبقية لقيادة عملية الوحدة, إلى الدائرة السوفيتية كلا الاتجاهين السابقين(تيار بكداش السوفييتي, وتيار المكتب السياسي), فيما يخص الوحدة العربية, يهمل العامل الذاتي, أي" القوى السياسية العربية التقدمية" الأول لأنه يرى أن مهمة الوحدوية بعيدة وما فوق إستراتيجية, لأن الإستراتيجية الشيوعية هي الاشتراكية والعبور إلى الوحدة يمر بالاشتراكية وليس العكس, والثاني لأنه يعتبر أن للبرجوازيات دوراً في هذه المهمة.

ترى(الحلقات/الرابطة), أن اتجاه المكتب السياسي" متناقض مع ذاته أكثر من اتجاه الحزب القديم, على اعتبار أنه تجاوز الحزب القديم بفهمه لها, وتحمس للمسألة (الوحدة) بصورة كبيرة"، مع ذلك يستمر في تغييب العامل الذاتي, ويدرك قارئ الخط الاستراتيجي ل"الحلقات/الرابطة", مدى تقدير العامل الذاتي, فمثلاً في كراس "الثورة العربية والحزب الشيوعي العربي", نقرأ:" إن الجزء الكبير من العلة عندما (في المنطقة العربية) يكمن في الشروط والظروف الذاتية أكثر بكثير مما هو في الشروط الموضوعية"(11)

ويشير الكاتب والباحث شعبو إلى عرض خاطئ للموقف النظري ل"الحلقات/ الرابطة", فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية, جاء في دراسة تتناول حزب العمل الشيوعي في سورية, في الجزء الثاني من مجلد" الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي من القرن العشرين" الصادر عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. الدراسة من إعداد الكاتب محمد سيد رصاص وإشراف فيصل دراج ومحمد جمال باروت تقول:" يعتبرون أنه لا توجد قومية عربية واحدة يمكن أن تتطور في مرحلة الرأسمالية إلى أمة, فالدولة العربية الإسلامية المركزية لم تحقق مجتمعاً عربياً قومياً واحداً بطبقاته وتشكيلاته الاجتماعية وبحياته الاقتصادية المشتركة, ولكنها شكلت ملامح عربية تتصل باللغة والدين, بينما حافظ كل قطر على خصائصه القومية المتميزة, وحين دخلت العلاقات الرأسمالية في هذه المجتمعات, نقلها من مرحلة" القومية المصرية العربية" أو"القومية السورية العربية" إلى مرحلة الأمة المصرية العربية أو الأمة السورية العربية, على سبيل المثال لا الحصر".(12)

إن الكراس الذي يحيل إليه الكاتب" الوحدة العربية ومسألة الأقليات" يقول في فقرة تحت عنوان" الخصوصية المعاصرة للمسألة القومية العربية" وبوضوح تام:" إننا نحن الشيوعيين السوريين نعتقد بشكل جازم أنه هناك أمة سورية فيما مضى, ولا يمكنها أن تكون الآن, وعلى هذا الأساس فإن نضالنا نحن الشيوعيين السوريين ليس في سبيل تكوين أمة سورية بل على العكس من ذلك, فإننا سوف نناضل بحزم في سبيل أمة اشتراكية عربية واحدة, وذلك ضمن المنحى بدءًا من نشوء الحركة القومية العربية وحتى الآن".(13)

كما اعتبرت(الحلقات/الرابطة) في الكراسة نفسه, أن النضال القومي العربي هو نضال تقدمي:" ليس غربياً أن تتآمر الإمبريالية العالمية على الوحدة المصرية السورية, فقد كان النضال القومي العربي منذ البدء نضالاً تقدمياً..إن النضال القومي العربي الوحدوي يجري في سياق تاريخي لا يمكن فيه إلا أن يكون معادياً للإمبريالية وللرجعية العربية على حد سواء"

كما أن المقتطف الذي يستند إليه الكاتب لا يشكل أساساً صالحاً للاستنتاج الذي خرج به وعممه, يورد الكاتب في هامش دراسته, المقتطف التالي عن الكراس:" إن المجموعات القومية القديمة(قبل الفتح الإسلامي).

لم تبقى على حالها, بل اختلطت بالمجموعات المهاجرة نتيجة الفتوحات والغزوات والانتقال الطبيعي, كما أجريت لها عملية غسل دم تاريخي أدت إلى ظهور وتطور مجموعات قومية جديدة بينها قاسم مشترك عام, هو وحدة اللغة العربية والثقافة المتشابهة, ونمت بينها مشاعر قوية مما يمكن وصفها بأنها مجموعات قومية عربية"(كراس الوحدة العربية ومسألة الأقليات(ص64).

هل يمكن الخروج من هذا الكلام بأن كاتبيه" يعتبرون أنه لا توجد قومية عربية واحدة؟". ويعتبرون أن هناك" أمة سورية عربية" وأخرى مصرية وهكذا؟!

ثم إذا لم يكن لدى (الحلقات /الرابطة) قناعة بوجود قومية عربية واحدة, بحسب الكاتب, فعلى ماذا يبنون نضالهم من أجل" أمة اشتراكية عربية واحدة".

كما يؤكدون تكراراً؟ الكاتب نفسه يقول في الصفحة من دراسته," رغم أن رابطة العمل الشيوعي ما تنفك تؤكد في الخط الاستراتيجي على النضال من أجل الوصول إلى أمة عربية اشتراكية واحدة".

غير أن سيد رصاص, يبني دراسته على هدى مقالة قديمة في جريدة الحياة, يعود تاريخها إلى تشرين الثاني/نوفمبر1988, ل(محمد جمال باروت) وهو المشرف على دراسة المذكورة, حيث تقرأ في تلك المقالة:" وعلى رغم أنها ما انفكت طوال نشاطها تؤكد على هدفها ببناء" أمة عربية اشتراكية وحدة". إلا أنها تبنت مفهوماً للأمة يتلخص في أن العرب يشكلون قوميات وليس أمة, وأن تطورهم يسير باتجاه تشكيل أمم مصرية وسورية وعراقية عربية وهلم جرا".

من الواضح أن دراسة سيد رصاص, تكرر بشكل حرفي ما يرد في المقال هنا, مع تدعيم القول بمقتطفات لا يسند ما ذهب إليه كما لا حظنا أنفاً.

لاشك أن من لا يملك قناعة بوجود قومية عربية لن يصدر كراساً بعنوان" الثورة العربية والحزب الشيوعي العربي" وهو الكراس الخامس في سلسلة الخط الاستراتيجي للحلقات/ الرابطة. التي تضم ثلاثة عشر كراساً.

2-في مسألة الحزب الشيوعي العربي الموحد:

يؤكد الكاتب والباحث راتب شعبو أن الموقف من الحزب الشيوعي العربي الموحد يرتبط بالمواقف من مسألة الأمة والوحدة. تنتقد(الحلقات/الرابطة) موقف الحزب الشيوعي السوري قبل المؤتمر الثالث لأنه لم يرى إمكانية أو ضرورة طرح "مشروع وحدة العمل الشيوعي على طريق حزب شيوعي عربي موحد", وتنتقد الاتجاه(الجديد)(المكتب السياسي) من هذه المسألة لأنه تعامل" بردة فعل وحول الاتجاه في البداية مئة وثمانين درجة وانطبع موقفه بالطابع الشوفيني. إن ذلك تجلى عندما طرح ضرورة الحزب الشيوعي العربي الموحد كمهمة مستعجلة".

وحين خفف(المكتب السياسي) من إلحاحية الموضوع وخفف من" لهجة التوحيد العامة والسريعة, نحو لهجة تنسيق واتفاق", لم يقابل ذلك بتصور استراتيجي ودراسة ميدانية وظلت" علاقاته مع القوى الشيوعية العربية قاصرة ومتباعدة وغير منظمة بشكل محوري وهادف على الرغم من أنه الطرف الذي طرح هذه المسألة لأول مرة وبحماس شديد داخل الحركة الشيوعية العربية الرسمية"(13).

كان مشروع البرنامج الإشكالي للحزب الشيوعي السوري عقب مؤتمره الثالث, قد دعا إلى حزب شيوعي عربي موحد انطلاقاً من أن" تحقيق الوحدة العربية واجب وممكن..ولا يمكن أن تتحقق عفوياً..فتحقيقها يحتاج إلى نضال دؤوب مبني على الإدراك العميق لكل العوامل التي تساعد على تحقيقها..ولابد أن يرافق بناء دولة الوحدة العربية توحيد الأحزاب الشيوعية في حزب موحد, وحتى يتم هذا الهدف الكبير لابد من توثيق التعاون وتقوية الصلات بين الأحزاب الشيوعية العربية, والعمل لكي تتخذ مواقف موحدة في القضايا المصيرية المشتركة, ويمكن أن يتم ذلك عن طريق مختلف أشكال اللقاء والتنسيق".

واستناداً إلى أن" الطبقة العاملة العربية بطبيعتها الوحدوية والأممية..هي الطبقة التي تستطيع أكثر من غيرها أن تكون الدعامة الأساسية والمناضلة الثابتة في سبيل وحدة عربية أكثر رسوخاً(14).

ويشير الباحث شعبو إلى أن السوفييت لم يقبلوا فكرة الحزب الشيوعي العربي الموحد:" أن حزباً واحداً لجميع البلدان العربية ليس شيئاً تقدمياً, إن إزالة استقلالية الأحزاب الشيوعية حالياً ليست شيئاً تقدمياً, طبعاً يجب اللقاء والتعاون والتنسيق حول قضية إزالة آثار العدوان وغير ذلك, أما قضايا كل بلد فيحلها حزب كل بلد".(15)

أما (الحلقات /الرابطة), فقد اجتهدت, ضمن كراس خصصته لدعم فكرة الحزب الشيوعي الموحد, في دراسة الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه مثل هذا الحزب, دراسة الملامح العامة الاقتصادية والطبقية للأنظمة السائدة في المنطقة العربية, حينها, والتي على الشيوعيين الاشتراك في خوضها كالقضية الفلسطينية, ومواجهة برنامج التسوية الرجعية العربية-الإمبريالية, والقضية اللبنانية: الحرب الأهلية ومستقبل لبنان ووضع المقاومة الفلسطينية في لبنان.

واقترحت الرابطة كخطوة أول إنشاء" كومنترن عربي يشكل معبراً نحو تحويل التنسيق إلى واقع محسوس وشمولي وقادر على وضع خطوات أولية لوحدة العمل الشيوعي"(16)

ويؤكد الكاتب شعبو أنه تمت بالفعل الدعوة إلى كومنترن عربي من منظمات اليسار الجديد مثل حزب العمال الشيوعي المصري, والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, والجبهة الشعبية لتحرير البحرين, ومنظمة23مارس في المغرب, ورابطة العمل الشيوعي في سورية, ومجموعة الحقيقة في تونس, لكن لم يتحقق شيء عملي في هذا السبيل.

ورأت (الحلقات/الرابطة) أن الحزب الشيوعي العربي الواحد هو أداة الوحدة العربية, ذلك أن" الوحدة التي تخدم المهام الديمقراطية, التي تخدم البروليتاريا وتقف ضد الإمبريالية والقوى الرجعية تتطلب دوراً للقوى الديمقراطية والشيوعية العربية, وهذا يتطلب بناء الحزب الشيوعي العربي".

ويذكر الباحث شعبو أن الدعوة إلى حزب شيوعي عربي موحد انطلقت من الساحة السورية التي فاقت فيها عمليات الانقسام بين الشيوعيين عمليات التوحيد بكثير, وفشل فيها الشيوعيون في توحيد عملهم, وفشلوا قبل ذلك في الحفاظ على الوحدة مع الحزب الشيوعي اللبناني.

وأوضح الكاتب شعبو أنه من اللافت في سورية(البلد المؤقت والقلق الذي يطمح دائماً إلى تجاوز ذاته)، في بداية السبعينيات من القرن العشرين, ظهور تنظيمين يتجاوزان القطرية السورية وينسبان نفسيهما للعروبة الأول هو" المنظمة الشيوعية العربية", والثاني هو" الحزب الشيوعي العربي الماركسي اللينيني الموحد". وكلاهما مال إلى النشاط العسكري وانتهى سريعاً حتى يكاد لا يذكر اسم الثاني في تاريخ الأحزاب الشيوعية, فيما برز اسم المنظمة الشيوعية العربية, لارتباطه بعمليات ضد مصالح أميركية في سورية وإقدام النظام السوري على تصفية المنظمة بإصدار أحكام إعدام بحق خمسة من كوادرها وسجن مؤبد بحق البقية".

لم تنظر الرابطة إلى الوحدة كشيء جيد بحد ذاته وكانت صريحة في عرض رأيها بهذا الشأن, فهي ترفض اتحاد سورية الكبرى لأنه يهدف إلى:" تصفية القضية الفلسطينية وتنفيذ مخططات الإمبريالية عن طريق اتحاد سورية الكبرى الذي يخطط النظام لقيامه حتى يكون قادراً على تنفيذ مؤامرات الامبريالية في كامل منطقة المشرق العربي". كما جاء في تقرير آب1976.

وجاء في تقرير آب أنه على" الصعيد العربي, وفي معركة البرجوازية والبرجوازية البيرقراطية العربية الشرسة في سبيل صيغ استقرار للوضع الاقتصادي- الاجتماعي الرأسمالي المرتبط بالامبريالية نجد ضرورة الرد على وحدة تحالف القوى المضاد للثورة، ونجد بالتالي ضرورة مكافحة النزعات التوحيدية القومجية والغيبية الدينية والتحالفية النفوذية(حلف أمن الخليج، حلف البحر الأحمر, مشروع سوريا الكبرى, المملكة الهاشمية المتحدة)".

ويستنتج الباحث شعبو أن الوحدة يمكن أن تكون" مضادة للثورة" وينبغي مكافحتها. ولكن إذا كان يمكن للوحدة أن تحقق" وحدة تحالف القوى المضادة للثورة", ألا يمكنها أن تساعد أيضاً في تحقيق وحدة القوى الثورية؟!

وأليس اتساع السوق وزيادة الموارد التي تحققها الوحدة, عناصر تساعد على" فك الارتباط" بالامبريالية؟!

وفوق ذلك ألا يقف هذا التنظير على الضد من المشاعر الشعبية بالتطلع الوحدوي العربي, ويعزز ما ذهبنا إليه من أن الخسارة السياسية والشعبية الفعلية التي مني بها الحزب الشيوعي السوري جراء موقفه من الوحدة مع مصر, ما جعلت(الحلقات /الرابطة) تعتبر أن موقفه من الوحدة كان" خطئاً تكتيكيا", رغم صحة المقدمات النظرية للموقف؟ هذا مع أن الرابطة تشير إلى" الوحدة العربية وفلسطين أصبحتا محور الاستقطاب الجماهيري للبرجوازية الصغيرة العربية".(18)

يتطابق تحليل(الحلقات/الرابطة), السابق, مع الموقف السوفييتي غير المتحمس لطروحات الوحدة, والذي يبرر لذاته بأن تعدد البلدان قد يتيح للأحزاب الشيوعية تحقيق اختراق في بلد ضعيف, فتعدد البلدان ليس دائماً ضد مصلحة الاشتراكية بل قد يكون في صالحها.

3-في المسألة الفلسطينية:

يلحظ الباحث شعبو تحرر موقف(الحلقات/الرابطة) من قيدين مترابطين كانا يشدان موقف الحزب الشيوعي السوري, هما قيد النظام السوري, والقيد السوفييتي.

منذ البداية وضعت(الحلقات/الرابطة), النظام السوري في موقع العدو, ولم تلزم ذاتها بأي نوع من المهادنة أو التسوية معه, وقد كانت اللغة السياسية التي استخدمتها الحلقات في أدبياتها ضد النظام"لغة فدائية" قائمة على فهم نظري يقطع بشكل كامل مع نظام يمثل" برجوازية بيروقراطية" تسير في الركب الامبريالي الرجعي العربي, وأيضاً نشأت الحلقات على أرض متحررة إلى حد بعيد من الوصاية السوفيتية الرسمية.

أن تنظير(الحلقات/الرابطة) للموضوع الفلسطيني وغيره يعكس بشكل كامل وشفاف فهمها الفعلي ونظرتها وتطلعاتها دون أي شوائب أو تعرجات كان يجد الحزب الشيوعي ذاته مضطراً لها, حتى في لحظة المراجعة والنقد الذاتي الذي ابتدأه في مؤتمر حزيران1969.

يقول الحزب الشيوعي السوري في مشروع البرنامج المذكور:" إن نضال الشعب الفلسطيني كان ولا يزال جزءاً هاماً من مجمل نضال حركة التحرر الوطني العربية, الرامي إلى تصفية النفوذ الإمبريالي والصهيوني العدواني في العالم العربي".(19)

يبدو هذا القول عن الترابط النضالي مشابها لكلام(الحلقات/الرابطة), غير أنه في الواقع بعيداً جداً عن تصور وفهم(الحلقات/الرابطة), من حيث أن السلطة السورية آنذاك كانت من منظور(الحلقات/الرابطة)," عدو طبقي", كانت تقف في الصف الامبريالي.

ويتضح الفارق جيداً حين نقرأ في مشروع البرنامج" إن الحزب الشيوعي السوري يناضل لتصفية مصالح ونفوذ الإمبريالية, وفي سبيل تصفية آثار العدوان الاستعماري الإسرائيلي, وفي سبيل تحقيق هدف الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه المغتصب, وهو على يقين بأن الطريق لتحقيق هذا النصر يمر عبر تشديد وتوسيع نضال الشعوب العربية وقواها التقدمية ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية, وعبر رفع القدرات الدفاعية والقتالية والاقتصادية للبلدان العربية المتحررة والتقدمية, والتنسيق بينها في الميادين السياسية والدفاعية والاقتصادية وخلق مناخ وحدوي فيما بينها وتوطيد وتطوير الأنظمة العربية التقدمية".(20)

يشكل الحديث عن قرار التقسيم مثالاً بارزاً عن الاختلاط الذي يمكن أن يحدثه" القيد السوفييتي" في الأدبيات الشيوعية. نلاحظ كيف يتجنب الحزب الشيوعي السوري في مشروع البرنامج, نقد السوفييت رغم أن لديه ما يقوله بحقهم, فنراه يتكلم عن مؤامرة التقسيم التي ساهمت فيها الرجعية وعملاء الاستعمار العام1947, دون إن يذكر, في هذا الشأن, القرار السوفييتي الذي أيد التقسيم,

ولكي يمدح السوفييت, يراوغ مشروع البرنامج فيشيد بموقف السوفييت في حرب السويس1956, ثم في حرب حزيران1967, دون أن يتكلم عن موقفه من تقسيم فلسطين1947.

غير أن الخبراء لا يفوتهم أن يلفتوا نظر الشيوعيين السوريين إلى أن هذه الصيغة من المداراة أو المجاملات تضع الاتحاد السوفييتي أيضاً في خانة المساهم في المؤامرة, لأنه وافق فعلياً على قرار التقسيم واعتراف بإسرائيل, طالبين من الشيوعيين السوريين عرض الرأي السوفييتي على حقيقته بدلاً عن هذا التحليل.

يقول السوفيت في ملاحظتهم:" يجري الحديث فقط عن مؤامرات الاستعمار والرجعية التي بنتيجتها أنشئت هذه الدولة ويقال بأن هذه المؤامرة تحققت في الأمم المتحدة, مثلاً يقال:(اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل بموجب قرار التقسيم في العام 1947, وساهمت الرجعية العربية وعملاء الاستعمار في المؤامرة).

هكذا يدخل الاتحاد السوفييتي في هذه المؤامرة. فلا كلام عن موقف الاتحاد السوفييتي في العام 1947, بل عن موقفه من عدوان56, 67.

ويبدو بصراحة في سياق الحديث عن الاتحاد السوفييتي ساهم في المؤامرة, أما الحديث في مديح الاتحاد السوفييتي بعد ذلك مباشرة فهو فقط لا بعاد الظنون عن الاتحاد السوفييتي.

هناك تبرير للموقف السوفييتي من حيث التضامن معه لا من حيث جوهر الموضوع, وإلا كان ينبغي القول إن" القضية هي قضية حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها, وهذا كان جوهر موقف الاتحاد السوفييتي"(21)غير أن ما جعل البرنامج يبتعد عن عرض جوهر موقف الاتحاد السوفييتي هو أن (البرنامج) لا يعتبر اليهود في فلسطين شعباً يحق له تقرير المصير كالفلسطينيين, وبالتالي فضل, تحت تأثير القيد السوفييتي, أن يضع الأمر على هذه الشاكلة الملتوية التي لم تكن مرضية لا للجمهور العربي ولا للسوفييت أنفسهم.

ويشير الباحث شعبو إلى أن أصحاب المشروع, لم يكونوا أحراراً في طرح نظرتهم إلى الأمور حين تكون نظرتهم متعارضة مع النظرة السوفييتية, ولا يمتلكون القدرة على نقد أو حتى على عرض موقف للسوفييت يرون أنه يضر بصورة هؤلاء الأخيرين.

رأت(الحلقات/الرابطة) أن حل المسألة الفلسطينية يأتي من خارج التركيبة السياسية الرسمية القائمة وعلى الضد منها الهدف الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية لا يمكن أن تكون خطاه من المستجدات الراهنة إلا بالنضال مع الحركات الوطنية الديمقراطية في بلدان المواجهة من أجل إسقاط الأنظمة اللا وطنية وقيام سلطة ديمقراطية شعبية في قطر من أقطار المواجهة يشكل قاعدة انطلاق للثورة الفلسطينية.

وانتقدت(الحلقات/الرابطة) الموقف السوفييتي(غير الجذري) من حيث المبدأ:"يجب القول أن موقف الاتحاد السوفييتي والاتجاه الذي يمثله من المسألة الفلسطينية مبدئياً وعملياً تحدد عبر مرحلة طويلة من خلال علاقته الرسمية بالسلطات القائمة في أقطار المواجهة, وكان ذلك الموقف محدداً بصيغة السلام العادل في المنطقة مع إقرار سيادة دولها وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني,

ولكن هذا الموقف فعلياً يتطور نحو التجذر وخاصة في السنوات الأخيرة, وذلك إثر التطور الذي حصل لقطاعات من القوى الوطنية التقدمية خارج الوضع الرسمي, وعلى أثر الهجوم الإمبريالي المتصاعد في المنطقة من بلد إلى آخر. وما نريد أن نشير إليه هو أن هذا التطور مرتبط حتى اللحظة بفهم مبدئي غير جذري بالصورة المطلوبة, رغم إدراك الرفاق السوفييت الطبيعة ودور الكيان الصهيوني في المنطقة"(22)

أصدرت(الحلقات/الرابطة) كراساً مخصصاً للقضية الفلسطينية بعنوان"وجهة نظر إستراتيجية في المسألة الفلسطينية", ينم عن اهتمام خاص بالموضوع الفلسطيني وفيه متابعة دقيقة للشأن الفلسطيني بترابطاته وصراعاته الداخلية, وفيه روحية من يتكلم من داخل البيت الفلسطيني وليس من خارجه, ذلك أن القضية الفلسطينية, في تصورها, هي قضية عربية بقدر ما هي فلسطينية.

يستعرض الكراس موقف النظام السوري من القرار242, وموقف المحور السعودي, المصري, السوري والتركيبة الاجتماعية الطبقية للمواطن الفلسطيني, والفهم القطري للمسألة الفلسطينية عند المقاومة الفلسطينية ودور البرجوازية الصغيرة الفلسطينية, ونقد مؤسسات المقاومة من الموقع الطبقي للقيادة الفلسطينية وعلاقتها مع الأنظمة العربية.

وترى(الرابطة/الحلقات) أنه من الضرورة إسقاط إحدى دول الطوق كخطوة أولى لتحرير فلسطين, بل هو جزء من تصور كامل" يساري جديد" يرى الصراع بين كل قديم وكل جديد ويرى انعدام إمكانية التعايش بينهما.

أن توجه المقاومة تركيزها للعمل مع القوى الوطنية والديمقراطية في بلدان الطوق من أجل إسقاط الحلقة الأضعف فيها, هي إستراتيجية تهدف ليس فقط لحل المسألة الفلسطينية, كمسألة مستقبل, بل للخلاص من العالم القديم الرسمي والرجعي واللا وطني والمقرف.

وترى أن التناقض بين الكيان الصهيوني وقوى الثورة العربية, لا حل له سوى بهزيمة تامة لأحد الطرفين. وترفض(الحلقات/الرابطة) شعار السلطة الوطنية على جزء محرر من أرض فلسطين, بحسب برنامج النقاط العشر, لأنه شعار وهمي وغير قابل للتطبيق. وتقترح ثلاث مهام أساسية على النضال الفلسطيني في تلك المرحلة, هي:

1-بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني:

إن حل أزمة اليسار في المقاومة أساس كل أزمة الواقع الراهن. وأن مفهوم الحزب الشيوعي, حزباً شيوعياً ثورياً يتفق مع تصورها للثورية.

2-قيام الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة:

يرى الكراس أن هذه المهمة مرتبطة بالمهمة الأولى, أي بقيام الحزب الشيوعي, وتتطلب تحقيق الاستقلال التام عن الأنظمة السائرة في المخطط الأمريكي.

3-تحيد المهام الأساسية المرحلية والحلقة المركزية للنضال في المرحلة الراهنة:

الحلقة المركزية تكمن في" قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية على الساحة الأردنية (فلسطينية-أردنية) لإسقاط النظام الأردني الهاشمي العميل, أو أي نظام تعطي الظروف الموضوعية إمكانية سقوطه في أي من دول المواجهة".

4-في مسألة الأممية والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي:

انتقدت(الحلقات/الرابطة), موقف الحزب الشيوعي السوري من الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية باعتباره"امتداداً تبعياً حتى تجاه المسائل الوطنية والقومية, ورأت أن هذا هو سبب الخلاف حول الموقف من المسألة الأممية في مشروع البرنامج غير أن(الحلقات/الرابطة), انتقدت أيضاً الاتجاه المناوئ لاتجاه الأمين العام," اتجاه المكتب السياسي", بسبب" عدم الوضوح الكامل في الطرح وعدم إعطائه إبعاده, خوفاً من حساسية المسألة", ذلك أن"كلا الاتجاهين كان يريد كسب مواقف الأحزاب الشيوعية العالمية, واستطاع(اتجاه الأمين العام, بكداش) شيئاً فشيئاً أن يكسب موقف الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية, معتمداً على تبني كل ما ورد في وثيقة السوفييتي عن قضايا الخلاف في الحزب.

ولم يتمكن(اتجاه المكتب السياسي) من كسب موقف الحركة الشيوعية العالمية, لأنه "لم يتحول إلى المبادرة الجماهيرية الثورية", ولم يستطيع أن يكون" الحزب الطليعي والقائد الموجه لنضالات الجماهير..فهو في الوقت الذي كان يقدم انتقاداته للموقف التاريخي للحزب في المسألة الأممية(بصورة خجولة), كان أيضاً يقدم التبريرات عن عدم تمكنه من تصدر الموقف الطليعي المبادر, وهكذا شيئاً فشيئاً حتى ضاعت من يده إمكانية لشد المنظومة الاشتراكية والحركة الشيوعية وكسب موقفها في تأييده".

طول تاريخ(الحلقات/الرابطة/الحزب), كانت النظرة إلى الاتحاد السوفييتي نظرة رفاقية فيها مستوى عالي من التقدير, ولم تتغير هذه النظرة حتى حين كان الحزب يتلقى الضربات الأمنية المتتالية من النظام الذي يحتضنه السوفييت.

وكانت الرابطة ترى أن النظام مجبر على المكوث في الحضن السوفيتي ويحافظ على" واجهات ومسارب يتملص عبرها من الحضن السوفييتي الذي يجد نفسه مدفوعاً إليه رغم أنفه".

لكن الرابطة لم تتقدم بالنقد خطوة أخرى باتجاه إدانة الموقف السوفييتي من النظام "اللا وطني". ولم تتغير لهجة الحزب تجاه السوفييت حين سمحوا لليهود بالهجرة إلى فلسطين بعد اعتماد سياسة البيريسترويكا في تموز1987.

وجاء في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر التأسيسي في العام1981, حول الشرعية أنه" ينبغي أن نشير إلى مسألة الشرعية الشيوعية التي كثر الحديث حولها في الآونة الأخيرة, حيث يرى البعض إن الشرعية هي اعتراف السوفييت, أو بالأحرى اعتراف هذا التيار في الحركة, في حين يتطلع البعض الآخر إلى شرعية مختلفة تماماً هي تلك المنبثقة عن قوة المنظمة على أرضها وبين شعبها وفي قلب طبقتها العاملة, وصحة خطها النظير والسياسي, ونحن بالتأكيد من أنصار هذا الرأي الأخير, ومع ذلك وانطلاقاً من مبادئ الأممية البروليتارية ومن دور الحركة الشيوعية

العالمية الأساسي في العملية الثورية, ومن دور المنظومة الاشتراكية, والاتحاد السوفييتي خصوصاً, الاستراتيجي والحاسم, نتطلع ونعمل بشكل مستمر من أجل أفضل علاقة ممكنة, ومن أجل الاعتراف بالتأكيد ومن أجل الوحدة الشيوعية".

5-في العلاقات التنظيمية الداخلية:

من المفهوم أن انقطاع الحزب الشيوعي(بكداش) عن عقد مؤتمر له مدة تزيد عن ربع قرن, حطم بلا شك كل قواعد الديمقراطية الداخلية لصالح أمراض تنظيمية جرى الحديث عنها علناً في المؤتمر الثالث تحت ضغط الغليان الذي راح يعتمل الحزب من الداخل.

انتقد الأمين العام نفسه في التقرير المقدم إلى المؤتمر الثالث1969, وأشار إلى الأمراض التنظيمية بالاسم, إحلال المكتب السياسي محل اللجنة المركزية, وإحلال القيادات محل الهيئات, وإحلال الأمين العام محل القيادة, والبيروقراطية, وغياب البرنامج والنظام الداخلي.

اتخذ اتجاه المكتب السياسي هذه الأمراض, باعتبارها مسؤولية الأمين العام, قضية تحريضية, مركزاً على عبادة الفرد والنزعة الستالينية لدى الأمين العام. ووعد بقطع دابر البيروقراطية وبعقد المؤتمرات الدورية في وقتها.

ترى(الحلقات/الرابطة), أن كلا الاتجاهين, بعد الانفصال, حسنا من العلاقات التنظيمية الداخلية," فاتجاه الأمين العام(بكداش) عقد مؤتمره الرابع, وأقر برنامجاً سياسياً ونظاماً داخلياً, وتحسنت العلاقات الديمقراطية الداخلية بشكل عام". حسب كراس الحركة الشيوعية المحلية(ص78).

ولكن بقيت هناك ثغرات ستسمح بعودة ظاهرة الفرد, أهمها الفترات الزمنية الطويلة الفاصلة بين المؤتمرات. وما أجبر القيادة القديمة على تحسين الحياة الداخلية للحزب هو لا وجود تيارات متعارضة داخل الاتجاه تستفحل وتتبلور مما يعطي (الديمقراطية الداخلية) طابعاً قسرياً وآنياً ريثما تحل تلك التعارضات بهذا الاتجاه أو ذاك".

أما العلاقات التنظيمية عند اتجاه المكتب السياسي" فيمكن القول إنها على مستوى (الديمقراطية الداخلية) تحسنت كثيراً ويمكن اعتبارها بالمقارنة مع الاتجاه القديم متقدمة أشواطاً طويلة" كراس الشيوعية المحلية(79).

مع ذلك فإننا(نرى هنا وهناك ظواهر الضغط وممارسة الإرهاب الفكري والسياسي على بعض القواعد والحالات القيادية المتقدمة التي تريد طرح الأمور بشموليتها". قدمت الرابطة في الساحة السورية مثالاً فريداً من حيث العلاقات التنظيمية والنظام الداخلي, الذي تميز بالقيادة الجماعية فعلاً لا قولاً, وبالمجلة الداخلية(البروليتاري) التي كانت منبر جدل ونقد داخلي واسع وحر إلى حد بعيد.

القيادة الجماعية الفعلية حمت الرابطة من بروز" أمين عام" يكون محط اعتبار زائد أو عبادة تشل كل آلية للنقد تجاهه. والأهم أن فكرة القيادة الجماعية قطعت الطريق على الميول الديكتاتورية عند من لديه هذا الميل من قيادة الرابطة وأخمدت نزعه التفرد لديهم.

التطور التالي لاتجاه الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي), أظهر أن بذرة عبادة الفرد انتقلت بالوراثة, بعد ذلك بعقود, تبين أن رياض الترك يبقى الأمين العام الفعلي رغم تخليه عن الأمانة العامة, ما دفع أول أمين عام للحزب بعد رياض الترك (عبدالله هوشة) للاستقالة بعد أشهر من انتخابه.

ترتبط بهذه الظاهرة التي تبدو أكثر غرابة وفرادة من الاحتفاظ المؤبد بالأمانة العامة وتوريثها, بروز علاقة بنوة تجاه" الزعيم" تفسح المجال السياسي بخلقها عصبيات ذات عمق لا سياسي.

6-الموقف من نظام16تشرين:

يقرأ الباحث شعبو موقف الحزب الشيوعي السوري من أنقلاب16تشرين(الثاني/ نوفمبر), إذ انقلب بسرعة كبيرة, فبعد أن اتخذ موقفاً مدافعاً عن سلطة(23شباط), على أساس أن الانقلاب قامت به قوى يمينية تريد الإطاحة بالخطوات التقدمية, عاد الحزب لاعتبار سلطة16تشرين شبيهة بسلطة(23شباط) بناء على المقدمات السوفييتية حينها, بشأن مرحلة التطور اللا رأسمالي, وسلطة الديمقراطية الثورية. وقد اعتبر الحزب أن"التشرينيين" أفضل من" الشباطيين" حتى أنهم يؤيدون فكرة الجبهة الوطنية التقدمية التي تقبل بوجود الحزب الشيوعي السورية فيها, وتقبل بأن يقوم الحزب بتحديد وزرائه, بعد أن كان تعامل الشباطيين انتقائياً وفوقياً. ذلك أنهم كانوا يختارون(أفراداً) شيوعيين لمناصب الدولة.

كان اتجاها الحزب الشيوعي السوري متوافقين, فيما يخص الموقف من سلطة16 تشرين. حتى أن الاتجاه الذي تبلور لاحقاً باسم المكتب السياسي, كف نقد الموقف التابع وغير المبادر وغير الثوري للحزب كما كان يفعل قبل أنقلاب16تشرين, مبرراً ذلك بضرورة المحافظة على النفس أمنياً".

ومن موقعه المتحالف مع السلطة راح الاتجاه القديم يطرح انتقادات بسيطة, سمتها (الحلقات/الرابطة), دغدغة نقدية" معتبراً أن هناك اتجاه يميني في السلطة يشد إلى الخلف, ويجب قطع الطريق عليه, غير أن موقف الاتجاه القديم من السلطة في القضايا السياسية الحاسمة يشبه موقف السلطة, وأهم مثالين على ذلك موقفه من الحرب الأهلية اللبنانية, ومن حرب تشرين1973قبلها.

تعرض(الحلقات/الرابطة) بعد ذلك, للاتجاه الجديد, "أما اتجاه المكتب السياسي فقد بقى على قناعات مشابهة للاتجاه القديم(بفهم المرحلة التي تمر بها سورية وفهم طبيعة السلطة والموقف منها) وبقي فعلياً سنتين أو أكثر قليلاً مشتركاً بصورة حقيقية في الجبهة الوطنية التقدمية(في فروع المحافظات والمناطق)"(23)

لاحظت(الحلقات/الرابطة), إن ما يقوله الاتجاه الجديد في صفوفه وفي محيط النخبة المعارضة, لم يكن مطابقاً لما يكتبه في أدبياته" إن الاتجاه الجديد الآن واقع في تناقض حقيقي إذا قارنا(التحريض الشفهي المتقدم نسبياً الذي يقوم به داخل صفوفه ومع القوى والحالات الطليعية, وبعض الدراسات النظرية التي جاءت في جريدته) بما هو وارد في برنامجه من تحديد للمرحلة

والسلطة، ولهذا التناقض أرضية حقيقة داخل تركيبة الحزب بتطورها تاريخياً, وذلك بين من يدفعون إلى الأمام, باتجاه فصيل شيوعي ثوري, وبين الذين يشدون إلى الخلف بشتى الحجج والأقاويل، ولا بد أن نذكر أنه حصلت بعض المواقف العملية المتقدمة عند الاتجاه الجديد, فقد شارك في أكثر من محاولة جماهيرية(يوم الأرض30آذار 1976, الانتخابات الجامعية العامة1977, رفض الاشتراك في انتخابات الإدارة المحلية, كما أنه فك أخيراً ارتباطه بالجبهة الوطنية التقدمية).

كانت الحلقات/ الرابطة) تراهن على تطور ثوري في اتجاه المكتب السياسي، وقد سعت إلى حوار مع هذا الاتجاه, حوار مفتوح وصولاً غلى الاندماج, الأمر الذي لم يتحقق نظراً للموقف السلبي(النرجسي, بتعبير الحلقات/الرابطة) لقيادة اتجاه المكتب السياسي. فقد تبين أن عناصر الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) الذين حاوروا بعض قيادات الرابطة(بين صيف1976 وصيف1977)كانوا يقومون بذلك بمبادرة شخصية ودون تفويض من القيادة.

وسوف تمنع قيادة الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي), بقرار رسمي اتخذ في الربع الأول من العام1977, أي حوار مع الرابطة." عملياً فان قيادة الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي), قد اتخذت, في ربيع1977), قراراً رسمياً يمنع كافة أعضاء الحزب من الدخول في أي حوارات مع الرابطة, تتجاوز الصفة الشخصية. مما حدا بلجنة العمل في الرابطة إلى تقديم مذكرة شكوى إلى لجنة المرقابة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي), وقد سلمت هذه المذكرة إلى سلطان أبا زيد(عضو لجنة المراقبة) في أحد مقاهي دمشق".

أخيراً أن استمرار الخلافات الشيوعية الشيوعية قائم اعتماداً على الخلافات المؤسس لها منذ زمن بعيد عند استلام البعث بشقيه" الشباطي", و(التشريني), والموقف منهما, بالإضافة إلى استمرار الخلاف على القضايا القديمة, وما هو مستجد في المواقف السياسية والنظرية التي تفرضها الحياة.

ويمكن التأكيد أن الأساس في الحياة هو الخلاف والاختلاف وليس التماثيل والتطابق حتى لو كان الأساس النظري متطابقاً, فالحياة تفرض إيقاعها المختلف بين حزب وآخر, حتى لو كان الاعتماد على الماركسية اللينينية ذاتها, لأن المواقف هي محصلة الهيئات الحزبية القيادية الفاعلة بغض النظر عن الأسس النظرية.

فمحصلة تصويت هذه الهيئات الحزبية هي المواقف التي تصدر عن كل حزب من الأحزاب الشيوعية.

المراجع

(1)كراس" لماذا رابطة العمل الشيوعي", ص87.

(2)كراس" الحركة الشيوعية المحلية" ص96.

(3)شهادة لراتب شعبو في كتابه من فاتح جاموس.

(4)كراس"الحركة الشيوعية المحلية)ص(106).

(5)كتاب قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي,إلياس مرقص, دار ابن خلدون, الطبعة الأولى1972,(ص7)

(6)قضايا الخلاف(ص188).

(7)البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع للحزب الشيوعي- المكتب السياسي.(ص27).

(8)المصدر السابق,(ص29).

(9)موضوعات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري(كانون 1978).

(10)كراس الوحدة العربية(ص88).

(11)كراسي" الثورة العربية والحزب الشيوعي العربي"(ص27).

(12)الأحزاب والحركات اليسارية, الجزء الثاني(ص200).

(13)كراسي" الوحدة العربية ومسألة الأقليات"(ص85,84,79)

(14)كراس" الحركة الشيوعية المحلية"(ص67)

(15)قضايا الخلاف(ص78-79).

(16)قضايا الخلاف(ص135)

(17)كراس"الحزب الشيوعي العربي"(ص50-51).

(18)كراس المسألة الفلسطينية.(ص9).

(19)قضايا الخلاف(ص84).

(20)قضايا الخلاف(ص85).

(21)قضايا الخلاف(ص150)

(22)كراس "المسألة الفلسطينية"(ص20-21)

(23)كراس الحزب حول(الحركة الشيوعية المحلية)(ص88).

(24)الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي في القرن العشرين, مرجع سابق(ص204).